عبد المجيد جحفة

مدخل إلى الدلالة الحديثة

دار توبقال للنشر

عبد المجيد جحفة

مدخل إلى الدلالة الحديثة

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار
بالمدير، الدارالبيضاء 05 - المغرب
الهاتف / الفاكس 60.05.48 (02)

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية

الطبعة الأولى، 2000
جميع الحقوق محفوظة

الإيداع القانوني رقم : 2000/261
ردمك X - 68 - 880 - 9981

المحتوى

تقديم عام 9

مقدمة 13

الفصل الأول : بعض النظريات قبل التوليدية وقضاياها

1. النظرية المرجعية 22
2. نظرية الأفكار 24
3. النظرية السلوكية 26
4. المعنى والاستعمال 27
5. المعنى والتحقق 28
6. المعنى والأفعال اللغوية 29
7. المعنى والصدق 34
8. المعنى والضرورة 35

خاتمة 37

الفصل الثاني : المعنى بين الطرح النفسي والطرح البيئي

1. أين يوجد المعنى؟ 42
2. المقاربة النفسية 44
   1.2. النحو التوليدي بوصفه نظرية نفسية 44
   2.2. المقاربة النفسية والبعد المعرفي 47
      1.2.2. القيد المعرفي في نظرية الدلالة التصورية 48
      2.2.2. دلالة الأطر والفهم الموحّد 48
      3.2.2. الفضاءات الذهنية والمستوى المعرفي 49
3. التصور التفاعلي : التجربة البشرية والمعرفة اللغوية 51
4. المقاربة البيئية 53

1.4. الألوان والمساحات عند غيمن ——— 53
2.4. إدراك المعنى ومعنى الإدراك ——— 54

الفصل الثالث : بعض النماذج الدلالية في النحو التوليدي

أ – الدلالة التأويلية ——— 59
النموذج الأول : كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوستل (1964) ——— 59
1. القاموس ——— 60
2. قواعد الإسقاط ——— 62
النموذج الثاني : شومسكي وكاتز ——— 67
1. مفهوم النحوية ومشكل الدلالة ——— 67
2. درجات النحوية عند شومسكي ——— 68
3. اقتراح كاتز: «أشباه الجمل» ——— 71
النموذج الثالث : النموذج المعيار في الدلالة التأويلية ——— 72
خاتمة ——— 76

ب – الدلالة التوليدية (نموذج غروبر) ——— 78
مقدمة ——— 78
1. بنية النحو عند غروبر ——— 80
2. تاريخ المعجم ——— 82
1.2. المعجم الدلالي ——— 82
2.2. المعجم الانتقائي ——— 83
3.2. المعجم التحويلي ——— 87
4.2. المعجم المترجم أو المكون الدلالي التوليدي ——— 90
خاتمة ——— 92

الفصل الرابع : البنية التصورية والبنية الدلالية

مقدمة ——— 95
1. سيرورات الإدراك والذهن المنظِّم ——— 95
2. بعض المقدمات العامة ——— 97
1.2. العالم الحقيقي والعالم المسقَط ——— 98
2.2. التحليل المعجمي والدلالة ——— 99

3. في الاستدلال على مستوى البنية التصورية 102
1.3. القيد النحوي 102
2.3. القيد المعرفي 103
4. البنية التصورية والبعد الذريعي 106
5. العلاقة بين البنية الدلالية والبنية التصورية 109
6. المجاز دليل على البنية التصورية 109
7. الصدق والإحالة 110

الفصل الخامس : الفضاء في التصور وفي الدلالة

مقدمة 115
1. المكونات التحتية لحروف الجر 117
2. العلاقات شبه-الفضائية 121
1.2. حقل الملكية 121
2.2. حقل الزمن 125
3.2. حقل التعيين 128
خاتمة 130
خاتمة عامة 133
بيبليوغرافيا 135

تقديم عام

اللغة صوت ومعنى. وعلى النظرية اللغوية أن ترصد المبادئ والقواعد التي تتحكم في الربط بين الأصوات والمعاني. ولهذا تفترض النظرية اللغوية أن المتكلم، حين ينتج متواليات لغته، ينطلق من تمثيلين: تمثيل صوتي وتمثيل دلالي. ويعكس التمثيل الصوتي الكيفية التي تؤدى بها الجملة صوتيا، ويعكس التمثيل الدلالي ما تفيده من معنى.

بهذا المعنى تعتبر النظرية اللغوية نسقا من المبادئ والقواعد النحوية التي تربط بين الصورة الصوتية والصورة الدلالية (أو المنطقية). وبهذا يكون المشكل هو معرفة طريقة إسقاط المعاني فيما يقابلها من صور صوتية. وبعبارة استعارية، فإن على النظرية أن ترصد كيفية «امتلاء» الأصوات بالدلالات. غير أن النظرية تحتاج، قبل كل هذا، أن تحدد طبيعة هذا الإسقاط وأشكاله وضوابطه.

نعتمد، في هذا المدخل، أسلوبا ينشغل أساسا بتقريب المعرفة، مع محاولة الحفاظ على جوهرها. ونقدم، بنوع من التبسيط، بعض النظريات الدلالية الحديثة، مركزين على ما يندرج منها في التيار النفسي. وهذا المدخل عبارة عن دروس ألقيناها خلال السنوات الأخيرة على طلبة اللسانيات بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن امسيك. والغاية من نشره تعريف القارئ العربي (المختص وغير المختص) ببعض النظريات التي أنتجت معرفة معينة حول مشكل المعنى في اللغة الطبيعية، وإبراز المقدمات والافتراضات التي تدافع عنها هذه المعرفة.

ونود أن نشير إلى أننا تغاضينا، في هذا المدخل، عن بعض الإشكالات التي غطت جزءا من انشغالات المدارس الدلالية، ولم نتطرق إليها إلا عرَضا. من ذلك، الإشكال النظري المتعلق بالربط بين التركيب والدلالة وبطبيعة هذا الربط. وقد انطلق هذا الإشكال من محاولة فهم العلاقة بين التمثيل الدلالي (المسؤول عن إنتاج المعنى) والبنية العميقة. وقد أدت أسئلة هذا الإشكال ببعض النماذج إلى التمييز بين التركيب المتحقق والتركيب الدلالي/المنطقي.

وقد شكلت بعض الأبواب الدلالية حقلا لاستنباط طبيعة العلاقة بين التركيب والدلالة، ومن هذه الأبواب : الأسوار، وتأويل الضمائر، وتأويل المواقع الفارغة في التركيب، ...إلخ. غير أن أغلب الطروحات تُجمع على أن التركيب لا يُترجم الدلالة (والعكس صحيح). فالتركيب لا يعكس الدلالة على طريقة المرآة، كما أن المقولات التركيبية لا تقابلها بالضرورة مقولات دلالية. غير أن هذا لا يعني أن هناك تنافرا في البناء النحوي الداخلي بين التركيب والدلالة.

إن اهتمامنا بالتيار النفسي في البحث الدلالي، وتتبعنا لتطور نماذجه، جعلنا نخفل بعض النظريات الأساسية في الدلالة الحديثة، مثل نظرية «النماذج النظرية» التي اقترحها مونتيغيو (المعروفة عموما بدلالة العوالم الممكنة). وتحاول هذه النظرية أن تبني تصورا منطقيا ورياضيا لقيام المعاني في اللغات الطبيعية. وقد سقنا، بنوع من الاقتضاب، بعض الاختيارات النظرية لدلالة الأوضاع، أو ما يعرف بالدلالة البيئية.

وقد نظمنا هذا الكتاب على الوجه التالي. عرضنا، في المقدمة، لأهم الإشكالات النظرية والتجريبية التي تحيط بمشكل المعنى. واعتبرنا أن دراسة المعنى لا يمكن أن تتم دون تحديد الإشكال بشكل واضح وصريح نظريا وتجريبيا. وقد طرحنا أسئلة من قبيل : كيف يمكن أن نبني نظرية للمعنى؟ وما هي الأشكال التي يمكن أن تظهر بها هذه النظرية؟ وما هي العوامل التي ينبغي أن تأخذها النظرية بعين الاعتبار؟

وخصصنا الفصل الأول لبعض النظريات الدلالية قبل التوليدية، ومنها النظرية المرجعية والنظرية السلوكية ونظرية الأفكار (أو الصور الذهنية) ونظرية الاستعمال ونظرية شروط الصدق ونظرية الأفعال اللغوية. كما أوضحنا علاقة مشكل المعنى في هذه النظريات بمفاهيم مثل الصدق والتحقق والضرورة، ...إلخ. وقدمنا بعض الانتقادات التي ترسم حدود هذه الجهود النظرية، وتساءلها بخصوص رصدها للخصائص الدلالية في اللغات، وإسهام هذه الخصائص في الافتراضات التي تؤدي إلى قيام مبادئ عامة تسهم في بناء نظرية للدلالة في اللغة الطبيعية.

وعرضنا في الفصل الثاني لطبيعة المعنى، هل هي طبيعة نفسية أم طبيعة بيئية. وبعبارة أخرى، هل المعنى تمثيل ذهني يصف به المتكلم ما يتحدث عنه من «وقائع خارجية»، أم إنه يعكس بصورة أمينة هذه «الوقائع الخارجية»؟ وقد أتاحت الإجابة عن هذا السؤال قيام تيارين: تيار الدلالة النفسية، وتيار الدلالة البيئية. وقد قدمنا كل تيار على حدة، ووقفنا على افتراضاته الأساسية وما وظفه من استدلال على هذه الافتراضات.

إننا لا نكاد نجد نظرية لا تسلم بوجود المعنى، أو على الأقل، بإسناد المتكلم معنى إلى متواليات لغته. وإمكان إنتاج البنيات اللغوية وتأويلها من قِبَل المتكلمين عبارة عن تأكيد ضمني

بوجود المعنى. فالمعنى قابل للإنتاج والتأويل. وإذا كان المعنى قضية مبرهَنة، فإن ما يحتاج إلى البرهنة هو المكان الذي يُفترض أن المعنى ثاوٍ فيه.

أما الفصل الثالث فخصصناه للدلالة في النحو التوليدي بوصف هذا النحو نظرية لغوية نفسية. وعرضنا مشكل المعنى داخل بنية هذه النظرية، ووقفنا على الاختلاف الحاصل داخلها في التمثيل للمعنى.

ويمكن أن نميز، في إطار النحو التوليدي، بين تيارين بالنظر إلى طبيعة التمثيل لمشكل المعنى : التيار التأويلي والتيار التوليدي. لم يكن للدلالة حضور في النموذج الأول للنحو التوليدي (شومسكي (1957))، مما دفع إلى بروز بعض الأعمال التي تنتقد هذا التوجه، وتقترح إدماج مكون دلالي في بنية النحو (كاتز وفودور (1963)، وكاتز وبوستل (1964)). وحين ظهر النموذج الثاني في النحو التوليدي (شومسكي (1965))، صار للمكون الدلالي موقع داخل بنية النحو، غير أن هذا المكون لم يكن له سوى دور تأويلي. وصاغ كاتز (1972)، استلهاما من كل هذا، نظرية دلالية سميت الدلالة التأويلية، وبعده قدم شومسكي وجاكندوف نموذجا يختلف قليلا عما قدمه كاتز، وهذا النموذج تأويلي بدوره. وقد عُنيت كل هذه الأعمال بربط المكون الدلالي بالمكون التركيبي، واعتبرت الأول تأويليا، فيما اعتبرت الثاني توليديا.

أما تيار الدلالة التوليدية فحاول تكسير بعض مسلمات نظرية الدلالة التأويلية. ومن النماذج المعروفة نموذج فيلمور ونموذج غروبر، من بين نماذج أخرى. وقد ركز هذا التيار على القدرة التوليدية للدلالة، من خلال بناء نظرية جديدة للمعجم، واعتماد «تشتيت» المعاني إلى مكوناتها التحتية، وإبراز العلاقة غير المتوازية بين التركيب والدلالة.

وننبه إلى أننا أغفلنا الكثير من التفاصيل في هذا الباب، وركزنا على الاختلافات القائمة بين التيارين، وتصورهما للعلاقة بين التركيب والدلالة. وقد اعتنينا ببعض المظاهر التركيبية في حدود خدمتها للطرح الدلالي المدافع عنه (سواء أكان تأويليا أم توليديا). هذا، مع العلم أن الاختلافات النظرية تؤدي إلى تباين في تنظيم البنية التي تنتظم فيها مكونات النحو، كما تؤدي إلى تصورات مختلفة بصدد اتجاه الاشتقاق في بنية النحو.

ومن النظريات التي طورت البعد النفسي في الدلالة، نظريةُ الدلالة التصورية التي قدمها جاكندوف ودافع عنها في عدة أعمال (منذ بداية الثمانينيات). وقد أبرزنا، في الفصل الرابع، الهياكل العامة لهذه النظرية، وسقنا بعض أسسها النفسية التي أدت إلى افتراض مستوى تمثيلي يدعى مستوى البنية التصورية.

فالبحث في مجال قيام المعرفة البشرية(Cognition) يبين أن الدلالة في اللغة تحترم مبادئ عامة يخضع لها السلوك البشري عامة، وما السلوك اللغوي سوى جزء يسير من هذا السلوك العام. وبهذا، فالبنية الدلالية في اللغة الطبيعية لها خصائص تماثل خصائص بنيات إدراكية ونفسية أخرى غير لغوية.

وفي الفصل الخامس قدمنا عملا تحليليا للعبارات الفضائية، وحاولنا أن نستدل من خلاله على قيام المستوى التمثيلي التي تفترضه النظرية السالفة، وهو مستوى البنية التصورية.

ولا يفوتني، في نهاية هذا التقديم، أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي أمدني بملاحظات قيمة استفدت منها كثيرا، كما لا يفتوتني أن أشكر جميع الأصدقاء الذين ناقشوني وشجعوني على إصدار هذا العمل.

مقدمة

لو سألنا أحدهم عن الدلالة وماهيتها لأجاب حتما: «الدلالة هي دراسة المعنى». وفي هذه الحالة يمكن أن نستفسره قائلين: «ولكن، ما هو المعنى؟». إن الجواب أعلاه، الذي يقول إن الدلالة هي دراسة المعنى، لا يحمل جديدا ولا تحليلا، إذ إنه كما لو كان يفسر الشيء بمثيله. إننا نحدس المعنى؛ ذلك أن المتكلم ينتج عبارات تنتمي إلى لغته، ويفهمها المتلقي لأنه يدرك معناها. فهناك اتفاق وتواضع بين متكلمي لغة ما بخصوص ما له معنى في لغتهم. وقد يتبين المتكلمون معاني بنيات لغتهم، إلا أنهم لا يتبينون الأشياء التي جعلت لهذه البنيات أو العبارات معنى. ومن الأهداف المركزية التي ينبغي أن يتجه اللساني نحوها تحديد العوامل التي تميز البنيات اللغوية الدالة من البنيات غير الدالة. وللوصول إلى هذا الهدف المركزي علينا أن نجيب على السؤال التالي: «ما هو المعنى؟».

إذا رجعنا إلى تاريخ الفلسفة والمباحث المرتبطة بها، وجدنا أن هذا السؤال طُرح مرارا، وأجيب عنه بطرق مختلفة. ولأن أغلب الأجوبة كانت تفتقر إلى تحديد واضح وكاف، فقد راجت بعض الطروحات التي كانت ترتاب من قيام مبحث للدلالة باعتباره موضوعا للدراسة العلمية المضبوطة. وسنحاول، من خلال عرضنا لعدد من الطرق التي عولج بها مشكل المعنى، أن نثبت انعدام أسس هذا الارتياب(1).

من المعلوم أن صناعة المعاجم كانت رائدة في التطرق لمشكل المعنى داخل الحقل اللغوي. فالمعاجم والقواميس قائمة على تقديم **معاني** ألفاظ اللغة التي ترصدها. إلا أن هذه

---

1) نعرض في هذه المقدمة، وفي الفصل الذي يليها، عددا من النظريات الدلالية. ونتتبع في ذلك كتاب فودور، ج. د. (1977)، **النظريات الدلالية في النحو التوليدي**.

الصناعة لم تقدم نظرية حول طبيعة المعنى في اللغة، رغم أنها زودتنا بأحكام وصفية تتضمن فكرة معينة حول ما هو معنى وما ليس كذلك. لنأخذ، مثلا، المعاجم الباحثة في تطور معاني الألفاظ. إن المعجم حين يرصد تغيُّرَ معنى لفظ معين بشكل من الأشكال، فيستند إلى معطيات موضوعية تعمل على تبيان هذا التغير، يشكل حكما وصفيا. إلا أن هذا الحكم لا يمكن أن يعتبر إجابة عن سؤال من نوع «ما هو المعنى؟»، فالحكم هنا يرصد ظاهرة دلالية (تغير المعاني وتطورها)، ولا يمكن اعتبار الظاهرة جوابا على المشكل النظري.

قدم كاتز (1972) Katz لائحة تضم عددا من الظواهر نعتبرها، حدسا، ظواهر دلالية. ومن هذه الظواهر الترادف، والتضاد، والالتباس الدلالي، والحشو، ...إلخ. وقد قدم الاستدلال على أن نظرية المعنى تُعتبر هدفا وليس شرطا للبحث في الدلالة. ولهذا، على النظرية الدلالية أن تكون، في البدء، نظرية للظواهر الدلالية المتنوعة: «إنها نظرية للمبادئ التحتية التي تربط، وتنظم بهذا الربط، الوقائع التجريبية داخل مجال الدلالة»(2). إذن، لا بد من الانطلاق من الظواهر والوقائع التجريبية للتمكن من تقديم افتراضات دالة بخصوص المبادئ التي تنظم هذه الوقائع.

ويشير كاتز إلى أن السؤال «ما هو المعنى؟» قد طرح بصورة خاطئة. فالجواب الممكن على هذا السؤال أن نقول مثلا: «المعنى هو ما تحيل عليه الألفاظ والتعابير». والحال أن الجواب ينبغي أن يستند إلى نسق نظري شامل قادر على الوصف والتعميم والتنبؤ بعدد من الملاحظات الدلالية الدقيقة. وعلاوة على ذلك، فالجواب الذي يكون من قبيل: «المعنى هو كذا وكذا» سيكون ذا قيمة في حالة واحدة فقط، وهي أن يكون شكلا مختزلا لنظرية جد متطورة حول المعنى، مثلما هو الشأن بالنسبة للجواب عن السؤال التالي: «ما هو الكهرباء؟»، إذ نقول: «الكهرباء خاصية الإلكترونات (الجزيئات المشحونة بالكهرباء السالبة) والبروتونات (الجزيئات المشحونة بالكهرباء الموجبة) إذ تمارس قوة على بعضها البعض فتتجاوز قوة إحداها قوة التجاذب الجزئي للأخرى». فهذا الجواب صياغة تختزل نظرية واضحة حول الظواهر الكهربائية.

علينا أن نستفيد، في بناء نظرية للمعنى، من محاولة تشبيهها بمفهوم **النحوية**، كما نجده في الأعمال التركيبية الأولى. فاللسانيون لم يجيبوا عن السؤال «ما هي النحوية؟» بصورة مجردة وبدون وقائع تجريبية (أو معطيات لغوية)، بل نجدهم ينطلقون من أنحاء اللغات، وتمييزها بين الجمل النحوية والجمل غير النحوية. وبالنظر إلى ذلك، تمت صياغة تعميمات بصدد شكل كل نحو من الأنحاء. وبعد كل هذا فقط أمكنهم أن يجيبوا عن السؤال السابق

2) انظر الفصل الأول من كتاب كاتز (1972)، **النظرية الدلالية**.

بالقول : «إن النحوية هي خاصية ما ولّده نحو لغة ما»(3). وهذا الجواب لن يكون واضحا إذا عزلناه عن البناء النظري الذي حدده. فالأنحاء والنظرية العامة للأنحاء التي تم بناؤها هو ما يعطي محتوى لتحديد النحوية هنا. فلو قسنا السؤال المركزي بخصوص الدلالة، وهو «ما هو المعنى؟»، على مفهوم النحوية، فإن هذا القياس لن يكون أمرا سطحيا. إن من مزايا هذا القياس أنه يوضح الكيفية التي ينبغي أن نعامل بها مفاهيم لا نجد لها تحديدا كافيا. فمفهوم النحوية الذي استُعمل كي يصف كل الجمل التي ينتجها أعضاء عشيرة لغوية ما، يلغي العبارات غير النحوية. ولكن، إذا انطلقنا من لانهائية اللغة (أي لانهائية الجمل التي يمكن أن ينتجها متكلمو اللغة) فإننا سنخطئ لا محالة لو فسرنا النحوية من خلال قواعد عامة «يعرفها» المتكلم ويستعملها في إنتاج جمل لغته وفهمها، علما بأن أغلب هذه الجمل لن يسمعها ولن يتلفظ بها بالفعل.

لقد أثّرت هذه الخلاصات بشكل عميق على النظريات اللغوية الحديثة، وبالخصوص على القواعد التركيبية التي تستخدمها اللغات الطبيعية. ويمكن أن نتوقع الشيءَ نفسه بالنسبة للبحث الدلالي. هناك قواعد تتحكم في إنتاج المعنى في اللغة. ولا يوجد سبب يجعلنا نتخلى عن حصرها في إطار نظرية كافية للدلالة، وذلك من خلال تطوير خطوط استدلالية عامة حول ما يمكن أن يكون عليه المعنى وما لا يمكن أن يكون عليه، ومن خلال وصف وتنظيم الملاحظات الدلالية الموجودة في اللغات. فمثلا، على فرضية عامة حول طبيعة المعنى أن تعطينا أساسا مقنّنا ومنظّما يتيح التقرير في دلالية ظاهرة ما أو عدم دلاليتها. وإذا خرجنا من هذا الافتراض بتصور خاطئ ونتائج غير قائمة، فإن ذلك سيشكل ربحا في طريق بناء نظرية كافية للدلالة. فإلغاء افتراض معين يعتبر تقدما في إطار ما يسمى بالتصور الافتراضي الاستنباطي في العلوم. ويرتكز هذا التصور على تقديم افتراضات دالة ومحاولة الاستدلال على قيامها أو إلغائها والبحث عن افتراض آخر، وهكذا دواليك. والافتراض الذي نقيم عليه الاستدلال الكافي قد نتخلى عنه لصالح افتراض يدعمه استدلال أكفى فنهدم به الاستدلال السابق. وهذا هو القانون الذي يتحكم في تطور العلوم الحديثة، إذ يتم تقليص الافتراضات الممكنة فيتبقى منها الأقوى(4).

3) يمكن تشبيه مفهوم النحوية بآلة حاسبة تقوم بتعداد الجمل النحوية وتوليدها بواسطة مجموعة من الأوامر. وتكون الجملة لاحنة إذا انحرفت بشكل أو بآخر عن المبادئ التي تحدد النحوية في لغة ما. وبهذا تكون الآلة قادرة على إقصاء المتواليات اللاحنة.

4) وللافتراض الأقوى خصائص أخرى يوردها كارل بوبر (1959) في كتابه منطق الاكتشافات العلمية.

لو افترضنا، مثلا، أن معنى عبارة ما هو ما تحيل عليه هذه العبارة، فلن يكون لهذه العبارة معنى إلا في حالة إحالتها على شيء معين. وبذلك ستملك عبارتان نفس المعنى (تكونان مترادفتين) إذا وفقط إذا أحالتا على نفس الشيء. ومن المؤكد أن هذا الجواب يفرض تصورا للترادف ستكون له، بدوره، نتائج على مستوى ما يسمى بالكليات اللغوية(5).

ولو اعتبرنا أن المعنى ما هو إلا استجابة سلوكية لحوافز فعلية، فإن هذا يقتضي، فيما يقتضيه، إيجاد صيغة نفسر بها التشابهات الحاصلة بين اللغات من خلال قوانين كلية تربط الحوافز بالاستجابات.

أما إذا اعتبرنا أن معنى العبارة كامن في الفكرة المجردة الموجودة لدى المتكلمين، فإن هذا يستدعي الاستدلال على أنه كما نؤلف بين المعاني لإنتاج جمل ذات معان مركبة نؤلف بين الأفكار بنفس الطريقة.

لنترك هذه التعقيدات النظرية جانبا، ولنبحث عن طريقة أبسط في تحديد المعنى. لو جمّعنا المعطيات المقبولة دلاليا (أي الجمل التي لها معنى) ونظمناها، فإنه يمكن الحصول على بعض الملاحظات الهامة بصدد المعنى، ولكننا لن نجيب قطعا عن السؤال : «ما هي حقيقة المعنى؟». وهذا الأمر شبيه بما يقع في الرياضيات. فالرياضيات مبحث متقدم جدا بالنظر إلى اللسانيات. وقد توصل هذا المبحث إلى نتائج ما زالت العلوم المجاورة في بداية تحديدها. فقد نقترح عملية معينة تحدد خصائص الأعداد الطبيعية، وذلك بالاستعانة بعدد من القضايا المبرهَنة (theorems) حول العلاقات العددية. إلا أنه، رغم وجود هذه النظرية المتطورة، فإن الجواب على السؤال : «ما هو العدد؟» يظل غامضا وغير واضح. هناك خلاف حول الكيفية التي يمكن أن يكون بها هذا السؤال منسجما، وحول الفهم العام للجواب الذي يليق به. ومن الملاحظ أن ما يحدد الجواب ويعطيه معنى هو أكسيومات نظرية العدد. فعلى أكسيومات هذه النظرية أن تعبر عن اقتراحات صادقة بصدد الأعداد مهما كان الشكل الذي تظهر به(6). ولهذا الأمر ما يوازيه في الدلالة، فإذا كان يمكن أن نقول شيئا حساسا بخصوص حقيقة المعاني، فإننا ننتظر أن يكون ذلك الشيء عنصرا يحدد الأجوبة من خلال عدد من الأمثلة الوصفية حول الظواهر الدلالية والكليات الدلالية وغيرها.

ومن المشاكل التي ينبغي أن يناقشها الدرس الدلالي كيفيةُ ارتباط المعاني بالمتكلم وبالعالم الخارجي. فلفظ «أعزب»، مثلا، يعني الرجلَ غيرَ المتزوج. ولكن، ما هي طبيعة الربط

---

5) سيتم توضيح هذه الفكرة لاحقا.

6) الأكسيوم مجموعة من الأوليات (أو المفاهيم الأساسية) التي يشيد عليها النسق الاستنتاجي في علم من العلوم. وتُشتق القضايا المبرهنة من الأكسيومات.

بين لفظ «أعزب» والرجل غير المتزوج؟ وكيف يرتبط هذا اللفظ بهذا المعنى؟ وكيف يعرف المتكلم ذلك؟ إن البحث في هذه العلاقات مهم وأساسي. فالعلاقات القصدية (ما يسمى onomatopeia، أي مطابقة الصوت لما يفيده، مثل الأصوات الطبيعية بما فيها أصوات الحيوانات) موجودة في اللغات، إلا أن مجال هذه العلاقات محدود. ولعل أهم انتقاد يوجّه إلى الطرح القصدي أن اللغات تستعمل ألفاظا مختلفة لإفادة نفس المعاني. وهذا الأمر يعزز الطرح القائل باعتباطية الدليل اللغوي (الذي دافع عنه دوسوسير). من الطبيعي، إذن، أن ننظر إلى مستعمل اللغة بخصوص الربط بين اللفظ وما ينطبق عليه في العالم الخارجي. وبهذا يمكن أن نفترض، مثلا، أن لفظ «أعزب» يعني ما يعنيه لأن المتكلمين مشروطون بالتلفظ به عندما يتعلق الأمر برجل غير متزوج، أو لأن المتكلمين أدخلوا في جهازهم التصوري مواضعات معينة حول استعمال هذا اللفظ في سياقات جُملية ترتبط برجال غير متزوجين.

إنه سواء قبلنا بأجوبة من النوع السابق أم لم نقبل بها، فإنها تعد، رغم ذلك، أجوبة عن مسألة هامة ودقيقة، وهي مسألة أجابت عنها النظرية اللغوية للمعنى بصورة جزئية فقط. وإذا أردنا وضع هذه المسألة في إطار النحو التوليدي، فإننا نقول إنه على نظرية للقدرة اللغوية أن تنتج نظرية كافية للإنجاز اللغوي، أي أن تقيم رصدا لما هي المعاني، أو أن تحدد الخصائص الممنوعة أو تلك التي لا يمكن أن تكون صحيحة، ولا تساير الطريقة التي تسمح بها معاني العبارات للمتكلمين باستعمال لغتهم للتحدث عن العالم الذي يوجدون فيه.

لنلخص ما سبق. تحدثنا عن ثلاث نقط رئيسية تشكل محاور ينبغي أن تتطرق إليها نظرية المعنى :

أ – إقامة رصد دقيق ومتطور للخصائص والعلاقات الدلالية الخاصة بلغة من اللغات.

ب – كشف جوهر «المعنى» الذي ترتكز عليه التجليات الخاصة في اللغات، وذلك بالتركيز على المبادئ العامة. فعلى النظرية أن تربط أكبر عدد من الظواهر الدلالية بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متّسقة تحكمها مبادئ عامة تنسحب على كل اللغات (البعد التفسيري للنظرية).

جـ – ضرورة الاهتمام بكيفية تمكين المعاني الناسَ من تبادل المعلومات بخصوص الأحداث والأشياء التي يعيشون بينها.

الفصل الأول

بعض النظريات قبل التوليدية وقضاياها

مقدمة

نعرض، في هذا الفصل، ثلاث نظريات دلالية: النظرية المرجعية، ونظرية الأفكار، والنظرية السلوكية. وهذه النظريات، كما سنبين، تشكو من بعض الثغرات، وربما كانت خاطئة تماما، إلا أن الباحثين ظلوا يشتغلون بها لمدة ليست بالقصيرة. وإذا لم تسعفنا هذه النظريات في فهم ما هو المعنى، فإنها قد تسعفنا، لا محالة، في معرفة ما ليس هو المعنى.

لا نريد إعطاء تفصيل تاريخي للأشكال والصيغ التي اتخذتها هذه النظريات. سنقتصر على الأفكار العامة التي تبنتها، مُساءلين كل نظرية انطلاقا من النقط التي طرحناها سابقا، مع التركيز على أقوى صيغة في كل نظرية. ونشير في البدء إلى أن النظريات الثلاث تشترك في خاصية أساسية وهي خاصية **التعيين** (identification) : إن معنى عبارة ما هو ما تحيل عليه العبارة (النظرية المرجعية)، أو هو الفكرة المرتبطة بالعبارة في ذهن المتكلم (نظرية الأفكار)، أو هو الحافز الذي يدعو إلى التلفظ بالعبارة و/أو الاستجابة السلوكية التي تحدثها العبارة (النظرية السلوكية). بهذا تجيب هذه النظريات عن السؤال: «ما هو المعنى؟» عن طريق تعيين المعنى بشيء آخر. وفي الحالات الثلاث، الشيءُ الذي يُجعَلُ عينَ المعنى شيءٌ معروف نسبيا. وتفسير الشيء من خلال مماثلته بشيء آخر أمرٌ منتقَد بشدة في الإبستمولوجيا المعاصرة (التفسير بالمماثلة)، إذ لا يعتبر هذا النوع من التفسير تفسيرا قائما، ذلك أنه لا يقدم تبريرا معقولا انطلاقا من الشيء المفسَّر من حيث بنيته الداخلية ومن حيث ميكانيزماته. من هنا يمكن اعتباره تفسيرا تخلصيا قائما على الحس المشترك، إذ لا يعقل أن يملك شيئان مختلفان التحديدَ نفسَه.

لقد بدا للنظرية المرجعية أن معنى اللفظ، وليكن لفظ «تفاحة»، مجرد وغامض؛ وما يَشِفُّ غموضه هو مرجعه (أي التفاحة التي نأكل). إلا أنه إذا كان معنى اللفظ هو عينُه ما يحيل عليه، فإن معنى اللفظ «تفاحة» لن يكون أغمض من التفاح نفسه. ومن أجل إبعاد الغموض جُعِلَ الشيءُ الغامض (وهو معنى اللفظ «تفاحة») مماثلا لشيء ملاحَظ ندركه بحواسنا (وهو المرجع في العالم الخارجي). ولو اعتبرنا المعانيَ عينَ الأفكار المرتبطة بها (وهو طرح نظرية الأفكار)، فإنه سيبدو لنا أننا حققنا ربحا. وهذا مخالف للحقيقة: فالأفكار نفسها كيانات غامضة، كيانات مجردة تحتاج إلى قيام الاستدلال التجريبي عليها نفسها.

ومهما بلغت هذه المحاولات من الصحة، فمسألة التعيين لا يمكن الدفاع عنها. إن المعنى ليس هو التفاح، فالتفاح يؤكل والمعنى لا يؤكل، والمعنى نتعلمه والتفاح لا نتعلمه. والمعنى ليس الحافز أو الاستجابة السلوكية المرتبطة به. إن ما يُحدث تلفظنا بعبارة «النجدة!»، بصورة نموذجية، هو الشعور بالخطر أو ما شابهه، والاستجابة النموذجية هي الإسراع إلى إغاثة المتلفظ بها. إلا أن معنى عبارة «النجدة!» ليس هو الخطر أو التواجد في موقع الخطر أو مهمة الإغاثة. إن الخطر أمر نتجنبه وقد نقع فيه، وإغاثة شخص في خطر قد تنجح وقد لا تنجح، أما المعنى فلا يمكن أن يكون لا هذا ولا ذاك. ونفس الشيء نقوله بالنسبة لنظرية الأفكار، إذ لا يمكن أن يكون معنى اللفظ هو الفكرة المرتبطة به، على الأقل بالمعنى القريب للفظ فكرة. فالأفكار قد تكون جيدة أو سيئة أو ماكرة، ...إلخ (أي لها قيم)، ومعنى اللفظ لا يمكن أن تكون له هذه الخصائص.

إذا كانت انتقاداتنا واردة، فالنظريات أعلاه لا تقدم أجوبة صحيحة عن السؤال عما هو المعنى. ولكن هذه النظريات تخصص على الأقل شروط تماثل المعاني، أي أنها ستقول لنا متى يكون معنيا عبارتين متماثلين ومتى يكونان متباينين. وسنعتبر ذلك جوابا جزئيا عن النقطة الأولى التي سقناها في المقدمة، بحيث إنه سيشكل مساهمة في وصف الخصائص الدلالية والعلاقات الموجودة بين التعابير اللغوية.

حين نقول إن المعانيَ ليست هي الأفكار التي تقابلها فلذلك أسباب. إذا اعتبرنا أن الأفكار تحدد شروط تماثل المعاني دون أن تكون هي فعلا المعانيَ، فإننا لن نجيب عن السؤال المركزي «ما هو المعنى؟»، ولن نفسر لماذا ترتبط الأفكار بالمعاني بهذه الطريقة أو تلك. ورغم أن التعيين يشكل علاقة قوية تربط بين الفكرة ومعناها، فإن أي ترابط صدفوي سيكون غير وارد، بل إنه سيهدد هذه العلاقة نفسها. إلا أنه بالإمكان إقامة ربط نصوغه بصورة غير مباشرة فنقول، مثلا، إن معرفة معنى اللفظ تقتضي وجود فكرة ترتبط به (في إطار نظرية الأفكار)، أو نقول إن معرفة معنى اللفظ تقتضي أن نكون مشروطين بالاستجابة، بطريقة من الطرق، عند التلفظ بهذا اللفظ (في إطار النظرية السلوكية). وبهذا نكون قد أجبنا عن النقطة الثالثة (الواردة في المقدمة) التي تتعلق بكيفية ارتباط المعاني بالمتكلم وبالعالم الذي يعيش فيه.

1. النظرية المرجعية

سنروز النظرية المرجعية من خلال الترادف (أو شروط تماثل المعاني). انتقد فريغه النظرية المرجعية من خلال الترادف : تحيل عبارتا «نجم الصباح» و«نجم المساء» على شيء واحد، وهو كوكب الزهرة، إلا أنهما لا تفيدان الشيءَ نفسَه. ولو كانتا تفيدان الشيء نفسه لكانت الجملة (1) تفيد ما تفيده الجملة (2) :

(1) نجم الصباح هو نجم المساء

(2) نجم الصباح هو نجم الصباح

فالجملة (2) تعبر عن قضية هيهية تحليلية لا تحمل معلومات، أما الجملة (1) فتعبر عن قضية تجريبية واضحة وصادقة بصدد الكون. إذن، إذا وُجدَتْ عبارتان لهما نفس المرجع فليس من الضروري أن يكون لهما نفس المعنى. فتماثل المرجع ليس شرطا كافيا لتماثل المعنى.

وهذا الشرط ليس ضروريا، أيضا، في رصد معنى عبارة مثل «هذا الكتاب». فقد نستعمل هذه العبارة في مناسبات مختلفة للإحالة على أشياء مختلفة (على كتاب للجاحظ مثلا، أو لمحفوظ أو لشومسكي)، إلا أنه من غير المعقول أن يكون لعبارة «هذا الكتاب» عددا كبيرا من المعاني المتباينة. فإذا كان بإمكاني فهم جملة تحتوي على هذه العبارة مستعمَلةً للإحالة على كتاب معين، فإنه ليس هناك من سبب يجعلني أفترض أنني سأفهم نفس الجملة مستعمَلةً في مناسبة مختلفة بخصوص كتاب آخر. إننا لا نتعلم (ومن الصعب أن نتخيل كيف يمكن أن نتعلم) معنى عبارة مثل «هذا الكتاب»، من جديد وفي كل وقت تستعمل فيه هذه العبارة، للإحالة على كتاب آخر. وهذا يبين عدم ضرورة شرط تماثل المرجع من أجل تماثل المعنى.

إن عبارتي «نجم الصباح» و«هذا الكتاب» عبارتان من النوع الذي قد نستعمله للإحالة، وإن كان مرجعاهما لا يتلاءمان فعلا مع معنييهما. إلا أن هناك عددا هائلا من العبارات اللغوية التي لها معنى تام، ولا يمكن أن نقول إنها تحيل على شيء. إن لفظ «كتاب» يثير عدة مشاكل. فعبارة «هذا الكتاب» قد تحيل على كتاب معين، أما لفظ «كتاب» فلا يمكنه ذلك. وإذا أردنا تفسير هذه المسألة في علاقاتها بالإحالة، سنقول إنه قد يرد مؤلفا مع عناصر أخرى فتتشكل مركبات تكون لها إحالات (مراجع)، إلا أن ذلك لا يختلف عن قولنا إن لفظ «كتاب»، بنفسه، له مرجع معين. فألفاظ مثل «كتاب» تتطلب مراجعة جدية للمبدأ الأساسي لهذه النظرية الذي يقول إن العبارة يكون لها معنى إذا وفقط إذا (إذذا) كان لها مرجع.

من الأجوبة التي يمكن أن نقدمها بخصوص هذا المشكل أن نقول إن مرجع «كتاب» هو مجموع الكتب. وإذا قبلنا بهذا فإنه يتوجب إعطاء مبادئ إضافية تفسر لماذا لا يكون مجموع الكتب هو ما يُحال عليه بواسطة عبارات من قبيل «هذا الكتاب» أو «كتبك» أو «بعض الكتب»، ...إلخ. وهذه المبادئ تتطلب، بالطبع، معرفة معاني ألفاظ مثل «هذا» و«الكاف» و«بعض» في العبارات السابقة، ومن الصعب أن نوضح كيف يتم ضبط معاني هذه الكلمات عن طريق مراجعها. كما أن إدخال الأفعال والظروف والمصادر والحروف في هذا الطرح المرجعي يتطلب مراجعة تامة. إن الأفعال قد تُوَسَّمُ (تصير أسماء)، وقد نقول إن

معنى «ضرب» هو حدث (أو طبقة كل أحداث) الضرب، ولكن ماذا عن ألفاظ مثل «رغم» أو «ربما» أو «لا»، ...إلخ؟ إن أية مراجع قد نرشحها لتقابل هذه الألفاظ ستكون، للأسف، أغمض من معاني هذه الألفاظ نفسها.

وينبغي أن نلاحظ أن الأمثلة التي تقدمها النظرية المرجعية هي أسماء الأعلام. وأسماء الأعلام عبارة عن مركبات اسمية ذات مراجع. فما يمكن أن نقوله عن اسم العلم «روما» أنه اسم مدينة. وحسب النظرية المرجعية، ينبغي أن نجعل كل الألفاظ والتعابير مشابهة لأسماء مثل «روما». إلا أن هذه العملية غريبة، فمن الخصائص الأساسية لأسماء الأعلام عدم توافرها على معنى. وحتى الأسماء غير العَلَمية التي تطلق على الأعلام تفقد معناها بعد إطلاقها على العلم (مثل «يونس»، و«يزيد»، و«خديجة»، و«الدار البيضاء»...إلخ). إن النظرية التي تقوم على تعابير غير ذات معنى ستقول، بدون شك ــ إن هي نجحت ــ الشيءَ القليل عن المعنى.

2. نظرية الأفكار

لننظر الآن إلى كيفية ارتباط المعاني بالأفكار. هل يمكن أن تتيح **الأفكار** شروطا معقولة تسمح لنا بمماثلتها **بالمعاني** (أو بتعيينها بالمعاني)؟ تفترض هذه النظرية عملية كهذه: لديَّ خاطر أو فكرة، أصوغ جملة، أتلفظ بها أمامك، وحين تسمعها تنتقل إليك نفس الفكرة التي كانت لدي. قد يكون هذا الاقتراح صورة بسيطة للطريقة التي تُستعمل بها اللغة. ويمكن صياغة المبدأ العام الذي ترتكز عليه هذه النظرية كالتالي : يكون للعبارة معنى إذا وفقط إذا ارتبطت بفكرة ما، ويكون لعبارتين نفس المعنى إذا وفقط إذا ارتبطتا بنفس الفكرة. نسجل، هنا، أن هذه النظرية تتجنب ما سقطت فيه النظرية المرجعية: فنجم الصباح هو عينه نجم المساء، إلا أن فكرة نجم الصباح ليست هي فكرة نجم المساء.

لا يمكن لنظرية الأفكار أن تقوم إذا لم تحدد ما تعنيه بالأفكار، وإذا لم تبين الكيفية التي تتحدد بها علاقة الارتباط بين العبارات والأفكار. وتتبنى هذه المقاربة مفهوما جد بسيط للأفكار، وتعتبرها صورا موجودة في الذهن (لوك (1689)). ويبدو أن هذا التصور يجانب الصواب، لأن التخيل الذهني متغير واعتباطي، ويختلف سواء في طبيعته أو في نوعه من شخص إلى آخر. فقد يعني لي لفظ «كرة»، مثلا، في يوم من الأيام خيبة الأمل، إذ كنت أود أن أصير لاعب كرة مرموقا؛ وقد يذكرني بجدتي التي كانت تهديني كرة في كل مناسبة لميلادي؛ وقد أربطُ هذا اللفظ بأية صورة ذهنية. فلا يوجد ترابط قار بين ما نتخيله وبين معاني العبارات التي نسمعها أو نتلفظ بها. وقد لا توجد صور ذهنية قد تُستخدم لتفسير معاني ألفاظ مثل «كيف»، أو «رغم»، أو «كي»...إلخ.

إن أهم مشكل يواجه نظرية الأفكار (أو الصور الذهنية) هو معرفة الأشكال التي تتخذها هذه الصور الذهنية. من المؤكد أن هذه الصور ليست بَصَرية، ولكن لننظر، رغم ذلك، إلى صورة مثلث متساوي الأضلاع. إذا كانت هذه الصورة قد تمثل عندي معنى اللفظ «مثلث»، فإما أن هذا اللفظ يعني المثلث المتساوي الأضلاع فقط، وإما أنه ملتبس بحسب صورته، هل هي صورة لمتساوي الأضلاع أم لمتساوي الساقين أو لمختلف الأضلاع. ومعلوم أن أحد الإمكانين يلغي الآخر. إنه لا توجد صورة توافق ما تشترك فيه هذه المثلثات، ولا يمثل أحد أنواع المثلثات (المتساوي الأضلاع أو المتساوي الساقين أو المختلف الأضلاع) كل خصائص المثلثات الممكنة. ويمكن أن نضيف إلى هذا مشاكل أخرى من قبيل : أ) أنه قد تكون لنا أكثر من صورة توافق عبارة واحدة، ب) وأنه قد تشترك عبارتان في نفس الصورة.

إن ما ينبغي أن تتصدى له هذه النظرية هو تحديد فكرة الفكرة، على أن هذا التحديد ينبغي أن ينطبق على كل أنواع العبارات، دون أن يكون ضحية لشساعة مفهوم الخيال الذهني. وإذا أردنا أن نعيد تدقيق هذه النظرية في الاتجاه الذي رسمناه، فإنه يتضح لنا أنها غير قابلة لأن تكون نظرية جدية للمعنى، إذ لا توجد صورة ذهنية ترتبط، بصورة معيارية، بلفظ «كيف»، مثلا. وفي هذه الحالة سنضطر إلى اللجوء إلى أفكار أكثر تجريدا للحصول على معنى هذا اللفظ. فهل هناك من طريقة تسهل علينا استخراج خصائص هذا اللفظ بعيدا عن هذه الفكرة التي يُفترض أنها موجودة في ذهن شخص يفهم ويستعمل بصورة مفيدة اللفظَ «كيف»؟ في الحالة الأسوأ، سيكون هذا التخصيص فارغا إذا لم يوجد شيء يوافق الوصف الذي تقدمه لهذا اللفظ؛ وفي الحالة الأجود، سيكون التخصيص دائريا، بما أنه يحدد الأفكار عن طريق الفهم، وبالتالي عن طريق المعنى.

إذا قدمنا رصدا دقيقا لطرق تأليف الأفكار في إنتاج أفكار مركبة، بعيدا عن النظريات التقليدية السابقة ذات النزعة التجريبية، فإننا نتمكن من القول، انطلاقا من هذه المحاولة، إن «كيف» لها معنى، ليس لكونها ترتبط بفكرة خاصة، ولكن لكونها تساهم في إنشاء أفكار مركبة ترتبط بمعايير تظهر فيها «كيف». ولكن هنا، أيضا، لا نجد طريقا لتخصيص هذه الأفكار المركبة، ولا نجد طريقا، كذلك، لتخصيص المساهمة التي تقدمها «كيف» في هذه الأفكار المركبة. وهذا الأمر يعمق من مشكلة مفادها أن عدم قدرتنا على تعيين الأفكار التي قد تفسر المعاني ليست متعلقة بعدم ضبط الأفكار، أو الافتقار إلى نظرية نفسية كافية بخصوص الأفكار، بل لأننا نحتاج إلى ضبط الشروط التي تتيح تعيين معاني العبارات اللغوية عن طريق شروط تعيين الأفكار. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المعاني قد تُستعمل لتعيين الأفكار، أما الأفكار فلا يمكن أن تُستعمل لتعيين المعاني.

والملاحَظ أن نظرية كاتز القائلة بوجود مكون دلالي في النحو التوليدي تسند تصورات (concepts)للعبارات، وكأن هذه التصورات تحدد معاني العبارات. وهنا لا يمكن أن يُعتبر تفسيرا مستقلا لطبيعة المعنى، إلا إذا شيدتْ بإزائه نظرية نسقية وكافية. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن النزعة الذهنية (mentalism)، التي ترتكز على التصورات الذهنية البشرية في رصد المعاني، لا تشكل جزءا من النظرية اللغوية، إنها تعكس انتقادا للنزعة السلوكية، بحيث تذهب إلى أن ما يقابل المعاني هو التصورات وليس الاستجابات السلوكية، وأن هذه التصورات تلعب دورا دالا في السلوكات والأنشطة البشرية وفي استعمال اللغة.

3. النظرية السلوكية

من الواضح أن الأفكار لا يمكن «الإمساك بها»، شأنها في ذلك شأن المعاني نفسها التي نحاول ربطها بها. لهذا ترك عدد من الفلاسفة وعلماء النفس وعلماء اللغة (ومنهم بلومفيلد) كلَّ حديث عن السيرورات الذهنية، وتبنوا طرحا آخر يعتمد الحوافز المادية (physical stimuli) والاستجابات السلوكية (behavioral responses) التي تقابلها. إن معنى العبارة، عند هؤلاء، هو الحافز الذي يدعو إلى التلفظ بها و/أو الاستجابة التي يستدعيها من المستمع. وتتنبأ هذه النظرية بإسناد معنى معين لعبارتين إذا وفقط إذا كانتا تثيران نفس الحافز و/أو تقتضيان نفس الاستجابة.

تتبنى هذه النظرية شكليا ما تتبناه نظرية الأفكار. ولانتقادها يجب أن نورد معطيات تُفقدها محتواها التجريبي. وتفترض النظرية السلوكية أن المعاني ما هي إلا انعكاس لوضعية محفِّزة أو لاستجابة بالمعنى النفسي. وإذا أوَّلنا مفهومي «الوضعية المحفِّزة» و«الاستجابة» بطريقة طبيعية، فسنجد أنهما يفيدان كل ما يقوله الناس في ظروف مختلفة، وما يسلكونه كاستجابات على ما يقوله أناس آخرون.

غير أنني قد أتلفظ بالجملة التالية: «يالَهُ من حفل!» في وضع يوجد فيه حفل جيد، وقد أتلفظ بها في وضع آخر. فوضعيتان محفزتان لا تقتضيان سلوكين لغويين مختلفين بالضرورة.

(3) «ياله من حفل!» : حفل رديء

حفل جيد

وقد أتلفظ بهذه الجملة في وضع لا يوجد فيه حفل بالمرة. أما بالنسبة للاستجابة، فقد تردُّ على تعليقي على الحفل بالشد على يدي بحرارة، أو برسم اشمئزاز واضح على وجهك، أو بتغيير موضوع الحديث، أو بواسطة لاشيء. فالحافز قد يخلق استجابة غير لغوية. وبعبارة

أخرى، فالحافز اللغوي لا يضمن الحصول على استجابة لغوية. فاستجابتك الفعلية على قولي: «يالله من حفل!» قد تكون أي شيء وقد تكون لا شيء. فمن الشروط على نظرية كهاته أن تمدنا بمبادئ مثل «في هذا الوضع أو ذاك سيقوم المستمع أو المتكلم بهذا السلوك أو ذاك». ولسنا متيقنين من لغوية هذا السلوك أو عدم لغويته، كما أننا نعرف جيدا أن الأوضاع ليست محدودة، وطرق التعبير عنها قد تكون لغوية وقد تكون غير لغوية. وهذا يجعل نظرية قائمة على الحافز والاستجابة نظرية صعبة البناء.

4. المعنى والاستعمال

اقترحت نظريةٌ أخرى أن يتم تحديد المعنى عن طريق الاستعمال. يقول فيتغنشتاين: «إن معنى كلمة ما هو استعمالها في اللغة» (Philosophical investigationes, 1953). كما يطلب منا فيتغنشتاين ألا نسأل عن المعنى، ونسأل، عوض ذلك، عن الاستعمال. وبخلاف النظريات السابقة القائمة على تعيين معاني الألفاظ بمراجعها أو الأفكار المرتبطة بها، تلجأ هذه النظرية إلى مفهوم القيمة، وهو مفهوم سوسيري معروف. فتحديد معنى العبارة هو تحديد قيمة هذه العبارة داخل النسق الذي تشكل تلك العبارة جزءا منه.

لا يركز فيتغنشتاين على دور العبارة في اللغة فحسب، بل على دور اللغة في الحياة البشرية بصفة عامة. فاللغة تتدخل بصورة فاعلة في حياتنا، فتكيف سلوكاتنا وتفاعلنا مع الآخرين. إننا نستعملها كي نأمر، وكي نستفهم ونسأل، وكي نشكر بعضنا البعض، وكي نتجادل ونتناقش، ...إلخ. ويجب ألا ننظر إلى اللغة باعتبارها عمليات مجردة، وإنما باعتبارها أداة. وما يحدد العبارة اللغوية هو الكيفية التي تُستعمل بها والأغراض التي تُوظَّفُ لها.

ولكي يتم رصد ما يمكن في الاستعمال وما لا يمكن، على نظرية المعنى أن تحدد القواعد التي تتيح الممكن وتستبعد غير الممكن، بحيث تستطيع هذه القواعد ضبط الاستعمالات المعيار المتواضع عليها.

من المزايا المباشرة لنظرية الاستعمال أنها تنسحب على كل طبقات العبارات الدالة. فألفاظ مثل «لو»، أو «كي»، أو «ال»، ...إلخ، ليست لها مراجع، ولاتُحدث صورا ذهنية أو استجابات خاصة، إلا أن لها استعمالا. وبما أن المعنى يوازي الاستعمال، فإن لهذه الألفاظ معانيَ. إن الاستعمال مفهوم واسع يغطي، مثلا، استعمال «ال» في تكوين المركبات الاسمية، مثلما هو الأمر في قولنا «البيت الأبيض» للإحالة على مكان مخصوص، وقولنا «قرر البيت الأبيض منح مساعدات لكولومبيا» للإحالة على من يوجد بالبيت الأبيض. إلا أن المشكل في هذه النظرية أنها واسعة، كما قلنا. فكل مشكل عارض في هذا الإطار سنقول عنه إن الاستعمال هو الذي يحله. فإذا كان لا بد من تبني مفهوم الاستعمال، وجعله صالحا لأن

يكون أساسا لنظرية المعنى، فعلينا تقييد هذا المفهوم بوجه من الوجوه. إننا نقول، مثلا: «القهوة بالحليب»، ولا نقول «الحليب بالقهوة». وهذه قاعدة تحدد استعمال هاتين العبارتين دون تغيير معنييهما. فتركيب «القهوة بالحليب» يفيد، بدون شك، نفس ما يعنيه «الحليب بالقهوة». فالاستعمال لا يؤثر هنا على المعنى. هناك أيضا قواعد اجتماعية تتدخل في الاستعمال (مثل: لا تخاطب أمك بألفاظ نابية)، وقواعد عملية (مثل: لا تستعمل ألفاظا غريبة في حديثك مع طفل)، وقواعد أسلوبية، ...إلخ. وكل هذه القواعد تحدد الاستعمال، ولا تحدد المعنى. كما أن الألفاظ النابية التي يحرمها الاستعمال ألفاظٌ لغوية لها معنى، وكذلك الألفاظ الغريبة التي يحرم استعمالها في الحديث مع طفل. وإذا كنا نريد تحديد المعنى عن طريق الاستعمال فعلينا أن نحدد، بصورة دقيقة، أنواع القواعد الاستعمالية التي توجد في أذهاننا.

5. المعنى والتحقق

تقترح نظرية التحقق صياغة أخرى في تحديد المعنى. وتنبني هذه الصياغة على مفهوم التحقق. «فتحديد معنى الجملة هو تحديد القواعد التي تنظم استعمال تلك الجملة، وهو نفسه تحديد الطريقة التي تتحقق بواسطتها من صدق أو كذب تلك الجملة»(شليك (1936) Schlick). وبعبارة أخرى، فمعنى القضية هو طريقة التحقق منها من حيث الصدق أو الكذب.

وينبغي أن نسجل أن نظرية المعنى ذات النزعة التحققية مقصورة على معاني الجمل الإخبارية، ولا يمكن أن تنسحب على الجمل الإنشائية (أو الإنجازية). فالجمل الأولى، التي نخبر بواسطتها عن شيء معين نحو «الثلج أبيض» أو «الثلج أخضر»، قد نصدقها وقد نكذبها. وبذلك فهي قابلة لأن يُتحقق منها. أما الجمل الثانية فلا تقبل أن يُتحقق منها. فليس بإمكاني مثلا أن أتحقق من جملة أمرية مثل «اخرج!»، أو جملة استفهامية مثل «من عَذَّبَك؟»، أو جملة طلبية مثل «ناولني الكأس من فضلك!»، أو جملة نهيية مثل «لا تحتقر الناس!»، ...إلخ. فهذه كلها لا يمكن أن توصَف من خلال مفهوم التحقق.

إننا حين نجعل المعنى مماثلا للطريقة التي تتحقق بواسطتها من صدق/كذب العبارة نجانب الصواب. إن معنى جملة مثل «يهطل المطر» لا ينتج عن وضع يدنا خارج النافذة لنتحقق من هطول المطر، أو عن اتصالنا بمصلحة الأرصاد الجوية. كما أن معنى جملة ما في الزمن المستقبل لا يوجب انتظار ظهور الحدث الذي تصفه تلك الجملة في المستقبل. وحتى إذا اعتبرنا النزعة التحققية قائمة، فإنها لن تصف شروط تماثل المعاني (الترادف). فحسب هذه النزعة، تترادف جملتان إذا توافرت لهما نفس شروط التحقق. وهذا الوصف غير مقبول، لأنه قد تتوافر نفس شروط التحقق بالنسبة لجملتين مختلفتين من حيث المعنى.

لنتغفل الجوانب السابقة، ولننظر في رصد هذه النزعة للجمل الإثباتية. نعلم أن الإثبات إصدار لحكم، وهناك علاقة قوية بين إصدار الأحكام ومفهومي الصدق والكذب. إن النزعة التحققية تسقط حين تقحم علاقة إضافية تربط بين الصدق والكذب من جهة، والطرق العملية التي يقوم عليها هذان المفهومان من جهة أخرى. فالمشكل كامن في علاقة الصدق/الكذب بالتحقق، بحيث إنه لا يمكن لمصفوفة من الطرق التحققية الناجعة والفعلية أن تكون تخصيصا للمعنى. فهذه المصفوفة خاضعة للتغير تبعا لتغير العلوم والتطور التكنولوجي. وقد نجد جملا دالة لا نتوافر بشأنها على طريقة للتحقق منها على الإطلاق. وإذا أردنا أن نعتبر «طريقة التحقق» تفسيرا للمعنى، فإن عليها أن تقيم علاقة أعمق بين الجمل والعالم الذي تصفه هذه الجمل. وهذا يتطلب تحديدا عاما للشروط التي تكون الجملة بموجبها صادقة، والشروط التي تكون الجملة بموجبها كاذبة. وإذا تحدثنا إبستمولوجيا، فإنه علينا تحديد الطرق التي تتيح لنا معرفة صدق حكم ما، وهذا الأمر يجعلنا نغني شروط الصدق لتصبح عبارة عن مبادئ علمية تحدد الأحكام التي يمكن أن تُرازَ تجريبيا وكيفية ذلك. إلا أنه، في هذه الحالة، ستكون شروط الصدق هي التي تكشف المعنى وليس الطرق العلمية للتحقق.

تأثرت النزعة التحققية بفلسفة الوضعيين المناطقة الذين كانوا يهدفون إلى فضح الأحكام الميتافيزيقية باعتبارها غير ذات معنى. فالأحكام التي تسمح بقيام تحقق تجريبي (من حيث الصدق/الكذب) تعتبر وحدها ذات معنى. والأحكام المنطقية الصادقة أو الكاذبة هي التي تُقبَل عن طريق تحليلها باعتبارها أحكاما حول العبارات اللغوية. وبذلك كانت هذه النزعة تدافع عن تحليل تجريبي وعن نظرية تجريبية في البحث اللغوي. ومن مشاكل هذا التحليل، كما رأينا، أنه لا يميز بين الأحكام التي لا يمكن التحقق منها لأسباب علمية فقط، والأحكام التي لا يمكن التحقق منها لأنها غير ذات معنى. وعلى العموم، فهذا الطرح يجانب البحث اللغوي، إذ يرتبط تصوره بشيء خارج عن اللغة. إن جملة «الله أكبر» قد لا تجد لها مكانا في النظرية العلمية (البشرية)، كما أن جملة من قبيل «ظلي أصفر» لا يصح التحقق منها، ولكن للجملتين معا معنى باعتبارهما واردتين بالنسبة للوصف التجريبي للغة.

6. المعنى والأفعال اللغوية

أشرنا إلى أن النزعة التحققية لا يمكن أن تعالج معنى الجمل الإنشائية الإنجازية (من أمر واستفهام وطلب، ...إلخ). وقد اقترح أوستين (1962) نظرية تدعى نظرية الأفعال اللغوية (Speech Acts Theory). ينطلق أوستين من تحديد الفعل (أي النشاط) الذي يمكن أن ننجزه بتلفظنا بهذا النوع من الجمل. ولفظ فعل هنا يقابل act وليس verb. ونعني به الحدث أو النشاط الذي يُنجَز. ومفاد الفكرة المركزية التي دافع عنها أوستين أن تحديد الفعل اللغوي الذي نستعمل له، بصورة معيارية، جملة معينة هو الذي يعطينا معنى تلك الجملة.

ويميز أوستين بين ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية:

1. الفعل القولي (locutionary act)، وهو فعل التلفظ بجملة تفيد معنى انطلاقا من معاني ألفاظها. إنه، بعبارة أخرى، فعلٌ لقول شيء ما. (الفعل هنا قولٌ).

2. الفعل الإنجازي (illocutionary act)، وهو فعل أمر أو استفهام أو طلب أو تعجب أو نداء، ...إلخ. إنه فعلٌ يُنجَز عندما نقول شيئا ما، وهذا الفعل لا يكون متحققا سطحيا في الجملة. (الفعل هنا إنجاز).

3. فعل جَعْل الإنجاز (perlocutionary act)، وهو فعل إقناع شخص بشيء، أو إزعاج شخص، أو حمل شخص ما على كلامنا. إنه فعل ينجز بقول شيء ما. (الفعل هنا إنجاز وأثر).

ويجمل أوستين هذه التعاريف كالتالي :

1. القول: قال لي «اضرب زيدا»، أي أنه تلفظ بتلك الجملة التي تعني إيقاع الضرب.

2. الإنجاز: أنجز المتلفظ أمرا، فقد أمرني بضرب زيد حين تلفظ بالجملة أعلاه.

3. جَعْلُ الإنجاز: أقنعني بضرب زيد (عن طريق قوله «إذا ضربته فإنه كذا وكذا»).

ونسجل هنا أن جملتين تعبران عن فعل قولي بنفس الاستعمال لإنجاز فعل قولي إذا وفقط إذا كان لهما نفس المعنى. وإذا عكسنا ذلك نستخلص أن جملتين يكون لهما نفس المعنى إذا كان بالإمكان استعمالهما كليهما لإنجاز نفس الفعل القولي. إلا أن هذا التعريف دائري، فهو يعتبر المعنى شيئا معطى، وليس شيئا ناتجا.

لننظر في «جعل الإنجاز». يقتضي هذا الفعل أشياء أخرى بجانب احتياجه للمعنى. فمثلا، قد يخلص أحدهم إلى إقناعي (عن طريق فعل لجعل الإنجاز) بضرب أحدهم عن طريق تلفظه بجملة «اضربه»؛ وقد يفعل نفس الشيء عن طريق قوله «إذا لم تضربه هاجمك»، أو قوله «ضربك إياه سيرضي الناس». وهذه الجمل لا تعني نفس الشيء، رغم أنها ترتبط هنا بنفس الفعل (جعل الإنجاز). وبعكس ذلك، فقد لا يقنعني المتكلم بضرب الشخص عن طريق التلفظ بإحدى الجمل السابقة، أو حتى بالتلفظ بها كلها.

قدم غرايس (1957-1968) تصنيفا مخالفا لما دافع عنه أوستين. وحسب غرايس، فقولنا: إن المتكلم (ونسميه م) يعني شيئا ما بتلفظه بعبارة ما (ونسميها ع)، يشبه إلى حد بعيد قولنا إن م يقصد بتلفظه بـــ ع أن يخلق تأثيرا لدى سامعه. وبالتالي، فما يعنيه م هو التأثير الذي يقصده. وهناك شرط أساسي، وهو أن الأثر الناتج لدى السامع يجب أن يكون موجَّها على الأقل جزئيا، لتمكين السامع من معرفة أن المتكلم يقصد إنتاج ذلك الأثر.

ينبغي أن ننظر إلى نظرية غرايس من زاوية تجنّبها لما وقعت فيه نظرية أوستين. أولاً، بعض الآثار فقط يمكن أن تتحقق لدى السامع. فالأثر المرتبط بجملة أمرية، مثلا، يتحقق عند السامع عندما يعتقد هذا الأخير أن المتكلم يعتقد أن ما يقوله صادق (ولا يدخل في هذا ما يمكن أن نسميه بالأمر المرتبط بالسخرية، أو الأمر الذي نعني به الاستحالة). و«جعل الإنجاز» عند أوستين أقوى من حيث صيغته (أي إقناع السامع بصدق ما يقوله المتكلم). ثانيا، وهو الأهم، إن نجاح إنتاج هذه الآثار ليس شيئا مقتضى أو إجباريا، إذ يحصر غرايس تحليله على النية أو القصد الذي يعتمده المتكلم لإنتاج الجمل.

بهذا تكون نظرية غرايس نظريةً ل«متلفَّظ المعنى»، فهي تبين ما يفيده تلفظ معين عند المتكلم فقط. كما تساهم هذه النظرية في تحديد ما يُستعمل من ألفاظ لإصدار أمر أو نهي أو ما شابههما، وبذلك فهي تخص دور المعنى في استعمال اللغة لغرض التواصل. وانطلاقا من هذا الدور أسس غرايس نظرية مفصَّلة حول ما ننجح في معناه دون النجاح في تنفيذه (عكس ما يقدمه أوستين). وقد استخرج غرايس بعض مبادئ الحوار (maxims of conversation)، وهي عبارة عن مبادئ تعاوُن لنجعل بها، ونتبأ أن نجعل بها، التواصل سهلا. ويعطي خرق أحد هذه المبادئ استلزاما (implicature) عند المتكلم بصدد ما يقصده. وهذا الاستلزام نحتاجه لفهم السبب في تلفظ المتكلم بهذا القول أو ذاك، أو لفهم الكيفية التي أنتج بها المتكلم قوله. ومن مبادئ غرايس مبدأ الورود (Be Relevant)، ويُخرَق هذا المبدأ حين يجيب شخص ما عن سؤال حول صديق له بالقول إنه لم يُسجَن بعدُ. والاستلزام هنا أن سلوك الصديق المتحدث عنه سلوك إجرامي، رغم أن المتكلم لم يقل ذلك بصورة صريحة، وما فعله المتكلم (كاستلزام) قد يكون صادقا أو كاذبا، ولكن الاستلزام موجود في جوابه سواء صدق أم كذب.

إن العبارات اللغوية تفيد شيئا متواضعا عليه في عشيرة لغوية ما، وإفادة هذه العبارات لا تحدَّد بصورة نموذجية من خلال ما يقصده متكلم معين. وما يمكن استساغته هو أن تصوغ هذه النظرية التواضع اللغوي عن طريق التعاقد المتعارف عليه بين متكلمي اللغة بخصوص معاني العبارات. وينبغي أن نسأل عن دور القصد أو النية في جمل عادية. فالإفادة التي تحصل لدى المستمع تكون نتيجة لمعاني الألفاظ المكونة للجمل والكيفية التي أُلِّفَت بها. فما هي النوايا التي تحملني على استعمال لفظي «اضرب» و«ها» (في قولي «اضربها»)، وكيف تتألف لتكوِّن نيةَ أو قصدَ إيصال رغبتي في أن تُضرب هي؟

لننظر الآن إلى الأفعال الإنجازية كما اقترحها أوستين، وذلك مثل الاستفهام والأمر والتوبيخ والتعجب، ...إلخ. من الأسئلة التي طرحها أوستين: هل ترتبط المعاني بصورة ملائمة ونموذجية بالأفعال الإنجازية؟ إن المعاني لا ترتبط بفعل لغوي خاص، كأن نقول بصدد جملة

مثل «أشعر بالحرارة» : إنه تلفظ بها شخص يدعى محمد، في الساعة الواحدة، في الثالث من يناير سنة كذا وكذا، مثلا. فالأفعال الإنجازية هنا عبارة عن نماذج فقط يجب أن تعتمدها النظرية. والعلاقة بين معنيي عبارتين توازي العلاقة بين نوعي الفعلين الإنجازيين اللذين يُستعملان لهاتين العبارتين بصورة معيارية.

إن تخصيص معنى جملة ما عن طريق أنواع الأفعال الإنجازية المرتبطة بها بصورة نموذجية عمل ناجح نسبيا. وقد حدد أوستين شروط إسناد نوع من الأفعال الإنجازية إلى جملة معينة في:

أ – أن يكون الفعل مسنَدا للشخص الأول (المتكلم) وفي الزمن الحاضر، مثل :

(4) أعدك بالحضور غدا.

وتفيد (4) فعل الوعد الذي تم عن طريق التلفظ به مباشرة.

ب. أن يوجد هذا الفعل في بداية الجملة لكي يُجليَ قوتَه الإنجازية، وهذا الشرط يتحقق في (4). ومثال هذه الأفعال: وعد، واستنكر، وأمر، ووبخ، ...إلخ.

إلا أن هناك جملا تفيد الوعد أوالاستنكار أو الأمر دون أن يوجد في صدرها فعل يفيد هذا الفعل الإنجازي. فنحن نعلم أن الجملة (5) هي (6) من حيث المعنى :

(5) اضربها

(6) آمرك أن تضربها

فسواء تحقق الفعل الذي يفيد الأمر أو لم يتحقق فإنه يتحقق كفعل إنجازي في الجملتين (5) و(6). إلا أن الجملتين (7) و(8) تختلفان عن سابقتيهما:

(7) أعدك بشراء هدية لزوجتك

(8) أعتقد أن صديقك سيعدك بشراء هدية لزوجتك

إذ تفيد (7) إنجاز فعل الوعد، في حين لا تستعمل (8) لإنجاز فعل الوعد، ولكن للتعبير عن رأي حول وعد ممكن فقط. كما أنه يصعب توضيح التعارض الدلالي –في إطار الأفعال الإنجازية– بين الجملتين (9) و(10) :

(9) أعدك بالسفر

(10) أقنعك بالسفر (الذي سيسافر في المثالين هو الكاف)

فالسفر حاصل لدى المخاطب انطلاقا من فعلي الإقناع والوعد، إلا أن طريقة حصوله تختلف في الحالتين. ونظرية الأفعال اللغوية لا يمكن أن ترصد هذا الاختلاف.

كما أن هذه النظرية لا تقيم فرقا بين الجملتين (11) و(12) :

(11) أعِدُكَ بالخروج

(12) أعدُك بالمكوث

فلهاتين الجملتين نفس القوة الإنجازية إذ استعملتا كلتاهما لإنجاز فعل الوعد، ويكمن اختلافهما فيما وُعِدَ به.

إذن، لتحديد المعنى بصورة تامة نحتاج إلى طريقة تميز الأفعال الإنجازية، ليس من خلال القوة الإنجازية وحدها، ولكن من خلال المحتوى القَضَوي للجمل (Propositional content)، أيضا. والمراد بالمحتوى القضوي ما ينسحب عليه الفعل الإنجازي (كالخروج والمكوث في (11-12)).

كما أن اشتراط أوستين للزمن الحاضر في الفعل اللغوي يصطدم ببعض المعطيات الدالة على الإنجاز، ومن ذلك أفعال التعاقد في العربية. فهذه الأفعال عبارة عن إنجازات، غير أنها ترد في الماضي، نحو «بعتُك الجملَ» أو «زوجتُك ابنتي». فإذا تلفظ المتكلم بجملة من هاتين الجملتين اعتُبر التعاقد قائما (البيع أو الزواج). وعلى هذه النظرية أن تفسر لماذا يدل هذا النوع من الجمل على الحاضر، ويعبَّر عنه بواسطة الماضي.

ولكن، ما هو إنجاز فعل إنجازي؟ يقول ألستون (1968) : «إنه ارتباط المنجِز، بطرق متعددة، بالشروط الخارج لسانية وبالمقامات. فالطريقة التي يربط بها المتكلم نفسه بحالة معينة أو بمقام معين تُعَدُّ وظيفية بالنسبة للقوة الإنجازية الكامنة في الجملة التي يستعملها المتكلم». وكما رأينا سابقا، فنظرية الأفعال اللغوية تعالج هذه العلاقة، وتعالج ارتباطها بشكل الجملة وبمحتواها. فالوضعية التي يربط بها المتكلم نفسه تعبر، على ما يبدو، عن المحتوى القضوي للجملة التي يستعملها. وهنا لا تزودنا نظرية الأفعال اللغوية بأيّ شيء مفيد. إن نظرية المعنى التي تقيم ربطا بين معاني الجمل وهذه الأوضاع -التي يربط المتكلم بها نفسه- شيء نحتاج إليه لتغطية النقص الحاصل في نظرية الأفعال اللغوية.

نستخلص أن نظرية الأفعال اللغوية تركز على مظهر دلالي مهم، وهو اعتبار تلفظاتنا وأقوالنا أفعالا وإنجازات لها نتائج وانعكاسات على باقي الأنشطة التي نقوم بها. وبهذا ينشأ المعنى عن تلك الآثار التي تحدثها الأفعال اللغوية. وينبغي أن نفرق هنا بين نظرية الأفعال اللغوية والنظرية السلوكية. فإذا كان المعنى هو ذلك الأثر الذي يحدثه الفعل اللغوي، فإنه ليس

معنى هنا أن هناك استجابة بالمعنى السلوكي ناتجة عن محفز، كما رأينا في التصور السلوكي الذي يعتبر معنى العبارة ذلك الحافز الذي يدعو إلى التلفظ بها و/أو الاستجابة التي يستدعيها عند المستمع.

7. المعنى والصدق

لمعرفة ما تفيده جملة معينة (من نوع الجمل أعلاه)، علينا أن نحدد القوة الإنجازية التي ترتبط بها، وأن نحدد محتواها القضوي. ولكننا لم نتحدث، لحد الآن، عن طريقة تخصيص هذا الأخير. لنرجع إلى نوع الجمل الدالة على الإثبات، وهي الجمل المستعملة لإصدار حكم أو إخبار. لننظر إلى الجملة التالية :

(13) المطر يهطل

كيف يمكن تخصيص محتوى الجملة (13)؟ يمكن أن نخصص هذا المحتوى منطقيا من خلال ربط الاسم «المطر» بماصَدَقه، أما «يهطل»فنعرف أنها تسند خاصية معينة إلى الاسم قبلَها (وهي خاصية الهطول)، ويتم ربط هذه الخاصية التي يعبر عنها الفعل باسم «المطر» كي تعطينا ماصَدَقاً مركَّبا. وتعتمد النظريات المنطقية ترسيمة اقترحها تارسكي (1933) لتحديد اللغات الصورية التي يبنيها المناطقة. وتقول إن الصدق يمكن أن نصف به لغة ما، إذا كانت كل جملة في هذه اللغة تتنبأ بصورة صحيحة بالترسيمة التالية :

(14) «الجملة ج صادقة إذذا ع» («إذذا = إذا وفقط إذا)

ويُشتق من هذا الشكل تخصيص صحيح للمعنى، وله الشكل التالي :

(15) «ج تعني ع»

وذهب دَفِـدْسُنْ (1967) إلى أن اقتراح تارسكي بصدد اللغات الصورية يمكن أن يسعفنا في بناء نظرية المعنى في اللغة الطبيعية. واقترح أنه لكي نعرف معنى الجملة علينا أن نعرف الشروط التي تكون هذه الجملة صادقة بموجبها. وبهذا تعني (15) أن الجملة ج تعني الماصدق الذي يقابلها، وهو ع. وهنا نصطدم بمشكل: إن الشرط المزدوج «إذذا» الذي يعطينا شروط الصدق يعبر، بصورة معيارية، عن تساوٍ مادي، والتساوي المادي لا يصدق إلا إذا كانت الجمل التي يُسنَد إليها الشرطُ «إذذا» جملا لها نفس القيمة الصدقية. ومن هنا، فإنه إذا كان الثلج أبيض، فإن الجملة (16) ستكون جملة صادقة. وسنعبر عن شروط صدقها بصورة سليمة عن طريق المعاينة (17) :

(16) «الثلج أبيض»

(17) « «الثلج أبيض» صادقة إذذا كان الثلج أبيض».

لننظر، عوض هذا، إلى القضية التي تقول إن العشب أخضر، وهي قضية صادقة. فشروط صدق جملة «الثلج أبيض» سيعبَّر عنها بصورة سليمة أيضا من خلال المعاينة التالية :

(18) « الثلج أبيض» صادقة إذذا العشب أخضر».

والمعاينة (18) ينبغي أن تشكل جزءا من نظرية عامة حول الصدق. فإذا كنا نحاول بناء نظرية للصدق باعتبارها نظرية للمعنى، فإنه علينا أن نوضح، ليس فقط، صدق قولنا إن «الثلج أبيض» تفيد أن الثلج أبيض، بل ونبين كذب قولنا إن «الثلج أبيض» تعني أن العشب أخضر.

ويتضح أن هذا المشكل ليس خاصا بهذا النوع من المعطيات. وبما أننا نهتم فقط بشروط الصدق، فإنه سيُسنَد لكل الجمل الصادقة، مبدئيا، نفس الشرط الصدقي (لنقل إنه: العشب أخضر، بما أنه شرط صادق)، وسيُسنَد لكل الجمل الكاذبة نفس الشرط الصدقي (لنقل إنه: العشب وردي، بما أنه شرط كاذب). إلا أنه لا تعني كل الجمل الصادقة نفس الشيء، ولا الجمل الكاذبة. بل إن الجمل الكاذبة ماصدقيا تحمل، بدورها، معنى، وليس الجمل الصادقة فحسب.

8. المعنى والضرورة

حين رفض فريغه النظرية القائلة إن معنى العبارة يوجد في المرجع الذي تحيل عليه، اقترح نظرية مستخلصة من النظرية التي انتقدها. وقال إن معنى العبارة يكمن في «الطريقة التي تشير بها العبارة إلى المرجع». وعلينا أن نفهم أن «نجم الصباح» و«نجم المساء» يشيران إلى مرجعهما المشترك، وهو الجوزاء، بطريقتين مختلفتين. وهاتان الطريقتان هما اللتان تنتجان معنيين مختلفين لهاتين العبارتين رغم أن مرجعهما واحد. وبهذا، فالمعنى لا يوجد في المرجع، وإنما في الكيفية التي نتصور بها تلك الحقيقة الخارجية التي هي المرجع.

سنحاول أن نناقش هنا بعض تفاصيل نظرية المعنى القائمة على شروط الصدق. وتنصب هذه التفاصيل على التصور الاستعاري (نوعا ما) في الإشارة إلى الشيء المعبَّر عنه. ونعني بالتصور الاستعاري للإشارة إلى الأشياء تلك الطريقة التي تتوسط بين العبارة والمرجع، على حد تعبير فريغه.

تعني جملة «الثلج أبيض» أن الثلج أبيض، ولا تعني أن العشب أخضر؛ وإذا كانت المعاني محدّدة من خلال شروط الصدق، فإنه ليس بإمكان أية شروط للصدق أن تحدد المعنى. وعلينا إيجاد طريق يجعلنا نتقي شروط الصدق الممكنة التي تعطينا أحكاما مثل: «الثلج أبيض» صادقة إذا كان العشب أخضر».

من المقاربات الهامة في هذا الاتجاه ما يلي: إن «الثلج أبيض» صادقة إذذا كان العشب أخضر» قضية ترتبط باعتبارين يخصان الطريقة التي توجد بها هذه الأشياء في العالم. ترتبط هذه القضية بالمعنى، إذ إنه إذا كانت جملة «الثلج أبيض» تعني أن الحشرات تتكلم، فإنها لن تكون «صادقة إذا كان العشب أخضر». وترتبط هذه القضية بالعالم في حدود أنه إذا كان الثلج بنيا أو ورديا، فإن جملة «الثلج أبيض» لن تكون أيضا «صادقة إذذا كان العشب أخضر». ويتضح أن الاعتبار الأول هو الوارد بالنسبة لنظرية المعنى. أما الاعتبار الثاني فيتعلق بوجود الأشياء في العالم بالشكل الذي توجد عليه خارج التعبير اللغوي. ويمكن أن نسمي هذا الاعتبار الاعتبار البيني.

يقتضي ما سبق أن يتم انتقاء مجموع الشروط الصدقية التي تكون صحيحة باعتبارها تخصيصات للمعنى، بغض النظر عن الطريقة التي توجد عليها الأشياء في العالم. وبعبارة أخرى، فإنه يجب أن نفرق بين العالم والمعنى، وما هو وارد بالنسبة لنظرية المعنى هو العالم، ليس من حيث شكله أو كيفية وجوده، وإنما من حيث كيفية الإشارة إليه بواسطة اللغة. فما يهم في نظرية المعنى هو شروط الصدق التي تكون صحيحة مهما يكن شكل العالم وكيفية وجوده. ومن هنا مفهوم الصدق الضروري.

لماذا نتحدث عن المعنى والضرورة ؟ كان هدفنا منذ البدء أن نعرف ما هو المعنى، ولعل الانتقال من مفهوم الصدق إلى مفهوم الصدق الضروري باعتباره أساسا لتخصيص المعنى انتقال من فكرة واضحة إلى فكرة لا تتصف بهذا الوضوح. ومن الفلاسفة من شكك في مفهوم الضرورة، فليست كل الجمل متمتعة بالصدق الضروري، أي ذلك الصدق الذي يكون صادقا مهما يكن شكل العالم وكيفية وجوده. إن هناك صدقا ضروريا وصدقا ممكنا. وقد دافع كواين عن فكرة تقول إنه لا يوجد صدق ضروري، ولا توجد أحكام صادقة مهما كان شكل العالم. فالأنساق الدلالية مؤسسة على اعتبار الصدق الضروري هو الصدق في كل العوالم الممكنة. وهذا الأمر يطرح مشكلا بين الضروري والممكن. ولذلك ذهب عدد من الفلاسفة المدافعين عن مفهوم الضرورة في تخصيص المعنى إلى أن الصدق الضروري صادق في كل العوالم الممكنة. والعالم الممكن هو كل عالم يكون فيه الصدق الضروري صادقا. ونرى أن هذا التحديد لا يخلو من دائرية.

خاتمة

سقنا أعلاه عددا من النظريات التي تم بناؤها لمقاربة المعنى ورصده في اللغات الطبيعية. وقد حاولنا تقييم هذه النظريات من ثلاثة جوانب نعيدها هنا على شكل أسئلة :

1. ما هي الخصائص والعلاقات الدلالية الموجودة في لغة من اللغات؟ وكيف تسهم هذه الخصائص في الجانب النظري الذي ينبغي أن تتبنى عليه مساءلة المعنى؟
2. ما هي المبادئ العامة التي ترتكز عليها التجليات الخاصة في اللغات؟
3. ما هي العلاقة الممكنة بين المتكلمين والعالم الذي يعيشون فيه؟ وكيف يتمكنون من تبادل المعلومات حول هذا العالم؟

وإذا رجعنا إلى القياس الذي اقترحه كاتز (1972)، والذي سقناه في بداية حديثنا عن نظرية المعنى في مقابل نظرية الكهرباء، نرى أننا نسير، رغم المشاكل، على الدرب الذي سلكه الفيزيائيون في شرح ظاهرة الكهرباء. فتجليات المعنى لا ترتبط، بصورة مباشرة، بالتجربة الحسية، وهو ما نلاحظه في مختلف تجليات الكهرباء كالضوء والحرارة والبرودة وتشغيل المحركات، ...إلخ. إن المعنى يشكل، في الحقيقة، هدفا لكل من يهتم بالكليات المجردة. وهذا شبيه بمن يريد تفسير تجليات ظاهرة الكهرباء، فتجليات المعنى لا يمكن أن تفسّر وتفهَم إلا من خلال نظرية مضبوطة حول المعنى تتوج الاستقراء الجدي للظواهر.

ويتضح من خلال الأسئلة النظرية التي حاولنا مقاربتها، مدى صعوبة بناء نظرية دلالية قائمة على مفاهيم مثل المرجع والسلوك أو الأفكار، نظرا إلى نقصها التجريبي وعدم كفايتها النظرية، أو على مفاهيم مثل الاستعمال أو النية نظرا إلى كونها مفاهيم واسعة يصعب ضبطها وتبنيها في تفسير ظاهرة المعنى. إلا أن هذه الاقتراحات، وإن فشلت في إعطاء صياغة دقيقة للمعنى، فهي تسلم بوجود معنى لصيق بالتعابير التي ينتجها المتكلم، ولكن الاختلاف قائم في مصدر هذا المعنى وكيفية بنائه.

وإذا كنا انتقدنا النظريات السابقة سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التجريبية، فلأنها لم توضح المجال الذي تنسحب عليه النظرية الدلالية. ومعلوم أنه بالإمكان أن نجد المعنى في كل مظاهر التواصل سواء أكانت لغوية أم غير لغوية. ولا يمكن أن نخلط بين هذه المظاهر، إذ إن الدراسة التي تتكفل بها جميعها هي الدراسة السيميائية التي تتخذ موضوعا لها كل الدلائل (signes) (اللغوية منها وغير اللغوية)، وإسهامها في التواصل البشري في جميع مستوياته. وهمّ الدراسة الدلالية إيجاد القوانين والمبادئ العامة التي تسمح ببناء المعاني في اللغات الطبيعية، ولا يمكن للنظريات التي عرضناها أن تمثل بشكل واضح لكيفية بناء معنى

جملة معينة بغض النظر عن استعمالها أو صدقها/كذبها أو مرجعها أو دورها السلوكي أو نية المتكلم وقصده، ...إلخ. فالهمُّ الأساسي ينحصر في كيفية بناء المعاني داخليا في اللغات : ما هي الشروط الداخلية (اللغوية) التي تجعل المعنى ممكن البناء؟ فإذا كان التركيب عبارة عن قواعد نحوية تنتج البنى الجيدة التكوين وتلغي البنى السيئة التكوين، فإنه على الدلالة أن تمدنا بقواعد تنتج المعنى وتلغي «اللامعنى». على الدلالة أن توضح كيف يتم إسناد قراءة دلالية (أو تأويل دلالي) إلى البنيات التي ينتجها التركيب. فعلاقة التركيب بالدلالة وطيدة، وإذا كان مستوى التركيب ينتج، مبدئيا، جملا ذات معنى وجملا غير ذات معنى، جيدة من الناحية التركيبية الصورية، فإنه على الدلالة تشذيب قوة التركيب فلا ينتج إلا الجمل التي لها معنى (أو الجمل الجيدة دلاليا، تلك التي لها قراءة/قراءات دلالية).

إن الدلالة التي نتحدث عنها هنا ليست هي الدلالة التي تحدث عنها فيتغنشتاين أو غرايس، فدلالة هذين الأخيرين (الاستعمال أو القصد، تباعا) دلالة إنجازية ترتبط باستعمال اللغة وعادات هذا الاستعمال. أما الدلالة التي سقنا بعض إشكالاتها أعلاه، وربطناها بمستوى التركيب، فدلالةٌ مكانها الطبيعي قدرة المتكلم، إنها جزء من نحوه المختزن في ذهنه خارج عادات الاستعمال. ومن المؤكد أننا نحتاج إلى نظرية دلالية من هذا القبيل.

الفصل الثاني

المعنى بين الطرح النفسي والطرح البيئي

مقدمة

من الأمثلة الجوهرية التي يُفترَض أن تجيب عنها النظرية الدلالية السؤالُ التالي: أين يوجد المعنى؟ ومعلوم أنه يُفترض في الإجابة عن هذا السؤال إقامة الاستدلال الملائم بصدد الحيز الذي نضع فيه المعنى. فالمسألة ترتبط، إذن، بافتراض ينبغي أن يقوم عليه الاستدلال الملائم. ومن المعلوم أيضا أن المعنى لا يمكن أن يوجد خارج المكونات التي تسهم في البناء اللغوي باعتباره خاصية بشرية تصف العالم الذي نعيش فيه ونتحدث عنه. فهل يوجد المعنى في أذهان البشر أم في العالم (أو الوضع) المشترك بين بني البشر؟ ونفترض بهذا السؤال أن المعنى لا يمكن أن يكون خارج هذه العلاقة (الإنسان والعالم). وقد كُتبت أدبيات كثيرة عن هذا الموضوع، سواء في المباحث الفلسفية أو اللسانية أو السيميائية أو التيولوجية.

للبشر آليات ذهنية تتيح لهم بناء التركيب اللغوي حاملا لمعنى معين. البشر يتحدثون، من خلال اللغة التي ينتجونها، عن العالم الذي يعيشون فيه سواء أكان هذا العالم فيزيائيا أم مجردا. إن لعالم الرياضيات، مثلا، لغته المكونة من رموز رياضية محكومة بقوانين معينة تتيح إنتاجها. ولا يمكن لشخص عادي أن يؤول هذه الرموز لأنها لا تصف العالَم الذي يعرفه. إنها تصف عالما آخر يفهمه الرياضيون وحدهم باعتبارهم عارفين بقوانين إنتاج وتأويل هذه اللغة. هذا الاعتبار وحده لا يكفي. هناك اعتبار آخر، وهو عالَم الرياضيات نفسه. هناك تعامل معين للرياضي مع هذه اللغة، ولا يمكنه بناء المتواليات الرياضية التي لا تصف شيئا، أو المتواليات اللاحنة رياضيا. فلكي تكون المتواليات جيدة عليها أن تحمل معنى، أي أن تتحدث عن شيء تصفه تلك اللغة. الاعتبار الثالث يرتبط بالعلاقة التي تجمع بين الرياضي والعالم الذي يصفه. ما نوع هذه العلاقة، وما طبيعتها؟ هل المعنى موجود في الرموز التي يستعملها من خلال علاقتها بما يوجد في العالم الذي يصفه بلغته، أم إن الرموز نفسها لا معنى لها إلا من خلال ما يوجد وما يوصف؟ العلاقة التي نتحدث عنها هنا هي ما يمكن أن نصطلح عليه بالإدراك: فهل يمكن فصل المعنى عن مشكل الإدراك؟ وهل المعنى هو ما ندركه، كما تذهب إلى ذلك بعض النظريات(1)؟

---

1) يجب أن نلاحظ أنه ليس صدفة أن تعبر لغات مثل الأنجليزية والفرنسية بنفس اللفظ عن المعنى وعن الإدراك الحسي : sense (في الأنجليزية) وsens (في الفرنسية).

1. أين يوجد المعنى؟

يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال لن تؤثر في استعمالنا للغة بالطريقة التي نستعملها. فالمشكل هنا مشكل نظري، وليس مشكل معطيات. يمكن أن نقول إن عملية التواصل اللغوي والأشياء التي تحيط بهذه العملية، لها أهمية بالغة في تأطير هذا السؤال. فالناس ينقلون معلومات إلى بعضهم البعض من خلال التلفظ بأقوال معينة. وهذه الأقوال لا يمكن أن تعتبر معطيات صالحة يُتَواصل بها إلا إذا مرت من «امتحان» التواصل، أي إلا إذا كان لها مفعول على مستوى الواقع التجريبي. فما ليس له معنى لا وجود له على مستوى التواصل. ونشير إلى أننا لا نستخدم مفهوم التواصل بالمعنى القوي الذي يعني الاستعمال، وإنما نستخدم هذا المفهوم بمعناه الضعيف، الذي يفيد إمكان قيام البنية. ويرتبط التواصل بعدد من العناصر، منها المتكلم والمتلقي وموضوع الأقوال (أي ما تتحدث الأقوال عنه). وتشكل هذه العملية، برأي عدد مهم من الباحثين في الدلالة، مصدرا لأهم جزء مما نعرفه حول العالم.

هذا التواصل الذي نتحدث عنه ليس شيئا واضحا تماما، وليس شيئا مسعفا بشكل مباشر في فهم مشكل المعنى. فقد نسند لجملة ما عددا من الأشياء التي قد تكون تعنيها (ولتكن هذه تأويلات معينة ممكنة بصدد تلك الجملة). فهل تشكل هذه اللائحة كلها معنى تلك الجملة أم إن تأويلا واحدا ينبغي أن يسند إلى هذه الجملة؟ ولماذا هذا التأويل وليس ذاك؟ وهل تتضمن هذه اللائحة من «المعاني» المعنى «الصحيح»؟ يقول هيرش Hirsch (1967) إن هناك معنى يقصده المتكلم، وهذا المعنى هو المعنى الصحيح الذي ينبغي أن نسنده إلى الجمل. ومعنى هذا أن المعنى إنتاج وليس تأويلا أو فهماً، بما أنه لا دور للمتلقي في تحديد المعنى. وينبغي ألا نغفل أن هذا التصور لا يتحدث عن المعنى في عمومه، إنه يتحدث عن شيء يسميه المعنى «الصحيح»، أو «الصائب». ونجد في أدبيات البحث الدلالي من يقاوم فكرة المعنى «الصحيح». ونشير أنه، حين حديثنا عن المعنى، ينبغي أن نفهم أن كلامنا ينبغي أن يصدق على المعاني الموجودة التي نتواصل بها (وهل هناك تواصل عبر ما سميناه بالمعنى «الصحيح»؟)، وعلى المعاني الجديدة التي قد تولَّد. وبمعنى آخر، فطرحُنا ينبغي أن يكون فيه شيء من التنبؤ فيشمل كل ما يمكن أن يكون معنى. وبعبارة أخرى، فإنه على الإجابة أن تراعي المظهر الإبداعي في استعمال اللغة، وهذا المظهر جزء أساسي من الجوهر الحقيقي للإنسان، فهو خصيصة النوع البشري بتعبير شومسكي (1986).

وإذا عدنا إلى بعض التصورات المنطقية بخصوص المعنى، مثل تصور تارسكي، وجدنا هذا التقليد الدلالي المعروف يركز على المظهر العام للمعنى من خلال محاولة تعيين معنى

جملة ما أو نص معين بشروط صدقه، أي بتلك الشروط الموضوعة على العالم الفعلي والتي نحتاج إليها لضمان صدقه(2).

وهذا التصور، كما هو معلوم، يسوي بين معنى القول ومعنى الشيء. والحال أنه بالإمكان تصور فجوة ما بين الأمرين. فمعنى القول ، كما يبدو، يمكن أن تكون له شروط صدق داخلية تمنحه الوجود؛ ونفس الشيء يقال عن معنى الشيء إذ له شروط موضوعية تجعله شيئا فعليا. فهذا التصور يعتبر تصورا موجّها للعالم، إذ يفترض أن المعنى والشيء الذي يصفه المعنى مترابطان من خلال مفهوم الصدق. فالعالم الذي تصفه اللغة، برأي هذا التصور، عالم يوجهه مفهوم الصدق.

وإذا كان التقليد المنطقي يركز على المظهر العام في المعنى، أي من خلال ربط المعنى بالمصدق، فإن التقليد النفسي حاول أن يبرز المظهر الخاص في المعنى. وبهذا حاول أن يعيّن المعنى بتمثيل ذهني دال داخليا يرتبط بالشكل المنطقي للجملة. وهذا الشكل المنطقي مرتبط بالصورة التركيبية التي تأتي عليها الجملة . إن ما هو أصل للمعنى وسابق في الاعتبار، في رأي التقليد النفسي، هو البنية الذهنية لمتكلم اللغة. ولهذا عُدَّ هذا الطرح نفسيا معرفيا. فالذهن عنصر مشترك بين جميع البشر، وهو عماد معرفتهم. ويمكن أن نفترض أن الجانب المعرفي عند الإنسان هو ذلك العنصر الذهني باعتباره القاسم المشترك بين بني آدم. بهذا تكون اللغة، وهي عبارة عن رموز وعمليات خوارزمية تعالج هذه الرموز، لغةً تعكس الفكر البشري، أي تعكس ما يقوم به من عمليات ذهنية. وتكون الرموز اللغوية تمثيلات داخلية لحقائق خارجية.

هذا هو الطرح العام بخصوص البعد المعرفي. إلا أنه داخل هذا الطرح نجد تيارين اثنين:

أ. النظرية الخوارزمية للعمليات الذهنية: كل العمليات الذهنية خوارزمية بالمعنى الرياضي. وهذه العمليات ما هي إلا معالجة صورية لرموز اعتباطية، بصرف النظر عن البنية الداخلية للرموز المستعملة أو معانيها.

ب. نظرية المعنى الرمزية: قد يكون للرموز الاعتباطية معنى، وذلك إذا افترضنا أنها ترتبط بأشياء في العالم، فتصبح علامات عليها. ولهذا العالم بنية مستقلة عن العمليات الذهنية عند البشر.

---

2) وهذا التصور يتبناه كل من دفنسن وموتخيو.

ولا نريد أن نفصل هنا في طروحات أخرى حاولت موضعة المعنى اللغوي في خانة من الخانات، أو ربطه بعوامل معينة. فإذا استثنينا التفاصيل، فإن مقاربة سؤال طبيعة المعنى في اللغة، المرتبط بصورة سببية بمصدره، تمت من وجهتين رئيسيتين: تيار المقاربة النفسية، وتيار المقاربة البيئية. والخلاف قائم بالأساس في نوعية العلاقة الممكنة بين اللغة والعالم الخارجي من جهة، وبين العالم الخارجي والمتكلم، من جهة أخرى. فالمقاربة النفسية تركز على عدم قيام علاقة قوية ومباشرة بين المتكلم والعالم الخارجي في بناء المعاني، ويذهب بعض المغالين في هذا التيار إلى إنكار حضور العالم الخارجي بالاعتبار الفيزيائي في التعبير اللغوي. أما الطرح البيئي فيؤكد على قيام هذه العلاقة في مستوى معين، أو على الأقل على وجود تفاعل بين المتكلم (باعتباره خزانا لمعلومات معينة) والمعلومات القادمة من المحيط أو البيئة (أي العالم الخارجي).

2. المقاربة النفسية

1.2. النحو التوليدي بوصفه نظرية نفسية

يختلف التوزيع الإقليمي للإبستمولوجيا بحسب الطريقة التي يتم بها النظر إلى العلوم وتعالقها. وينظر النحو التوليدي إلى اللسانيات باعتبارها جزءا من علم النفس ومن العلوم الطبيعية. إن من يتكلم لغة بعينها يكون ممتلكا لنظام من المعرفة ممثلا بطريقة ما في ذهنه، ومن هنا يكون لهذا النظام صورة مادية في دماغه. ولهذا تحدد اللسانيات التوليدية برنامج عملها في الإجابة على الأسئلة التالية(3) :

أ – ما نظام المعرفة الذي تقوم عليه اللغة؟ أي ماذا يوجد في ذهن الذي يتكلم العربية أو الأنجليزية أو اليابانية؟

ب – كيف نشأ نظام المعرفة في الذهن؟

جـ – كيف يتم استعمال هذه المعرفة في الكلام (أو في الأنظمة الثانوية مثل الكتابة)؟

د – ما هي العمليات العضوية التي تكوّن الأساس المادي لنظام المعرفة هذا، ولاستعمال هذه المعرفة؟

وهذه الأسئلة قديمة، وتمت صياغتها بأشكال مختلفة. فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كان السؤال الأول الموضوع الرئيسي للبحث فيما كان يسمى النحو الفلسفي. أما السؤال الثاني فيمكن أن نسميه مشكل أفلاطون. وقد صاغ برتراند راسل هذا المشكل

3) انظر شومسكي (1986)، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة حمزة المزيني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

على الشكل التالي : «كيف يمكن لأفراد النوع البشري أن يعرفوا ما يعرفونه على الرغم من قصر تجربتهم مع الكون ومحدوديتها؟». ويمكن تجزيء السؤال الثالث إلى مظهرين: مشكلة الإدراك ومشكلة الإنتاج. تتعلق المشكلة الأولى بالطريقة التي نفسر بها ما نسمعه (أو ما نقرؤه). وتتعلق المشكلة الثانية بالسبب الذي يجعلنا نقول ما نقول. ويسمي شومسكي المشكلة الثانية مشكلة ديكارت. وأساس هذه المشكلة «المظهر الإبداعي لاستعمال اللغة». فقد لاحظ ديكارت أن الاستعمال السوي للغة استعمال مبدع على الدوام وغير متناه، كما يبدو أنه لا تتحكم فيه المثيرات الخارجية والحالات الداخلية، وهو كذلك ملائم للمقامات التي يستخدم فيها. ويضاف إلى ذلك أنه يثير لدى السامع الأفكار التي يمكن لهذا السامع أن يعبر عنها في المقامات المماثلة بالطريقة نفسها. ولهذا عد الديكارتيون المظهر الإبداعي في استعمال اللغة أكبر دليل على أن كل كائن يشبهنا في المظهر لا بد أن له عقلا مثل عقولنا؛ ذلك أن المظهر الإبداعي مظهر أساسي في الطبيعة البشرية.

أما السؤال الرابع فجديد مقارنة بالأسئلة الثلاثة السابقة. فهذه الأسئلة كلها تقع في حدود اللسانيات وعلم النفس. واللسانيات (بالشكل الذي توجد عليه في التصور التوليدي) هي ذلك الجانب من علم النفس الذي يهتم بالمظاهر الخاصة للموضوع الذي تتطرق إليه الأسئلة الثلاثة الأولى. وإذا استطاع اللساني أن يقدم أجوبة عن هذه الأسئلة، فإن العالم المختص في دراسة الدماغ يستطيع حينئذ البدء في دراسة العمليات المادية التي تشي بالخصائص التي أظهرتها نظرية اللساني المجردة. أما في غياب هذه الإجابات، فإن المهتمين بدراسة الدماغ لن يعرفوا ما الذي يجب عليهم البحث عنه، فبحثهم في هذا الوجه أعمى(4).

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة الذهن لا تدخل في باب الغيبيات إن عُدَّت دراسة للخصائص المجردة للعمليات التي يقوم بها الدماغ. إن هذا التيار الذهني يعد خطوة نحو إلحاق علم النفس واللسانيات بالعلوم الطبيعية.

ما سقناه أعلاه يخالف الاعتقاد السائد الذي يموضع اللسانيات ضمن العلوم الإنسانية. إلا أن دراسة اللغة تعتبر جزءا من علم النفس لأن اللغة مرآة الفكر. والفكر، كما يفهم في الإطار التوليدي، هو ذلك الجهاز البيولوجي الموروث، والذي له خصائص معينة تمكننا من إنتاج وتأويل اللغة. ودراسة اللغة، بهذا المعنى، تمكننا من معرفة جزء من هندسة الذهن. واللسانيات جزء أيضا من العلوم الطبيعية بصفة عامة، ومن البيولوجيا (علم الأحياء) بصفة خاصة، لأن هذه الأخيرة تستطيع وضع افتراضات حول تكويننا البيولوجي، وعلى الأخص في ما يتعلق بذلك الجزء من الدماغ الذي يُستعمل في اللغة.

---

4) نفسه، ص. 17-18.

ويتم التمثيل للمعنى، في إطار النظرية التوليدية، من خلال البنى الدلالية. وينبغي أن تخضع هذه البنى إلى مقياسين :

أ – يجب أن تكون البنى الدلالية ذات واقعية نفسية (psychological reality)؛ والواقعية هي أن يعكس التمثيل (أي البنية الدلالية) ما يفترض أنه ممكن كسيرورة ذهنية لدى المتكلم. والسيرورات الذهنية عبارة عن بناءات نظرية يمكن ثبوتها عن طريق النظرية. فالفونيم، مثلا، كيان غير موجود فيزيائيا، إلا أن له واقعا نفسيا. إنه، وإن لم يوجد على مستوى الواقع الفعلي، يشكل الواقع النفسي الذي يقابل الصوت (المتلفّظ به) الذي له واقع فعلي. وقد أثبت سابير (1933)، في مقال له بعنوان « الواقعية النفسية للفونيمات»، اختلاف مفهوم الفونيم عن الصوت الذي يمثله. كما أكدت النظرية الصواتية – باعتبارها نظرية فرعية داخل النظرية اللغوية ككل، مع تروبتسكوي وياكبسون، الحقيقة النفسية للفونيم، وذلك من خلال السمات المميزة وتأليفية الأصوات. وقياسا على مثال الفونيم، الذي يعد تمثيلا نظريا للصوت، يجب أن تكون للبنية الدلالية هذه الواقعية.

ب – على مستوى التمثيل، ينبغي أن تكون المعلومات الآتية من اللغة والمعلومات الآتية من الأنسقة الإدراكية المختلفة معلومات متجانسة. وهذه النقطة مرتبطة، إلى حد، بالنقطة السابقة. والمستوى التمثيلي الذي توجد فيه هذه المعلومات ينبغي أن يكون مستوى عاما تلتقي فيه التمثيلات القادمة من مختلف الأنسقة البشرية.

لقد قدم عدد من اللسانيين وعلماء النفس استدلالا يقول إن البنية الدلالية (أي المعلومات التي تصل إلى الذهن عن طريق اللغة) تنتقل بصورة مباشرة إلى الذهن بالطريقة نفسها التي ينظم بها الذهن التجربةَ، أي بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الذهن مع العالم الخارجي، أو البيئة التي تحيط به. وهذا يعني، من بين ما يعنيه، أنه لكي نقارب المعاني في اللغة مقاربة سليمة، علينا الرجوع إلى المعرفة غير اللغوية عند البشر. هذا مع العلم أنه يصعب، في مستوى معين، أن نفصل بين ما يعتبر معرفة لغوية وما يعتبر غير ذلك، وهذا أمر معقد جدا. فالآليات التي نحتاج إليها لمعالجة «المعاني» غير اللغوية تزودنا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالمعاني الموجودة في اللغة. وهذا يرجعنا إلى النقطة (ب) أعلاه التي تحتم افتراض مستوى تمثيلي عام يخص مختلف الأنسقة البشرية، سواء أكانت لغوية أم غير لغوية. ولهذا نجد أهم ممثل لهذا الطرح، وهو جاكندوف، يبين أن القول بمستوى دلالي مستقل يتضمن التمثيلات المرتبطة بالمعنى، قول لا يمكن أن يقوم، وحتى إن قلنا بوجوده فإنه بالإمكان الاستغناء عنه لصالح مستوى تمثيلي أعم هو مستوى البنية التصورية.

هناك، إذن، معلومات نلتقطها إما عن طريق اللغة أو عن طريق أنسقة معرفية أخرى غير لغوية. هاته المعلومات تصل إلى الذهن لتقيم بنية تصورية تلعب فيها كل من اللغة

والأنسقة الإدراكية دورا. وهذه البنية التصورية تجعلنا في غنى عن القول بمستوى دلالي خالص يمثل فيه للبنيات اللغوية فحسب.

هذه الحجة، إذا كانت قائمة، ستجعل من النظرية الدلالية جزءا من النظرية العامة للبنية التصورية. وستكون قواعد سلامة المعاني والدلالات في اللغة مجموعة فرعية من قواعد سلامة البنية التصورية (أي ما ينظم الأنساق المعرفية الأخرى، من أنساق مرتبطة بالحواس وبمختلف الإدراكات). وبهذا تكون البنى الدلالية تُشْتَقُّ من التصورات عن طريق قواعد إسقاط، وهي بذلك طبقة فرعية من التصورات.

من نتائج هذه المقاربة، بالنسبة لاكتساب اللغة، أن تعلم طبقة الدلالات الممكنة ليست له صلة بتعلم اللغة، وأن تعلم اللغة يعني فقط تعلم المعجم والجزء غير الكلي من التركيب والأصوات والدلالات الخاصة. ولكي نخفف العبء على متعلم اللغة (وهذا ينسجم مع سرعة اكتساب البشر للغة بالمقارنة باكتسابات أخرى)، يجب البحث في نظرية تصورية عن قواعد إسقاط بسيطة يستطيع متعلم اللغة أن يربط بواسطتها بين اللغة التي يسمعها ويتكلمها، وبين تصوره للعالم. إن ما يظهر في شكل قيود نحوية يعكس، بالضرورة، قيودا تصورية، بما أن الدلالات لا يمكن أن تُصَبَّ إلا في التراكيب التي تلائمها. وعلى هذا يمكن اعتبار اللغة وسيلة فعالة لترميز المعلومات التي يعرفها البشر. وهذا المنظور يخالف النظريات المنطقية التي تدّعي أن اللغة الطبيعية إنما تعكس شكل المعلومات وليس محتواها.

هذه القيود التصورية تشكل خصائص معرفية لا نتعلمها. وقد وُضعت على العالَم بواسطة ذهننا البشري الذي يتضمن عدة أنظمة معرفية أخرى. وهذه الخصائص موروثة فطريا ؛ وهذا يتفق مع صلب الافتراضات التي نجدها عند شومسكي.

2.2. المقاربة النفسية والبعد المعرفي (5)

يبدو أن البعد المعرفي بالشكل الذي نجده عليه في دراسات ذوي المنحى النفسي مستلهم من عدة أفكار وطروحات معرفية حاولت تأسيس نظرية تحاول تفسير المعاني وحصولها. وسنسوق من هذه الطروحات ثلاثة: ما عرف بالقيد المعرفي الذي اقترحه جاكندوف (1983)، ودلالة الأطر التي وضع أسسها فيلمور (1984) ودافع عنها، ونظرية الفضاءات الذهنية التي قدمها فوكونيي (1985).

---

5) عرضنا جزءا من الأفكار التي سنسوقها هنا في تقديمنا لترجمة كتاب لايكوف وجونسن، **الاستعارات التي نحيا بها**، دار توبقال للنشر، 1996.

1.2.2. القيد المعرفي في نظرية الدلالة التصورية

يعتمد هذا القيد، الذي يحاول تفسير سيرورات الإدراك البشري وعلاقته بالسلوك اللغوي، على نظريات علم النفس التجريبي والمعرفي، وخصوصا ما توصلت إليه نظرية الإدراك الجشطلتية(6).

ويتلخص هذا القيد في وجوب افتراض مستويات للتمثيل الذهني تتضافر فيها المعلومات القادمة من أجهزة بشرية أخرى، مثل جهاز البصر، والجهاز الحركي، والأداء غير اللغوي، وجهاز الشم، ...إلخ، وربط كل ذلك باللغة. فبواسطة هذا الربط يستطيع البشر أن يتحدثوا عما يرونه ويسمعونه، ...إلخ. وبدون افتراض هذه المستويات التمثيلية يستحيل أن نقول إننا نستعمل اللغة في وصف إحساساتنا وإدراكاتنا وتجاربنا المختلفة بوجه عام.

لهذا، يجب أن تكون البنية الدلالية عند البشر غنية وذات قوة تعبيرية، بحيث تُرَمِّز وتفك ترميز كل ما يمكن أن تعبر عنه اللغة، وتعالج كل ما تتطلبه التجربة البشرية مهما اختلفت طبيعته. فالأمر يرتبط، بالأساس، بكيفية معالجة البشر للعالم ورؤيتهم إياه وبنائهم «حقيقته»، وذلك باعتبار هؤلاء البشر ذوات مدركة لها عدة وسائل (واللغة جزء منها فقط) للاتصال بمحيطها، وإدراكه، والتفاعل معه، والفعل فيه، والانفعال به. واللغة مهمة في ذلك لأنها تعبر عن هذا الاتصال وتخبرنا بتفاصيله. (وسنعود إلى هذا الأمر عند تعرضنا للبنية التصورية).

2.2.2. دلالة الأطر والفهم الموحَّد

يمكن أن نموقع البعد المعرفي النفسي، جزئيا، انطلاقا مما عُرف بدلالة الأطر التي لخصها فيلمور (1984). إن النظرية الدلالية هي قبل كل شيء نظرية للمداخل المعجمية. فهي تسعى بوسائلها إلى تحديد طبيعة المعلومات الموجودة في هذه المداخل وكيفية وجودها وسببه. وتعتمد دلالة الأطر في تحديد هذه المداخل المعجمية (ورصد معانيها) على أطر عامة تتجانس فيها مختلف النماذج المعرفية البشرية. هذه الأطر تخصص فهما موحَّدا ومؤمثلا (idealized) لمجال من مجالات التجربة. لنأخذ مثالا على ذلك. الفعل «سمع» يمكن أن نضع في مدخله المعجمي ما يلي : «التقاط صوت بواسطة الأذن من دون قصد». فشرح هذا المدخل المعجمي لغويا (وهو ما يرد بعد النقطتين المفسرتين) يعتمد على جهاز الإدراك الحسي في جزئه السمعي. ولا بد أن نشير في المدخل إلى «الالتقاط غير القصدي» لأنه يميز هذا

6) انظر في هذا الصدد جاكندوف (1983)، وميلر وجونسن لير (1976)، وفودور (1975)، وكلارك وشير (1972).

المدخل من مدخل آخر يعتمد على الالتقاط القصدي للأصوات، وهذا المدخل هو «أنصت». والمدخلان ينتميان كلاهما إلى حقل الإدراك السمعي. إن المدخل المعجمي يضم، كما نرى، كيفية اشتغال جهازنا السمعي. وهنا يبدو اقتراب هذا الطرح من القيد المعرفي أعلاه، بحيث تكون المعلومة المرمَّزة في اللغة معلومة تخص جهازا معرفيا آخر، وهو هنا جهاز الإدراك الحسي. ويدافع فيلمور عن ضرورة تحديد المعنى باعتبار هذا النوع من الفهم، وليس باعتبار شروط الصدق المعروفة في الأدبيات اللسانية المنطقية.

والنظرية الدلالية هي أيضا نظرية لهندسة المداخل وعلاقاتها داخل معجم اللغة. وتعتمد دلالة الأطر على العلاقات الدلالية التي تربط بين الألفاظ داخل حقول دلالية. وتمثل هذه العلاقات حجر الزاوية في دفاع فيلمور عن الفهم الموحد. فالحقول الدلالية تُصنَّفُ باعتبارها حقولا لكونها تصف جانبا معينا من السلوك البشري يختلف عن جانب آخر يختص بوصفه حقل مغاير. ومفهوم الحقل وحده كفيل بأن يقنعنا بضرورة ربط المداخل المكونة للحقل بالإطار المبني على الفهم الموحد. ويجب أن نلاحظ أن الأطر تغنينا عن شروط صدق ممكنة في عالم ممكن، كما وردت عند اللسانيين المناطقة(7). فالإطار الموحد، ببنيته الداخلية التي تعكس مجالا معينا من التجربة، يصبح، بمعنى معين، «شروط صدق» داخلية على قيام المعنى، بل وعلى وجوده.

3.2.2. الفضاءات الذهنية والمستوى المعرفي

تقدم النظريات الدلالية «الشعبية» الصورة التالية عن حصول المعاني: هناك ألفاظ محملة بمعان، تتألف هذه الألفاظ مع بعضها فتعطي وحدات كبرى (مثل المركبات والجمل والنصوص). ويتم اشتقاق معاني هذه الوحدات الكبرى من التأليفات التي تمت بين الألفاظ. وعلى هذه المعاني أن تحترم، في آخر الأمر، شروط الصدق. وتتم هذه العملية بواسطة ما يسمى بقواعد التأويل التي تضم بنيات تأويلية مجردة إلى العبارات اللغوية، أي إلى تلك الوحدات الكبرى (8).

غير أن هناك فرقا واضحا بين الخصائص الدلالية التي تفيدها عبارة لغوية ما بمقتضى بنيتها (أي ما يعرف في الأدبيات اللسانية بالمعنى النووي)، وبين الخصائص الذريعية أو البلاغية التي تفيدها العبارة اللغوية انطلاقا من الاستعمال والسياق (وهو ما يعرف بالمعنى الهامشي).

---

7) انظر باروايز وبيري (1983) على سبيل المثال.
8) انظر فوكونيي (1985).

وقد بين عمل فوكونيي (1985) أن الآليات المسؤولة عن بناء المعنى النووي هي نفسها التي تنتج المعنى الهامشي. إن عدة ألفاظ تحدد بصورة مباشرة بعض شروط استعمالها. وبهذا، فإن بنينة مجال معين من خلال مجال آخر تلعب دورا في إنتاج المعنى الحرفي والمعنى البلاغي على السواء. إن هذين المجالين، أو الفضاءين الذهنيين، المختلفين من حيث «محتواهما الموضوعي»، قد يشتركان في خصائص رئيسية في مستوى معين من التمثيل الدلالي.

وقد اهتم فوكونيي بإحدى المظاهر العامة في التنظيم الدلالي/الذريعي، وهذا المظهر هو بناء الفضاءات الذهنية والمبادئ التي تربط بين هذه الفضاءات. كما عالج كيفية بناء الفضاءات وكيفية تزايدها أو تبدلها أو انصهارها في بعضها البعض ...إلخ.

ويمكن تلخيص مشروع فوكونيي على الشكل التالي: اللغة لا ترتبط رأسا بعالم حقيقي أو فيزيائي. إن بين اللغة والعالم الفيزيائي سيرورة بناء واسعة. وهذه السيرورة لا تعكس العبارات اللغوية التي تنشئها، ولا العالم الحقيقي الذي تعتبر الأوضاع فيه أهدافا للعبارات التي تنطبق عليها. هذا المستوى الوسيط (أو البيني) يسميه فوكونيي المستوى المعرفي. وهذا المستوى مختلف عن المحتوى الموضوعي للعبارات، ومختلف عن بنيتها اللغوية. وهذا المستوى يُبنى. إنه يُبنى حين تُستعمل اللغة، بحيث يتم تحديده، في نفس الوقت، بواسطة الأشكال اللغوية التي نستخدمها في تركيب وإنتاج خطاب ما، وبواسطة مجموعة مرتبة من التلميحات الخارج-لغوية التي تدخل فيها أشياء من قبيل الخلفيات والتنبؤات والتجليات الذريعية ...إلخ.

بهذا المعنى، لا يكون للعبارات اللغوية معنى في ذاتها. فالعبارات لا تحمل محتوى قضويا، بل على عكس ذلك، فقد تعتبر العبارات اللغوية «تعليمات» يتم تنفيذها بإزاء نوع معين من البناء الذهني في المستوى المعرفي.

إن الفضاءات الذهنية، باعتبارها طرحا معرفيا، تقوم بذلك الدور الذي تقوم به العوالم الممكنة في نظرية بيري وباروايز (1983) ذات النزعة المنطقية الموضوعية. فهذه الفضاءات، التي تحوي كيانات ذهنية، تتيح شروط نجاح قول معين إذ يتم تخصيص الاقتضاءات والتضمنات باعتبار هذه الفضاءات. وهذه الفضاءات ذات الطبيعة المعرفية تترابط داخل علاقات واسعة. وما تختلف فيه عن النظريات المسماة موضوعية أنه لا يتم تأويلها باعتبارها شيئا موضوعيا ميتافيزيقيا محايدا. وفوق كل هذا، فالفضاءات الذهنية تمدنا بالأدوات التي يجب أن تتوافر في أي نموذج معرفي دون المرور من التحديدات ذات المنحى الموضوعي. ومن الوقائع التي يسوقها فوكونيي في تبرير ورود

نموذج الفضاءات الذهنية ذلك الرصد الموحد الذي قدمه للكناية والاقتضاء والانغلاق المرجعي اعتمادا على الفضاءات الذهنية وعلى بعض الروابط بين هذه الفضاءات وبعض الاستراتيجيات المعرفية.

3. التصور التفاعلي : التجربة البشرية والمعرفة اللغوية

اقترح لايكوف وجونسن نظرية ذهنية تختلف عن النظريات المعيار، وهي نظرية ذات منحى تجريبي. وتركز على شيئين تم إغفالهما في عدد من الأعمال النفسية في الدلالة :

أ – دور الإنسان في تحديد التصورات الدالة ؛

ب – وقدرة الخيال البشري على خلق تصورات دالة.

وقد شكلت هاتان النقطتان انطلاقة لعدد من النظريات ذات النزعة التجريبية بخصوص المعرفة، على اعتبار أن التنظير للعلاقة بين الرموز اللغوية والمتكلم، باعتباره كيانا مدركا له تجربة معينة مع محيطه، يجب أن يولي النقطتين بالغ الاهتمام.

قام الطرح ذو النزعة التجريبية بخصوص المعرفة على عدد هائل من الانتقادات الموجهة إلى الطروحات السابقة (9). إن ما يمكن أن يكون مقاربة واعدة في الدلالة المعرفية، بحسب جونسن (1987) ولايكوف (1987)، هو البعد التجريبي في قيام المعنى وفهمه عند البشر (10). وما هو تجريبي يُستعمل هنا بمعناه الواسع، بما في ذلك البعد الحسي-الحركي، والبعد العاطفي، والبعد الاجتماعي، وتجارب أخرى من هذا القبيل متيسرة عند كل الكائنات البشرية العادية. ويضاف إلى كل هذا القدراتُ الفطرية التي توجه التجربة وتجعلها ممكنة. ومفهوم التجربة لا يحيل، بالأساس، على التجارب العرضية الفرادية التي قد تحصل لنوع من الناس بعينه. فالمقصود بالتجربة ذاك المظهر الذي نتوافر عليه جميعنا باعتبارنا، بكل بساطة، كائنات بشرية تعيش على هذه الأرض في إطار مجتمع بشري. والتجربة ليست عنصرا ساكنا أو سالبا؛ إنها عنصر فاعل في «اشتغال» البشر وفعلهم في محيطهم الطبيعي والاجتماعي/الثقافي باعتبارهم جزءا جوهريا فيهما. وتكمن فاعلية التجربة البشرية المشتركة (التي تحوي خصائص البشر، بما في ذلك امتلاك أجساد وقدرات فطرية وطريقةً في «الاشتغال» باعتبارهم جزءا من عالم واقعي وحقيقي) في العمل على تخفيز ما هو دال في

---

9) ويدخل في هذا الإطار أيضا الانتقادات التي وجهها بوتنام الى هذا التصور باعتباره يخرق في استعمال عدة رياضية لا تمت بصلة الى ما يفترض أنه واقعي عند متكلم اللغة. انظر بهذا الصدد، بوتنام (1981).

10) نحيل هنا على العملين التاليين : جونسن (1987)، ولايكوف (1987).

الفكر البشري. ومفهوم التحفيز لا يعني التحديد. فالتجربة لا تحدد بشكل صارم التصورات البشرية وأشكال التفكير. فالبنية التي تلازم تجربتنا هي التي تجعل الفهم التصوري ممكناً؛ كما تقيد، في عدة حالات، طبقة البنيات التصورية الممكنة لدى البشر.

ويمكن أن نعرض، بإيجاز، بعض العناصر الأساسية في التصور التجريبي القائم على البعد المعرفي وعلى الأسس النفسية المرتبطة بإدراك التجربة البشرية وتصورها :

أ – الفكر البشري ليس محايدا، إنه يقتضي، بشكل أساسي وجوهري، نوع التجربة المبنينة التي تنتُج عن كون البشر يملكون أجسادا، ولهم قدرات حسية حركية فطرية، ...إلخ. ومعنى هذا أن المعنى تفاعلي، ينتج من خصائص البشر ومن تجربتهم في العالم الذي يعيشون فيه.

ب – من الصعب النظر إلى المعنى انطلاقا من نظرية توافقية تضم الرموز إلى الأشياء الخارجية. فالمعنى يرتبط، بالأساس، بإسقاط خيالي يستعمل آليات مثل المقولة والاستعارة والكناية. وهذه الآليات تتيح أن ينتقل البشر مما يقومون بتجربته بكيفية مبنينة إلى نماذج معرفية مجردة.

جـ – لا داعي إلى اعتبار سيرورات الفكر معالَجَةً لرموز مجردة عن طريق عدد هائل من الخوارزمات المبنّنة بشكل دقيق. ينبغي أن نشترط عددا قليلا من السيرورات المعرفية العامة التي يعطي تطبيقها على النماذج المعرفية المجردة ما يمكن تسميته «العقل» أو «الفكر» البشري.

ومن الأعمال التي تم إنجازها داخل هذا الطرح كتاب لايكوف وجونسن الذي يحمل عنوان «الاستعارات التي نحيا بها». ويبحث هذا الكتاب في الكيفية التي يفهم بها الإنسان لغته وتجربته والعلائق الرابطة بينهما، أي كيف تفعل التجربة في اللغة وكيف تفعل اللغة في التجربة. وقد تم انتقاء آليات اشتغال التعابير الاستعارية لقياس هذا التفاعل ورصد بعض أجزائه.

إن جزءا هاما من تجاربنا وسلوكاتنا وانفعالاتنا استعاري من حيث طبيعته. وإذا كان الأمر كذلك، فإن نسقنا التصوري يكون مبنيّا جزئيا بواسطة الاستعارة. وبهذا لن تكون الاستعارات تعابير مشتقة من «حقائق» أصلية، بل تكون هي نفسها عبارة عن «حقائق» بصدد الفكر البشري والنسق التصوري البشري.

إن القدرة على فهم التجربة عن طريق الاستعارة تعد معنى في حد ذاتها. وهي في ذلك مثل استخدام حاسة الرؤية أو حاسة اللمس في حصول بعض الإدراكات. وهذا يعني أننا لا ندرك مظاهر العالم ومكوناته، ولا نباشر التجربة إلا من خلال بعض الاستعارات.

فالاستعارات تلعب دورا بوازي، من حيث أهميته، ذلك الدور الذي تلعبه حواسنا في مباشرة إدراك العالم وممارسة تجربته.

إذا صح كل هذا، لن تكون الاستعارة مظهرا لغويا صرفا، بل تكون مظهرا ثقافيا عاما تتأثر به اللغة كما تتأثر به سائر المظاهر الأخرى، مثل السلوكات والأنشطة التي تباشرها. وتشكل اللغة مصدر الاستدلال على هذه الفرضية، كما يبرهَن على أن ظاهرة الاستعارة يمكن أن تفسَّر بشكل جيد عن طريق افتراض ترابطات تصورية بين مجال تصوري وآخر. وبمقتضى هذا الافتراض، يمكن أن نقول إن معاني جزء كبير من لغتنا تحتاج إلى هذا النوع من الترابطات.

4. المقاربة البيئية

برزت، في مقابل الواقعية النفسية (أو المقاربة النفسية) واقعية أخرى، وهي الواقعية البيئية. ويموقع هذا الطرح الجزء الأكبر من المعنى خارج اللغة. ويعلل غبسن (1979) Gibson الواقعية البيئية انطلاقا من دراسته لسيرورات الإدراك عند الحيوان وتفاعله مع البيئة التي يعيش فيها. فجل المعلومات التي يستخدمها الحيوان في عيشه توجد في المحيط أو البيئة، وذهن الحيوان لا يحتاج إلى القيام بعمل كبير لإدراك الأشياء والحالات التي تتواجد حوله (أي إعطائها معنى). فالكائنات تعيش كلها في واقع غير متجانس، ولكنها تختلف في إمكان (وليس في طريقة) تعاملها مع هذا الواقع.

1.4. الألوان والمساحات عند غبسن

من دراسات غبسن المشهورة الدراسة التي تناول فيها مشكل إدراك الألوان (كما تناول كل مشاكل الإدراك عموما)، من وجهة نظر بيئية. ومشكل إدراك الألوان لم يكن سوى جزء من مشروع غبسن الضخم حول البصر من الناحية الفيزيائية واللغوية، على اعتبار أن البصر يعد أهم جهاز إدراكي ننفذ بواسطته إلى البيئة التي نعيش فيها. وقد حاول أن يوضح أن إدراك الألوان وبناء معانيه في اللغة لا يرتبط بهذه الأخيرة بقدر ما يرتبط بعوامل خارجية مرتبطة باللون في حد ذاته، وبظاهرة اللون بالخصوص. وينبغي ألا نعزل هذا عن المشكل القائم عند التأليفيين (وهم ذوو تصور نفسي عموما) بخصوص الألوان. فالأحمر، مثلا، غير قابل لأن يُجَزّأ إلى سمات دلالية ينتج عن ضمها معنى لفظ «أحمر». وهذه السمات تجعل «أحمر» تختلف عن «أخضر» مثلا، بنفس الطريقة التي تسهم بها السمات في جعل معنى «امرأة» يختلف عن معنى «رجل»، وذلك بالنظر إلى تغير سمة [+ذكر]. وقد بين غبسن أن إدراك ألوان المساحات، عند الإنسان وبعض الحيوانات، أهم من إدراك ألوان أحداث معينة

مثل قوس قزح أو الغروب، لأن لون المساحة يخبرنا بالمظاهر البيئية الحاسمة في عيشنا، مثل لون الفاكهة الناضجة في مقابل لون الفاكهة غير الناضجة. ويعتقد غيبسن أن لون المساحة التي ندركها غير مفصول عن المادة المكونة للمساحة، وأن لكل مساحة لونا يرتبط بها تماما كما أن لها مادة تتكون منها. إن خاصية اللون هي خاصية توزيع نسبة مُعامل انعكاس مختلف موجات الضوء التي ترتطم بالمساحة. ولهذا، فإن لون أية مساحة كيفما كانت ليس لونا مطلقا، بل إنه نسبي بالنظر إلى كون المساحات مجاورة أو موجودة في مكان مستغل أو عال أو جانبي. ونسبة الانعكاس بالنسبة لمساحة معينة لا يتم تخصيصها إلا في علاقتها بنسب انعكاس مساحات أخرى توجد في نفس الصورة المدركة العامة.

وبهذا، فإدراك اللون لا يختلف عن إدراك المساحات. فنسبة المادة (= مادة المساحة) يمكن أن تزودنا بمعلومات حول التدرج والمسافة، والانقطاعات في المادة تزودنا بمعلومات حول تغيرات المساحات. ومعلوم أن لون المساحة يزودنا أيضا بمعلومات حول تغيرات المساحة. فتغيرات اللون والمادة تتناغم عموما، وبذلك تعطي معلومات حشوية، بما أن ما يعطيه هذا يعطيه الآخر أيضا. وهذا أمر يدعو إلى التفكير، كما يدعو إلى الكف عن الاعتقاد أن اللون مقولة مختلفة عن المادة، وأننا مزودون بآليات إدراكية تقيم هذا الفرق وتعززه.

وإذا صح هذا، فإن إدراك الألوان والمساحات المكونة للأشياء لا يعكس ما يوجد في اللغة، بما أن هذه الأخيرة تفرق بين اللون والمساحة. ويعني هذا، في العمق، أن آليات الإدراك البصري لا «تشتغل» بما تمليه المعاني في اللغة.

2.4. إدراك المعنى ومعنى الإدراك

تحاول بعض النظريات الدلالية أن تستدل على أن ما يدرك لا معنى له في حد ذاته (11)، وأن المعنى يُضاف، بوجه من الوجوه، إلى هذه الأشياء «الغريبة غير المسماة» عبر المعرفة و/أو الذاكرة. وهذا الموقف دافع عنه بيركلي في مقال له بعنوان «نحو نظرية جديدة للبصر» (12). فقد ذهب إلى أن الأشياء التي نراها لا يُعطيها معنى إلا عبر ربطها بالأفكار الحقيقية للأشياء التي أدركناها من قبل. وقد اتبع أفكار بيركلي عدد من البنيويين وغيرهم. فقد اعتقدوا أن الأشياء التي نبصرها لا معنى لها، أو هي في أحسن الأحوال ذات معنى إلا أنه غير

11) اعتمدنا في تقديم نظرية غيبسن، على غيبسن (1992)، وهاكن (1992).

12) بيركلي فيلسوف إيرلندي (1685-1753) كان يعادي فكرة المادة، ويخرج واقع العالم الجسدي الفيزيائي على الإدراك الذي لدينا بصدده. ومن أقواله المشهورة : «الكائن هو الكائن المدرك». كما كان يعتبر الأشياء المدركة معطاة من عند الله، وبذلك فهي تشكل الخطاب المنسجم الذي تفرضه القدرة الإلهية على العقل البشري.

كاف، وأن المعنى ينبغي أن يضاف من قِبَل المدرِك سواء عبر سيرورات ذهنية مثل الاستنتاج غير الواعي، أو عبر ضم ما نرى إلى تذكرات تخص تجارب سابقة. وبهذا يُعتقَد أن ما يحفز إدراكنا مادي، أما المعنى فذهني. وفي هذا الإطار، تعد نظرية غبسن مختلفة جذريا. فقد وضع غبسن نظرية سماها نظرية «الحاجات» (affordances) (13). إن البيئة، برأي غبسن، يمكن أن توصف من خلال المساحات التي تفصل باقي المواد عن الغلاف الذي تعيش فيه الحيوانات، ومن خلال ما «تحتاجه» الحيوانات في اتصالها وسلوكها، مثل الأكل والماء والنار والحيوانات الأخرى والأشياء، وهلم جرا. ولكن، كيف يمكن أن نمر من المساحات إلى «الحاجات»؟ إذا كانت توجد معلومات في الضوء بالنسبة للمساحات (ما دمنا ندرك المساحات من خلال انعكاس الضوء، فتميز قربها أو انفصالها أو اتصالها أو لونها،...إلخ)، فهل يستنتج من هذا ضرورة وجود معلومات في الضوء بالنسبة للحاجات؟ يجيب غبسن بالإثبات. ويوضح أن تركيب المساحات وتكوينها يشكل ما تحتاجه الحيوانات، بحيث إن إدراك المساحات هو نفسه إدراك «الحاجات». وبهذا المعنى يمكن اعتبار قيم ومعاني الأشياء خارجية عن المدرِك.

يقول غبسن : « إن «حاجات» البيئة هي ما تمنحه وتهبه الطبيعة للحيوان، إنها ما تزوده به سواء أكان نافعا أم ضارا.[...]. إن لفظ «حاجات»، الذي قمت بوضعه، أعني به ما يحيل على كل من البيئة والحيوان بطريقة لا يمكن للفظ آخر أن يعبر بها. إنه يستلزم تكامل الحيوان والبيئة». ومن الأمثلة التي يسوقها غبسن عن «الحاجات» أن الصور العامة المختلفة تتيح سلوكات مختلفة عند مختلف الحيوانات. وهذا الأمر يصدق حتى داخل الجنس الواحد، فالكرسي العالي لا يمثل شيئا واحدا عند الطفل وعند البالغ، فما يتيح الجلوس للبالغ قد لايتيحه للطفل.

وبالنسبة للأجناس، يوضح غبسن أن مفهوم البيئة الملائمة، أو نمط الحياة عند جنس معين، يمكن فهمه بوضوح باعتباره مجموعة من «الحاجات». وهذا المفهوم لا يمكن فهمه إلا في سياق فهم التبادل بين الكائن الحي والبيئة. يقول: «هناك أمر مهم بخصوص «حاجات» البيئة، وهي أنها موضوعية وحقيقية وفيزيائية، بخلاف القيم والمعاني التي يُفترض دائما أنها ذاتية وذهنية. إلا أنه، في الحقيقة، ليست «الحاجة» خاصية ذاتية، وليست خاصية موضوعية. لنقُل إنها كلاهما، إذا أردنا. إن «الحاجة» تمثل ثنائية الموضوعي-الذاتي وتساعدنا على فهم عدم كفايتها وعدم ملاءمتها» (14).

---

13) يطرح هذا المصطلح عددا من المشاكل. وينبغي فهمه في اعتباره اللغوي فحسب. وفي الحقيقة فهذا المصطلح يطرح مشكلا حتى في لغته الأصلية، فهذا الاسم غير موجود في الإنجليزية، بخلاف الفعل. والاسم من وضع غبسن نفسه.
14) غبسن (1979)، ص. 127، عن هاغن (1992).

مما لا شك فيه أن موقف غبسن من المعنى المبني على مقاربته البيئية للإدراك البصري موقف جذري. وليس كل من دافعوا عن هذا التصور جذريين بنفس درجة غبسن. ومن بين الذين دافعوا عن التصور البيئي بوتنام (1979) في مقاله المشهور «معنى المعنى»، إذ ذهب إلى أن جزءا كبيرا من المعنى يوجد في العالم الخارجي، وقليل منه فقط يوجد في الذهن. ومن هنا برزت واقعية جديدة تنظر إلى المعنى باعتباره ناتجا عن ذلك التفاعل بين المتكلم والبيئة التي يعيش فيها. وإذا كان بوتنام يفترض أن المعنى موجود في التفاعل القائم بين المتكلم وبيئته، فإننا نجد تيارات بيئية أخرى تعطي الأولوية «للدلالة الخارجية للغة وعلاقتها بالعالم الموصوف لا بالذهن الواصف. الجمل لا تُصنّف طبقا للأفكار التي تعبر عنها، ولكن طبقا لوصف الكيفية التي توجد عليها الأشياء. ونظرية النماذج المماصدقية تعتبر تطويرا لهذه الاستراتيجية»(15).

فعوض أن يتجه البحث إلى الكيفية التي يؤول بها المتكلم العالم الخارجي وتصوره به – وهو منحى التيار النفسي، نجد التيار المغالي في البيئية يتجه نحو الكيفية التي توجد عليها الأشياء في العالم الخارجي. ومعلوم أن التيار النفسي ينظر إلى كيفية وجود الأشياء في العالم باعتبارها جزءا من تصورنا للعالم، ولا يعتبرها مفارقة لنا ولتصورنا. فالعالم الخارجي لا يمكن، بحسب هذا التصور، أن يوجد خارج الذات المدركة وخارج إمكاناتها الذهنية.

15) الفاسي الفهري (1985)، **اللسانيات واللغة العربية**، ج. 2، ص. 213 وانظر باروايز وبيري (1984).

الفصل الثالث

بعض النماذج الدلالية في النحو التوليدي

أ – الدلالة التأويلية

مقدمة

كل من يتكلم لغة معينة يكون قادرا على إنتاج جمل تُفهم في لغته (أي يُسنَد إليها تأويل دلالي). وأغلب الجمل التي قد يستعملها هذا المتكلم تكون جملا جديدة، أي لم يسبق له أن سمعها أو تلفظ بها من قبل. إلا أنه إذا كان المتكلم السليقي لم يسمع جملا معينة من قبل فإنه بإمكانه، رغم ذلك، أن يقرر في شأن نحوية هذه الجمل. إن هناك تواضعا بين متكلمي لغة ما بخصوص ما هو نحوي في لغتهم. وهذا معناه أن كل متكلم مزود بنفس المفردات اللغوية ونفس القواعد التي تسمح بالتركيب الجيد لهذه المفردات. ومن هنا يمكن أن نعتبر لغة ما نسقا من المفردات والقواعد التي يشترك فيها متكلمو تلك اللغة. ومفردات اللغة أو ألفاظها هي المداخل، وطرق تجميع هذه الألفاظ مع بعضها قصد تكوين الجمل ليست عشوائية، بل تحكمها قواعد مضبوطة، ذلك أن الخروج عن هذه القواعد ينتج بنيات لاحنة. وقد يتبين المتكلم بوضوح بعض هذه القواعد عندما ينتج جملا صحيحة، إلا أنه لا يتمكن من الحديث عنها ولا أن يعللها. ومن الأهداف المركزية التي ينبغي أن يتجه اللساني نحوها كشفُ النسق (أي النحو) الذي يحدد بصورة واضحة البنيات اللغوية النحوية، وتمييزها من كل المتواليات الأخرى من الألفاظ التي تعد غير نحوية. ومعنى هذا أن على اللساني أن يكشف النسق النحوي الذي يستبطنه كل متكلم للغة. وقد كان هم النحو التوليدي –ومازال– بناء نظرية قادرة على التمييز بين هذين النوعين من المتواليات (النحوية واللاحنة). وسنتعرض في ما سيأتي إلى التصور التأويلي للدلالة في النحوية التوليدي. وقد دافعت عنه عدة نماذج، كما سنرى.

النموذج الأول : كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوسطل (1964)

اقترح شومسكي (1957) في كتابه «البنيات التركيبية» نموذجا نحويا يفترض أن ملكة اللغو عند البشر مستمدة من النحو الذي يستبطنونه. واقترح أن تكون قوة توليد البنيات اللغوية عند البشر ناتجة عن مكون تركيبي يسمح لهؤلاء بإنتاج الجمل النحوية في اللغة التي يتكلمونها. ويعمل هذا المكون على توليد المتواليات الجيدة نحويا ويلغي غيرها. كما يتضمن هذا النحو، إلى جانب المكون التركيبي، مكونا صوتيا، ومهمته إسناد شكل صوتي (مستمد من تمثيل صوتي) لتلك المتواليات التي ولدها المكون التركيبي. وينبغي أن نلاحظ غياب مكون

يسند التأويل الدلالي للبنيات التي يولدها التركيب، والمعجم هو الذي يزود البنية التركيبية بالمعنى. وقد كانت بنية النحو منظمة عموما على الشكل التالي :

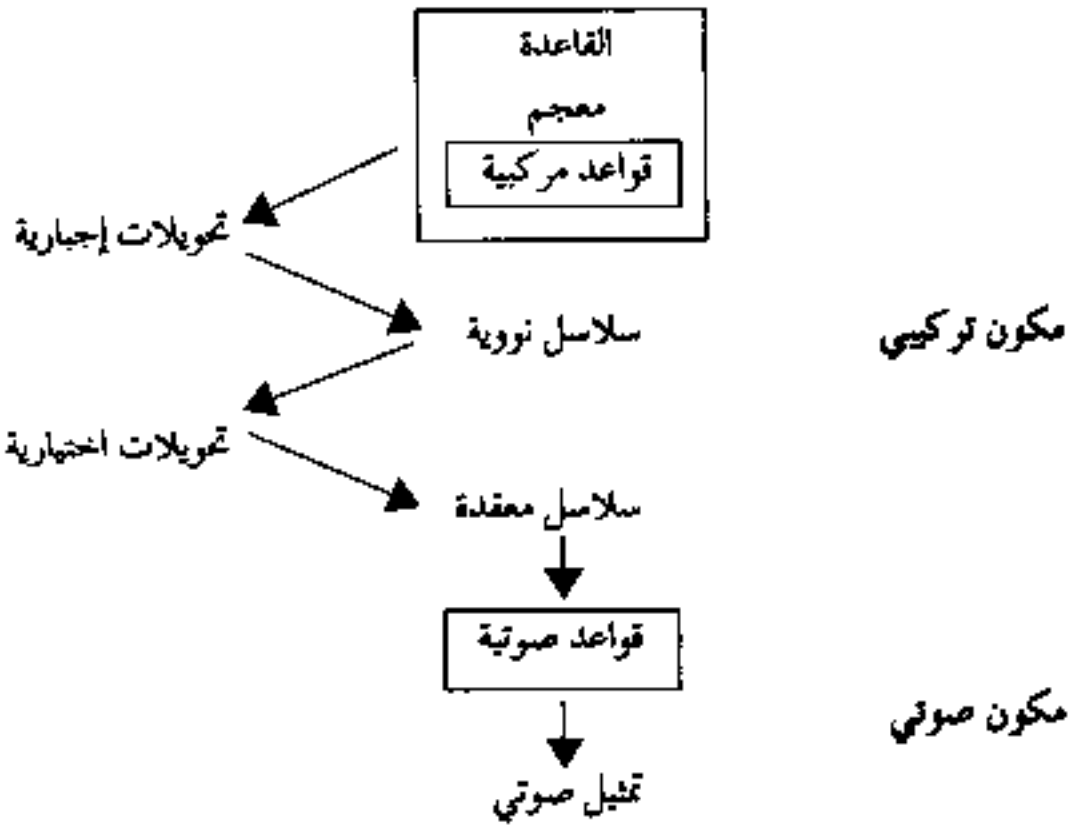

ونذكر هنا أن مهمة النحو تكمن، عند شومسكي (1957)، في توليد كل –وفقط كل– الجمل النحوية. وتقترن كل جملة بوصف بنيوي يبين كيف تأتلف الأجزاء المكونة لها، وتقوم القاعدة التحويلية بإعادة النظر في رتب هذه الأجزاء أو حذف بعضها. ويتم التمييز بين تحويلات إجبارية خرجُها سلاسل نووية، وتحويلات اختيارية خرجُها سلاسل معقدة. مثال الأولى تحويل التطابق، ومثال الثانية تحويل الصلة.

بعد نموذج «البنيات التركيبية» الخالي من مكون دلالي، اقترح كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوسطل (1964) نموذجا اعتبر الدلالة جزءا نسقيا في تحليل اللغة، وبالتالي مكونا خاصا بإسناد المعاني الى المتواليات اللغوية. ويمكن أن نجمل اقتراحات هؤلاء الباحثين فيما سمي بجهاز التأويل الدلالي. ويتكون هذا الجهاز من عنصرين اثنين: القاموس وقواعد الإسقاط.

1. القاموس

يقوم القاموس بإعطاء معنى للمفردات المكونة للجملة. ولكن ما هو القاموس، وما هي المهام التي يقوم بها في هذا النموذج؟ ينبغي أن نميز، أولا، بين القاموس والمعجم. فهما يختلفان في أمرين: أولهما أن المعجم جزء من المكون التركيبي، أما القاموس فيدخل في إطار المكون الدلالي، أو جهاز التأويل الدلالي. وثانيهما أن المعجم عبارة عن قواعد آلية تعوض المقولات

التركيبية النهائية بمفردات من المعجم (أي ما يسمى بقواعد الإدماج المعجمي (règles d'insertion lexicale))، وهذا التعويض يتم بصورة آلية لا تأخذ بعين الاعتبار الصفات الدلالية التي يجب أن توجد في المفردات التي تعوض المقولات التركيبية. أما القاموس فَمُهمته إعطاء المفردات تأويلا دلاليا. ولكي نحصل على تأويل دلالي يشمل مفردات الجملة، فإنه يتم تحديد جميع المداخل المعجمية التي تحتوي عليها المفردات، أي تُحدَّد جميع القراءات التي تُنسَب إلى المفردة المراد تأويلها. فالتأويل الدلالي للمفردة عبارة عن عدد معين من المداخل المعجمية التي تشكل المداخل المنسوبة للمفردة قاموسيا. إذن، يمدنا القاموس بالمداخل المعجمية المختلفة للمفردة (أي شروحها المختلفة). ويحتوي المدخل المعجمي على ما يلي :

أ – سمات تركيبية : وهي التحديد المقولي للمفردة. وقد تكون هذه السمات أصلية أو فرعية. فالمفردتان «عين» و«عقرب»، مثلا، سماتهما الأصلية كونهما اسما، وسماتهما الفرعية كونهما مفردا، مؤنثا، ...إلخ.

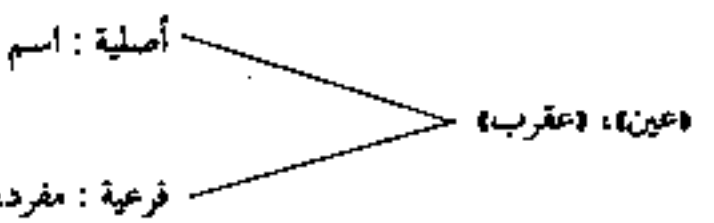

ب – سمات دلالية : تحدد هذه السمات المحتوى الدلالي للمفردة. ومعلوم أن الألفاظ قد تجتمع على عدد من السمات، وقد تفترق في سمات أخرى. ويمكن أن ننعت الأولى بكونها سمات جامعة وننعت الثانية بكونها سمات مانعة.

– السمات الجامعة : سمات تتقاسمها المفردة مع المفردات المحافلة لها، أي تلك التي تقع في نفس الحقل الدلالي(1). فإذا أخذنا مثلا لفظي «الرؤية» و«الإبصار» وجدناهما يجتمعان في عدد من السمات، وعلى رأسها أنهما يفيدان استعمال حاسة البصر لإدراك شيء معين.

---

1) الأعمال الأولى في وصف الحقول التصورية (أو الدلالية أو المعجمية بحسب الدارسين) قام بها تريي Trier وإيبسن Ipsen وبورزيغ Porzig. وكان لهذه الأعمال منطلقات إثنوغرافية وأنثروبولوجية، ولم تكن الانشغالات اللغوية إلا ثانوية. فالأمر كان يتعلق، بالأساس، باستثمار المعطيات اللغوية من أجل التوصل إلى بناء الأشكال التصورية لمجتمع معين. وهكذا تمت دراسة ألفاظ القرابة والتصنيفات النباتية الشعبية وألفاظ الحيوان، ...إلخ. ومن المحاولات اللغوية الدالة في دراسة الحقول ما عرف بالتحليل المكوني (l'analyse componentielle) داخل الحقول المعجمية، وذلك من خلال إقامة تمثيل للوحدات الدنيا في المعنى (على غرار دراسة الفونيمات وسماتها في نظرية ياكبسون) بغية الوصول إلى بنينة لغوية للحقول المعجمية. وعموما، فالحقل الدلالي هو المساحة التي يغطيها، في مجال الدلالة، لفظ معين أو مجموعة ألفاظ في اللغة. فبإمكاننا، مثلا، أن نصف الحقل الدلالي للفظ «عين» وذلك من خلال تصور مبني على الاشتراك اللفظي (= تعدد المعنى). ويمكننا أن نصف هذا اللفظ من خلال تصور كتابي، وذلك من خلال التعرض إلى مختلف استعمالات هذا اللفظ بغض النظر عن اشتراكه اللفظي. هذا في ما يخص الحقل الدلالي المرتبط بلفظ معين. أما الاستعمال الثاني لمصطلح الحقل الدلالي ، وهو الأعم، فينطلق من دراسة العلاقات الدلالية الموجودة بين مجموعة من الألفاظ تشترك في خصائص دلالية كأن ندرس الأفعال الدالة على الحركة (مثل «ذهب» و«سار» و«مشى»، ...إلخ» فننظر في علاقات الاقتضاء وعلاقات الانتفاء بينها، أو ندرس الأفعال النفسية، أو أفعال الاعتقاد، أو الأفعال الحسية...إلخ.

– السمات المانعة: سمات تخص المفردة بعينها، وتميزها عما عداها من المفردات التي تحاقلها. إن «الإبصار» يختلف عن «الرؤية» في كونه لا يستعمل إلا في الرؤية المادية، ذلك أننا نقول «رأيتك في منامي» ولا نقول «أبصرتك في منامي». و«الرؤية» تختلف عن «الإبصار» في كونها تستعمل للرؤية المادية والمجردة على السواء. وهذا ما يمنع المفردتين من أن تدلا على نفس الشيء. ويمكن للتحليل أن يبرز سمات مانعة أخرى.

– قيود الانتقاء : من مميزات هذه القيود أنها تخص المحمولات (الفعل ومشتقاته والحروف، أي كل ما يفرّع إلى شيء آخر). ومهمة هذه القيود تحديد ما يشترطه المحمول في المفردات التي تساوقه. إن للمحمول موضوعات، وهذه الموضوعات يجب أن تستجيب لما يشترطه المحمول فيها. فالفعل «شرب» يُشترط في فاعله أن يكون [+حي] (إلا على سبيل المجاز، وسنرجع إلى ذلك)، ولذلك لا يمكن أن نقول «شرب المصباح كذا». كما يشترط هذا المحمول في مفعوله أن يكون [+ سائل] و[+ شروب]، ولذلك لا يمكن أن نقول «شرب زيد ترابا». والصفة «أزرق» تشترط في موضوعها (أي ما يحمل اللون «أزرق») أن يكون [+مادي]. ويشترط الحرف بدوره بعض القيود في الموضوع الذي يتعدى إليه، فالحرف «على»، مثلا، يشترط أن يكون موضوعه عبارة عن مساحة مسطحة أو مُتصوَّرا كذلك؛ والحرف «في» يشترط في موضوعه أن يكون مساحة ذات حدود، ...إلخ. ويستفاد من هذا أن هذه القيود تمنع متكلم اللغة من إنتاج جمل شاذة أو منحرفة من الناحية الدلالية.

2. قواعد الإسقاط

تمدنا هذه القواعد بالتأويل الدلالي المرتبط بالجملة ككل. ولكن، كيف يتم ذلك؟ وما هي مهمة هذه القواعد؟ وما هو الإسقاط؟ وماذا يُسقَط في ماذا؟ إن التأويل الشامل المسند إلى الجملة يتم عبر ما يسمى بقواعد الضم أو الملغمة (amalgamation). فمعنى الجملة هو نتيجة ضم مدلول كل مفردة من المفردات المشكلة للجملة إلى مداليل المفردات الأخرى الموجودة في هذه الجملة. فمعنى الجملة يساوي، إذن، معاني الوحدات التي تكونها. وتخضع عملية الضم لشروط ثلاثة :

– قيد تركيبي : تتم عملية الضم حسب سلمية العلاقات التركيبية، إذ تتألف المداليل بمقتضى السلمية التركيبية فيكون الضم صاعدا انطلاقا من الرموز الموجودة في قدم الشجرة التركيبية، وصولا إلى المقولات العليا التي تشرف على ما يسفُلها. وهكذا تُضمُّ العجرات البنات إلى بعضها فنحصل على تأويل العجرة الأم، والعجرة الأم تُضَمُّ إلى أختها فنحصل على تأويل أمهما، وهكذا إلى أن نصل إلى تأويل الجملة ككل.

– شرط دلالي : ينبغي أن تكون المداليل المضمومة إلى بعضها متلائمة، إذ لا يمكن أن نضم إلا المداليل التي تتلاءم. وبهذا يتم انتقاء (أو فرز) مداليل المفردات على مستوى قواعد الإسقاط، بحيث لا يُبقى إلا على المداليل التي تتلاءم. فقواعد الإسقاط تُسقط المعلومات الموجودة في المعجم على المستوى التركيبي. إن المعجم، باعتباره حاملا لدلالاتَ الألفاظ، يتم إسقاطه في البناء التركيبي كي نحصل على قراءة (أي تأويل) جيد للمقولية اللغوية، مع العلم أن القراءات قد تتعدد. ونعطي هنا بعض الأمثلة، بحيث ينتقي الفعل ما يلائمه :

(1) هناك عين تراقبنا
- عين الركبة
- الجاسوس
- كبير القوم
- عين الماء
- العين الباصرة
- .... إلخ.

(2) شربت من العين
- عين الركبة
- الجاسوس
- كبير القوم
- عين الماء
- العين الباصرة
- .... إلخ.

(3) لسعته عقرب
- عقرب الساعة
- الحشرة السامة
- البرج الفلكي

وغاية شرط التلاؤم هذا تلافي الالتباس وتفادي تعدد القراءات حين لا يوجد ما يدعو إليها. ويقضي هذا الشرط بانتقاء قراءة واحدة تسند إلى الجملة. إلا أن هذا الشرط قد لا يستوفى في جمل من قبيل «هذه عين» أو «رأيت عينا» ...إلخ، فنحتاج إلى قرائن سياقية كي يتم تأويل هذا المشترك تأويلا ملائما.

– قيود الانتقاء : نوقش هذا الشرط كثيرا. وقد ركز النقاش، بالخصوص، على طبيعة هذه القيود. وقد اعتبره التأويليون ذا طبيعة تركيبية فيما اعتبره التوليديون ذا طبيعة دلالية. وقد وُضعت هذه القيود على عملية الضم، بحيث تتلافى بواسطتها توليد جمل لاحنة دلاليا أو جمل صغرية التأويل. وهذا الشرط الثالث ليس في الحقيقة إلا جمعا بين الشرطين السالفي الذكر : شرط الضم الصاعد وشرط التلاؤم. وبذلك، فقيود الانتقاء هنا ذات طبيعة تركيبية. فهذان الشرطان يوضحان العمليات التي تسلكها قيود الانتقاء في الانطباق. ويضاف إلى هذا، بالطبع، محتوى قيود الانتقاء. لنمثل لذلك بالجملة التالية: «شرب الولد ماء».

(4)

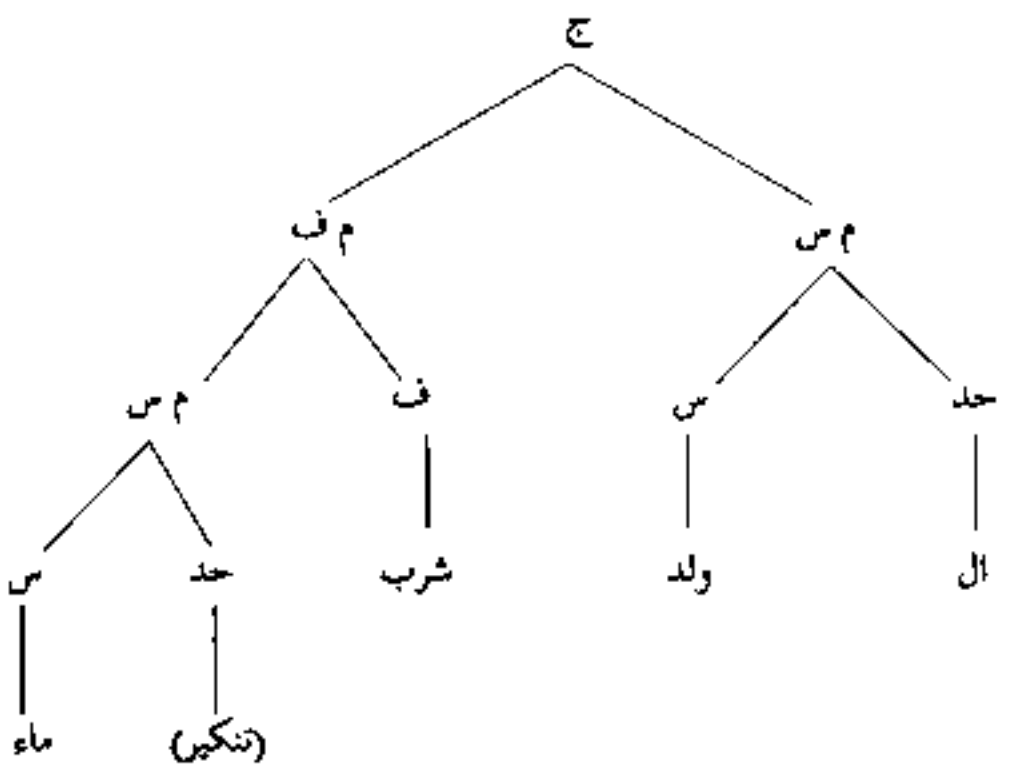

(5)

ولد	شرب	ماء
اسم	فعل	اسم
مفرد	متعد	نكرة
مذكر	استيعاب بالفم	مفرد
إنسان	لسائل مشروب	سائل
عنصر أسري	‹فا[+حي]	مشروب
غير بالغ	مف[+سائل]›	[–لون]
....	....	[–طعم]
....	....	...إلخ.

ويتم التأويل على الشكل التالي :

(6) أ. م س في ج ---› حد + س ---› ال + ولد

[س، مذكر، إنسان، عنصر أسري، غير بالغ، ...إلخ]

ب. م س في م ف ---› تنكير + س ---› ماء

[س، مفرد، سائل، شروب، دون طعم أو لون، ...إلخ]

ج. م ف في ج ---› ف + م س ---› شرب + ماء

[ف، متعد، استيعاب بالفم لسائل شروب، ...إلخ]

د. تأويل ج ---› تأويل م س في ج + تأويل م ف في ج.

نسمي هذه الجملة جملة أحادية القراءة أو صفرية الالتباس، وذلك لكونها أرضت قيود الانتقاء. فهي لا تشتمل على مفردة نوية التأويل، كما لا تشتمل على مفردتين تأويلهما واحد.

ملاحظات

أ – من الانتقادات التي وجهت إلى الجهاز التأويلي الذي قدمناه أعلاه أنه لا يهتم بالبعد الذريعي (pragmatique) للبنيات التي يصفها. إنه ليس بمقدوره أن يمدنا بالتأويل الدلالي الكامل للجمل، بما في ذلك ظروف إنتاجها. فكل جملة تتوفر على دلالة مقالية ترتبط بالمعاني الحرفية للألفاظ، ودلالة مقامية ترتبط بما وراء اللفظ، مثل نية المتكلم والاستلزام المرتبط باللفظ وتأويل المخاطَب والاقتضاء، ...إلخ.

يحاول هذا النموذج بناء دلالة مقالية، دلالة تشكل جزءا من القدرة اللغوية لدى المتكلم. وبعبارة أخرى، فإن مجال هذا النموذج القدرة وليس الإنجاز، علما بأن ما يمكن أن نعتبره قدرة «دلالية» هو المعاني اللغوية الصرف التي لا تكيفها عوامل خارجة عن المعطى اللغوي. أما المعاني التي ترتبط بسياقات توجد خارج اللغة فيمكن أن تصفها نظريات لها بعد مقامي، وهي نظريات تركز على الظواهر الإنجازية في إطار التواصل الفعلي الخاص بلغة من اللغات.

ب – من المشاكل التي لا يحلها هذا النموذج مشكل البنيات المسكوكة (structures idiomatiques). فمعلوم أن معاني هذه البنيات لا تأتي من ضم معاني المفردات التي تشكلها إلى بعضها. إننا حين نقول «أصابت الشاةَ عينٌ» فلسنا نعني بذلك أن شخصا ما أرسل عينه

لتضرب الشاة، أو أن عينه ذهبت لتصيب هذه الشاة، ...إلخ. معنى هذه البنية أن أحدهم نظر إلى الشاة نظرة حسد وغيرة فنتج عن ذلك أن أصابها مكروه. فمن خصائص فاعل الفعل «أصاب» أن يكون شيئا يصيب (أي يتنقل ماديا من مكان هدف إلى مكان مصدر) كالسهم أو الحجر و غيرهما، والعين تخرق هذه القاعدة الانتقائية التي يفرضها الفعل «أصاب». إلا أنه رغم هذا الخرق فالجملة معطى موجود في اللغة. وهو أمر لا تتنبأ به قيود الانتقاء.

جـ – إذا انطلقنا من لغة من اللغات ذات الرتبة «ف فا مف» (= فعل، فاعل، مفعول)، مثل العربية ولغة الولش (Welsh) والإرلندية (Irish) وغيرها، يمكن أن نبني انتقادا عاما يخص عملية الضم. فهذه الأخيرة تشتغل، كما وضحنا أعلاه، تبعا للقواعد المقولية للغات رتبتها «فا ف مف». وهذه اللغات تعاد كتابة ج فيها على النحو التالي (يقرأ السهم : «تُعاد كتابته») :

(7) ج ---› م س 1 م ف

م ف ---› ف م س 2

حيث «م س1» هو الفاعل وحيث «م س2» هو المفعول. فالرمز «ج» (=جملة) يشرف على «م س 1 » وعلى «م ف»، و«م ف» يشرف على «ف» وعلى «م س2». وإذا انطلقنا من أسفل الشجرة فإن الضم الصاعد يتحقق. ولكن ماذا عن لغات ليست لها هذه الرتبة؟ لنأخذ مثال اللغة العربية، حيث تعاد كتابة «ج» فيها على الشكل التالي (آخذا بعين الاعتبار التوالي السطحي للمكونات):

(8) ج ---› ف م س 1 م س 2

ذلك أن الرتبة فيها تخالف الرتبة في الفرنسية أو الأنجليزية مثلا. وبذلك لا يمكن ضم «ف» إلى «مف» (أي «ف» إلى «م س2») لأنه لا توجد علاقة تجاور بنيوي بين الفعل والمفعول في اللغة العربية، فالفاعل يقع بينهما. وهذا يطرح علينا مسألة الشكل الذي يمكن أن تتخذه مقولة «م ف» في اللغة العربية بالنظر إلى خاصية عدم التجاور البنيوي. وهذا المشكل غير مطروح في اللغات ذوات الرتبة «فا ف مف»، كما نعرف.

إلا أن هذا الانتقاد الذي يقوم على الفرق الشجري بين لغات من نوع «ف فا مف» ولغات من نوع «فا ف مف» يعد انتقادا سطحيا. فهذا الانتقاد يقوم على افتراض بنية مسطحة تنتظم فيها مكونات الجمل في اللغات بحسب الرتبة التي تظهر في السطح. غير أنه يمكن أن نفترض رتبة عميقة للغة العربية تشبه تلك الموجودة في لغات من نوع «فا ف مف»، وأن «ف» ينتقل إلى مكان قبل «فا» فنحصل على الرتبة «ف فا مف». وعموما، نحتاج إلى أدوات نظرية كثيرة كي نقيم الاستدلال على هذا، لذلك نحيل على الفاسي الفهري (1985) و(1990) و(1993).

ويمكن أن نبين سطحية هذا الانتقاد بكونه يغفل أن أساس عملية الضم فرضُ المحمول (الفعل ومشتقاته عموما) قيودا على الموضوعات التي تساوقه، وسواء أكانت هذه الموضوعات مرتبة سطحيا على شكل «مح فا مف» أو على شكل «فا مح مف» (حيث تشير مح إلى المحمول)، فإن عملية الضم تتم. فمعلوم أن قيود الانتقاء باعتبارها جزءا أساسيا من هذه النظرية ظاهرة كلية نجدها في جميع اللغات، ولا يشفع في ذلك اختلاف الرتب بين اللغات. وتبعا لذلك، يمكن اعتبار عملية الضم المحترم للعلاقات التركيبية عملية تنجزها كل لغة بالطريقة التي تنسجم مع رتبة مكوناتها داخل الجملة. إن الجملة تعاد كتابتها بعبارات المنطق المحمولي كالتالي:

(9) ج ---› مح ، مو1 ، .... ، مون.

(تشير «مو» إلى «موضوع»).

ونعتبر الجملة، بناء على هذا، ضما للمحمول إلى موضوعاته مع اعتبار الشكل الشجري أمرا خاصا باللغات الخاصة كما أسلفنا. ويتبغي أن يحترم هذا الضم شرط تلاؤم المفردات المكونة للجملة وشرط الصعود، وهما شرطان أساسيان هنا.

وعلى العموم، فإن مسألة الرتبة مرتبطة ارتباطا وثيقا بعدم التوازي المعروف بين الفاعل والمفعول. ولهذا، فاللغات كلها تتضمن مركبا فعليا، وهو عبارة عن مقولة معجمية. أما الفاعل فلا يتحقق في البنية إلا إذا توفرت بعض المقولات الوظيفية (مثل الزمن والتطابق). والمقولات المعجمية ترد في قدم الشجرة، أما المقولات الوظيفية فتقع في أعلاها مقارنة بالمقولات المعجمية.

النموذج الثاني : شومسكي وكاتز

1. مفهوم النحوية ومشكل الدلالة

من المشاكل الأساسية التي واجهت التصور التوليدي مشكل الانحراف الدلالي (la déviance) ويرتبط هذا المشكل بمفهوم النحوية وبالقدرة اللغوية بصفة عامة. وقد أعطى مفهوم النحوية دفعة هامة للمقاربة اللغوية العلمية للغة في التيار التوليدي. وإذا كان اللسانيون لم يفتؤوا يرتكزون على هذا المفهوم، فإنه لم يتم تحديده، ولو بطريقة جزئية، خصوصا بعد المستجدات الدلالية التي سقنا بعضها أعلاه.

ونذكر أنه منذ 1957 (عندما نشر شومسكي نموذجه الأول) لعب مفهوم النحوية دورا أساسا في بناء الأنحاء. وتحديد موضوع اللسانيات نفسه يتبني على هذا المفهوم. فالنحو يولد

فقط (ما لا حصر له من) المتواليات الجيدة التكوين في لغة من اللغات. وبهذا تكون النحوية خاصيةً ما يولده النحو. ورغم أنه على معيار جودة التكوين أن يزودنا براثر دائم للكفاية من أجل إنشاء قواعد النحو المستبطن عند المتكلم، فإنه لم يتم اقتراح إجراء صوري يمكننا من الحكم على نحوية معطى معين أو عدم نحويته سوى أنه ينبغي أن يستجيب المعطى لحدس المتكلم بشأن قدرته اللغوية. وبهذا يكون النحو جهازا واضحا قادرا على وصف قدرة المتكلم. ويركز شومسكي على الطابع التقني لمفهوم النحوية، إذ لا يتعلق الأمر هنا بتحريم استعمال الجمل المنحرفة. فالنحوية ليست مفهوما معياريا بل إنها مفهوم تقني، ذلك أننا نلاحظ أن استعمال هذا النوع من الجمل معترف به في التواصل الفعلي بواسطة اللغة. والحال أن النحو ليس بمقدوره أن يصف سوى المتواليات النحوية.

أمام ضرورة تزويد النحو بنسق قادر على توليد (وإذن وصف) الجمل الجيدة نحويا، اختلف شومسكي وكاتز، إذ تباين موقفاهما. وهذا التباين يوضح أن مفهوم القدرة مفهوم يرتبط أساسا بتصورنا للأهداف التي نرجوها من النحو: فإذا كان شومسكي يريد بناء تركيب صريح دون الاستعانة بأي مفهوم دلالي، فإنه لن يلجأ في رصد معايير مقبولية المتواليات إلى اعتبارات دلالية. وبعبارة أخرى، فإنه إذا تصورنا النحو باعتباره نسقا قادرا على رصد حدس المتكلم دون الاستعانة ببعض الاعتبارات المتعلقة بالمعنى، فإننا نسلم بذلك بوجود حدس لغوي لا يستند على معايير دلالية. أما إذا قررنا أن النحو قادر، إلى جانب ذلك، على إعطاء تأويل دلالي للجمل، فإنه ينبغي أن نوسع مفهوم القدرة فيشمل الاعتبارات الدلالية. وبهذا لن يغطي مفهوم الانحراف نفس الشيء، لأن الإجراءات التي تمكننا من معالجة الجمل المنحرفة ستكون مختلفة مبدئيا. فشومسكي يعتقد أنه من الممكن تبرير عدم انتماء متوالية غير جيدة التكوين إلى مجموع المتواليات جيدة التكوين (أي تلك التي يولدها النحو). ويكفي أن نراجع القواعد التي لم تُحترم، كما يقول شومسكي، كي نسند إلى هذه المتوالية **درجة نحوية** معينة.

أما كاتز فيبين، من خلال النموذج الذي سنعرضه أسفله، أنه علينا بالأحرى أن نرصد صوريا الفرق بين الجملة غير الجيدة **المفهومة** (ما يسميه شبه الجملة (semi-phrase)) والجملة الجيدة غير المفهومة (ما يسميه الجملة غير الدالة phrase asémantique)). وسنعرض فيما يلي نموذج شومسكي ويليه نموذج كاتز.

2. درجات النحوية عند شومسكي (1965)

لننظر إلى المتواليات التالية:

(10) شيد البيتُ زيدا

(11) شيد زيد البيتَ

(12) شيد من زيدٌ

نلاحظ أن (10) ليست جملة عربية لأن النحو لا يصفها؛ فهي تخرق قاعدة انتقائية ترتبط بفاعل ومفعول الفعل «شيد». وهذا الأمر لا نجده في (11). كما نلاحظ أن (12) غير نحوية، إلا أنها تتضمن انحرافا من نوع آخر.

والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو: هل يمكن أن نعبر عن هذه الاختلافات الانحرافية داخل نحو توليدي؟ وكيف نعبر عنها.

اقترح شومسكي إقامة سلمية تضم عددا من المستويات المقولية التي ترتب المكونات على شكل طبقات. في المستوى الأول ط1 1، لدينا كل مكونات الجملة من حيث هي ألفاظ فحسب. وفي المستوى الثاني لدينا مقولات من نوع ط 2 1، ... ط 2 ن. وفي المستوى الثالث لدينا مقولات من نوع ط 3 1، ... ط3 ن . وتصاغ هذه السلمية ذات المستويات الثلاثة كالتالي :

ط1 1 وهي طبقة الألفاظ } المستوى الأول

ط 2 1 هي طبقة الأسماء
ط2 2 وهي طبقة الأفعال
ط 2 3 هي طبقة الصفات
ط2 4 وهي طبقة أي نوع آخر من الألفاظ
} المستوى الثاني

ط3 1 ..... ط 3 ي } المستوى الثالث

ويمثل المستوى الثالث تفريعا مقوليا للأفعال (الأفعال اللازمة، والمتعدية، وذوات المفعول الحي، ...إلخ)، وتفريعا مقوليا للأسماء، ...إلخ.

المستوى الأول : ط 1 ط 1 ط 1 (طبقة كل الألفاظ)

المستوى الثاني : ط 2 1 ط 2 2 ط 2 3 (فعل، اسم، اسم)

المستوى الثالث : ط3 د ط3 ي ط3 ل (فعل د، اسم ي، اسم ل)

ولدينا قاعدة نحوية مرتبطة بالسياق تشير إلى أن الفعل «د» (وليكن الفعل «أحب») لا يظهر إلا مع فاعل حي، ولهذا لن يولد النحو المتوالية التالية: «يحب الفقر اللعب». هذه

المتوالية لها مستوى تمثيلي تشترك فيه مع الجمل المولدة على شكل «ف س س». ولكن النحو لن يولد إلا جملا من نوع «يحب زيد اللعب»، التي تحترم المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث. أما «يحب الفقر اللعب» فتحترم المستوى الأول والمستوى الثاني فقط، ولا تستجيب للمستوى الثالث. أما متوالية من قبيل «راكبٌ الفقر يحب على» فلن تكون ممثّلة إلا في المستوى الأول. وبهذا تعد غير نحوية.

إن المستويين الثاني والثالث هما اللذان يسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معينة ودرجة لحنها. والمستوى الثاني مستوى مقولي، أما المستوى الثالث فانتقائي. والمستوى الأول لا يتيح، كما أشرنا، التمييز بين متوالية نحوية ومتوالية غير نحوية.

إن مستويات اللحن التي قدمها شومسكي لا تحل جميع المشاكل. فهذا الإجراء غير قادر، بحسب كاتز (1964)، على رصد مظهر هام للقدرة اللغوية. فسلمية درجات النحوية لن تكون واردة إلا إذا تمكنت من رسم حدود الفهم. فالفهم قد يحصل من جملة غير جيدة تماما. ومن السهل أن نبين أن بعض الجمل المنحرفة قليلا تكون جملا غير مفهومة عند المتكلمين، في حين أن جملا أخرى تنحرف بدرجة أكبر تكون مفهومة. ويمكن أن نقدم جملتين يسنَد للأولى وصف في مستوى أعلى في سلمية النحوية (قريبة من النحوية) وهي غير مفهومة، ويسند للثانية وصف في مستوى أدنى (بعيدة من النحوية) وهي مفهومة. لننظر إلى الجملتين (13) و(14) :

(13) أكلت الحريةُ ورقا

(14) خدوم زيد يقوم إلى عمل

حسب الدرجات الواردة أعلاه، يمثّل للجملة (13) على المستوى الثاني؛ وهذه الجملة تخرق قيدا انتقائيا بين الفعل وفاعله الذي يجب أن يكون [+حي]؛ وبين الفعل ومفعوله الذي ينبغي أن يكون [+قابل للأكل]. إذن، فالخرق تم في المستوى الثالث.

على عكس المتوالية (13)، يمثّل للمتوالية (14) على المستوى الأول فقط، وهو مستوى الألفاظ. والخرق في هذه المتوالية يتم في المستوى الثاني. ورغم أن النحو سيلغي المتوالية (13) في المستوى الثالث، والمتوالية (14) في المستوى الثاني، فإن المتوالية (14) مفهومة، أما (13) فلا. ولو كانت سلمية شومسكي لدرجات النحوية تعكس قدرة المتكلم لما نتج هذا التناقض. وإذا أردنا إبطال هذا التناقض علينا أن نفرق بين عملية إنتاج المتواليات عند المتكلم وعملية فهمه إياها (أي إعطائها تأويلا دلاليا ملائما). والحال أن العمليتين ليستا سوى وجهين لعملة واحدة، فالمبادئ العامة التي تسمح بإنتاج اللغة هي نفسها التي تتيح فهمها وتأويلها. فما

يعطينا إنتاجا يعطينا فهما، لأن ما لا يُفهَم لا يمكن أن يُنتَج، والعكس صحيح. وهنا لابد من القول إن افتراض السلمية المذكورة لا تدعمه الوقائع التجريبية والمعطيات تدعيما كافيا.

3. اقتراح كاتز (1964) : أشباه الجمل

يُطرح المشكل عند كاتز بصورة مختلفة. ينطلق كاتز من محاولة رصد إمكان فهم الجمل، وذلك في توافق تام مع المبادئ الأساسية التي تحكم النظرية الدلالية: فإذا كانت النظرية الدلالية أداة لتأويل الجمل كما يولدها النحو، فإن الجمل التي يمكن أن تؤوَّل هي الجمل النحوية تماما فقط، أي تلك التي تستجيب لكل درجات النحوية، بتعبير شومسكي. إلا أنه إذا كانت المعطيات التجريبية تثبت أن عددا من الجمل المنحرفة جمل مفهومة، فإن هناك عددا آخر لا يكون مفهوما. ويمكن أن نقول إن النوع الثاني لا يطرح مشكلا بالنسبة للآلة النحوية، إذ سيقابل الانحرافَ عدمُ الفهم. المشكل في أن يقابل الانحرافَ الفهمُ.

ينطلق كاتز من أجل تفسير هذا الأمر من ملاحظة مهمة: إن المتكلم حين يؤول الجملة فهو يفهم «شبه جملة» تقابلها، وذلك من خلال حفظ السمات البنيوية الموجودة في «شبه الجملة» ومقابلتها بمجموعة من الجمل التي تفسرها (ses paraphrases). ويسمي كاتز هذه الأخيرة مجموعة الفهم.

لنشرح هذا الأمر من خلال «شبه الجملة» (15) :

(15) عض كلب ولد (ف، س، س، دون تحديد العلاقات التركيبية أو الإعراب، ... إلخ).

وتتضمن مجموعة فهم «شبه الجملة» (15) المتواليات التالية :

(16) أ – عض الكلبُ الولد

ب – عض كلب الولد

جـ – عض الكلب ولدا

... إلخ.

إن البنية (15) ليست ملتبسة لأننا نجد في مجموعة فهمها جملا تتشارح (أي تعد تفسيرا لبعضها). بهذه الطريقة نتمكن من إرضاء شرط أساسي في النظرية الدلالية: التقرير بخصوص التباس أو عدم التباس جملة (نحوية أو غير نحوية) من نواح معينة. فالمجموعة (16 أ، ب، ج) تخصص عدد الالتباسات الممكنة، أي نواحي الالتباس. وتكون الجملة ملتبسة

من نواحٍ ن إذا كانت مجموعة فهمها تتضمن العدد ن من الجمل، وليست إحداها تفسيرا للأخرى.

ولكي نرضي شرطا أساسيا آخر، وهو تخصيص جملة نحوية أو غير نحوية بكونها غير دالة أو غير عادية، فإنه يكفي أن ننظر إلى مجموعة الفهم فنرى هل تتضمن مجموعة منتهية من الجمل المفسرة، أم لا تتضمن أية جملة (مجموعة فارغة). ومثال المجموعة الفارغة تلك المجموعة التي نحصل عليها بإزاء جمل من قبيل (13).

كيف يتم توليد أشباه الجمل في النحو؟ وكيف نسند إلى أشباه الجمل هاته مجموعة فهم معينة؟ يقترح كاتز نسقا يسميه **شبه الاشتقاق** (semi-dérivation) إذ تُضَمُّ إلى كل قاعدة نحوية قاعدةُ انتقال قد تُستبدَل بها. وهكذا، فالمتوالية النهائية (أي الناتجة) لشبه اشتقاق معين ستكون ناتجة عن انطباق قواعد النحو وقواعد الانتقال في الآن نفسه. ومن مهام هذا النوع الثاني من القواعد أنه يتيح تخصيص الانحراف. وتبعا لذلك يمكن أن نقيم مجموعة الفهم الخاصة بشبه جملة معينة على الشكل التالي: تتضمن هذه المجموعة كلُّ جملة تنتُج عن انطباق قاعدة نحوية، وتكون قاعدة الانتقال هي التي سمحت بشبه اشتقاق شبه الجملة. وعلاوة على ذلك، فانطباق قاعدة انتقال معينة لا يكون ممكنا إلا إذا لم يقدنا هذا الانطباق إلى اشتقاق جملة غير دالة.

النموذج المعيار في الدلالة التأويلية : كاتز (1972)

تعد نظرية كاتز بنينة متسقة للأعمال الدلالية السابقة المندرجة في إطار تيار الدلالة التأويلية، حيث وظيفة المكون الدلالي إسناد التأويل الدلالي الملائم للمتواليات التي يولدها التركيب من خلال المعلومات المركبية أساسا(2). وهذا التأويل الدلالي المسند إلى البنيات التركيبية يتم في مستوى البنية العميقة وليس في مستوى البنية السطحية. فمعلوم أن للنحو بنية عميقة وبنية سطحية تعالق بينهما التحويلات. ولكن لماذا يسند التأويل الدلالي في البنية العميقة؟

يمكن أن نلاحظ أن التحويلات في النظرية الدلالية لا تغير معنى المتوالية (نعني المعنى العميق) المولدة في البنية العميقة. وإذا كانت التحويلات، باعتبارها حلقة وصل بين البنية العميقة والبنية السطحية، لا تغير المعنى، فمعنى ذلك أن التأويل الدلالي يسند إلى البنية العميقة وليس إلى البنية السطحية، أي أن التأويل الدلالي يسند قبل انطباق التحويلات. من

2) تمثل نظرية كاتز (1972)، التي عرضها في كتابه «النظرية الدلالية»، من الأعمال التأويلية التي سبقته، وعلى رأسها كاتز وفودور (1963)، «بنية النظرية الدلالية»، وكاتز وبوستال (1964)، «النظرية الشاملة للأوصاف اللغوية»، وشومسكي (1965)، وآخرين. ويجمل كاتز في هذا الكتاب ما توصل إليه كل هؤلاء بخصوص الدلالة من منظور تأويلي، كما ينظم المكون الدلالي ويحدد مهامه وكيفية بنائه داخل النموذج التوليدي.

أمثلة التحويلات ما يعرف بتحويل البناء للمجهول، إذ تعد الجملة «ضُرب زيد» مشتقة من البنية المبنية للمعلوم «ضَرب س زيدا»، حيث «س» مجهول. فهاتان الجملتان المرتبطتان بقاعدة تحويلية ترجعان إلى بنية دلالية واحدة رغم أن الأولى مبنية للمجهول والثانية مبنية للمعلوم، أي رغم اختلافهما سطحا. وقد بينت بعض الأعمال اللاحقة أن بعض الظواهر السطحية الصوتية قد تسهم في التأويل الدلالي، ومن ذلك الظواهر النبرية والتنغيمية (انظر جاكندوف (1972)).

لنرجع إلى كاتز (1972). إن للجمل، في هذا التصور، تمثيلات دلالية، ويتم إسناد هذه التمثيلات إلى الجمل على أساسين :

- تحديد الخصائص المعجمية للوحدات المكونة للجملة (وهذا ما سمي في نموذجي (1963) و(1964) بالقاموس)؛
- عمل قواعد الإسقاط على ضم (أو ملغمة) معاني هذه المكونات من أجل إعطاء القراءة (أو القراءات) الدلالية للجمل.

ويتم الحصول على قراءة دلالية سليمة للجمل حين تتوافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة للجمل. والعنصر الحاسم في عملية الضم هو قيود الانتقاء. فهذه القيود تسمح ببعض الملغمات لإنتاج قراءات دلالية، وتمنع ملغمات أخرى نظرا إلى غياب أية قراءة للبنيات المقصودة. وإذا خرقت قيود الانتقاء اعتبرت الجملة شاذة أو منحرفة.

ومن الانتقادات التي وجهت إلى هذا التصور أنه سيترك التراكيب المجازية بدون قراءة دلالية. فهذه النظرية مبنية على المعاني «الحقيقية»، وتحتاج إلى أن تُغنى بقواعد إضافية تتنبأ بنشوء البنيات المجازية (انظر غاليم (1987)). لننظر إلى التركيبين التاليين:

(17) أ – كلمني ثعلب اليوم في الكلية

ب – تزوج زيد قمرا

هذان التركيبان لن يتمتعا بتأويل دلالي في إطار نظرية كاتز. فالتأويلان اللذان سيستندان إليهما سيقولان إن «الثعلب (الحقيقي) كلمني»، وإن «زيدا تزوج القمر (الحقيقي)». وهذان المعنيان غريبان كما نرى. وغرابتهما أن «كلم» و«تزوج» لا يحترمان قيود انتقاء كل منهما، بما أنهما يشترطان في الكيانين سمة [+إنسان]، و«الثعلب» و«القمر» لا يملكان هذه السمة. فهل معنى هذا أن المتكلم لا ينتج هذا النوع من الجمل؟ لا يمكن أن نكذب المعطيات ونثق في النظرية. ولذلك على النظرية الدلالية أن تتنبأ بهذا النوع من البنيات، بما أن هذه النظرية تسعى إلى وصف القدرة اللغوية، والمجاز جزء من قدرة المتكلمين اللغوية. فهذه المعطيات ليست شاذة، عكس ما تتنبأ به النظرية.

يحدد كاتز الشذوذ الدلالي كالتالي :

(18) يكون المكون شاذا دلاليا إذا لم تسند إليه أية قراءة

(أي أن مجموع القراءات المسندة إليه يساوي صفرا).

هذا التحديد لا يصدق، كما نعلم، على الجملتين (17 أ–ب). فهاتان الجملتان تحصلان على تأويل دلالي انطلاقا من معنى «حقيقي» تضاف إليه قاعدة مجازية تجعلنا نتوسع في سمة [+إنسان] كي تصبح [+حيوان]، أو التوسع في سمة [+حيوان] لتصير مجازيا [+إنسان]. (هذا بالنسبة للبنية (17أ)). وكذلك نقول «تزوج زيد قمرا» فنعني بها «تزوج امرأة جميلة»، فنتوسع في معنى «قمر»، إذ نضيف إليه سمة [+إنسان]. وعلى النظرية أن تصوغ القواعد التي تتنبأ بهذه التوسعات الدلالية.

يتضمن المدخل المعجمي، في نظرية كاتز، مجموعة متناهية من المتواليات، وتتشكل كل متوالية تبعا للنظام التالي :

- متوالية فرعية من السمات التركيبية ؛
- متوالية فرعية من السمات الدلالية ؛
- مميزات (distinguishers) ؛
- قيود انتقائية.

ويمكن أن ننظر إلى المداخل المعجمية في صورة شجرة تتجلى فيها كل متوالية في شكل فرع جذرُه المدخل المعجمي المقصود. ومثال ذلك :

(19)

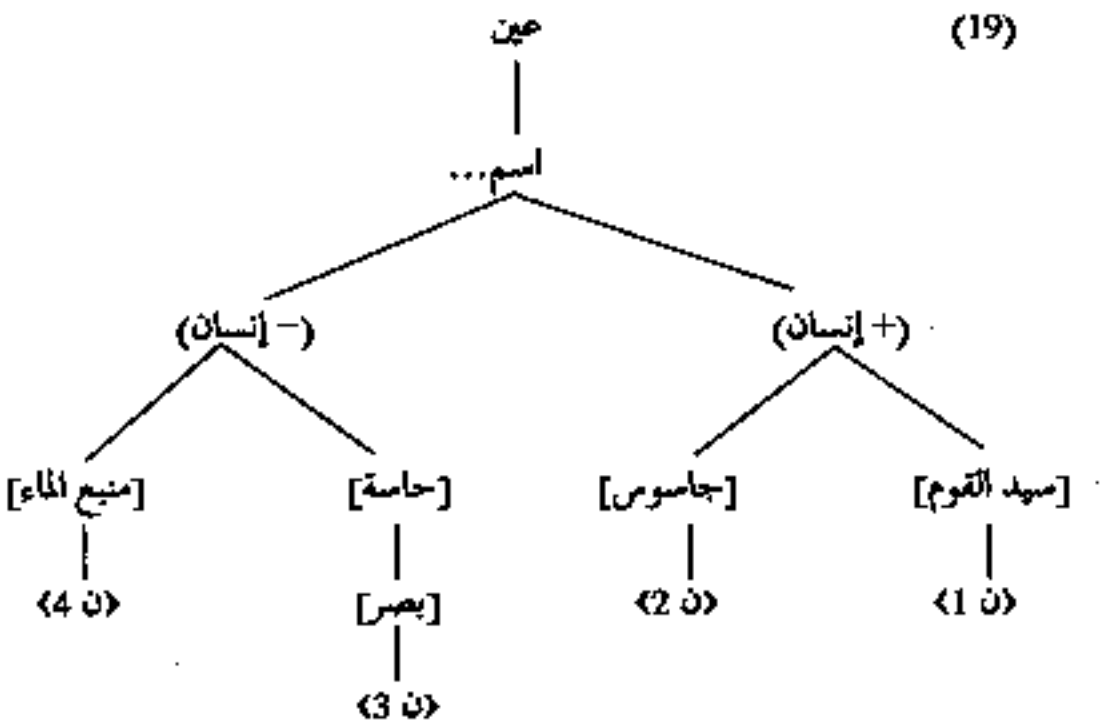

إذن، هناك سمة الاسمية باعتبارها سمة تركيبية، وهناك السمات الدلالية الموجودة بين قوسين، وهناك المميزات الموجودة بين معقوفين، وأخيرا هناك القيود الانتقائية الموجودة بين زاويتين ‹ن 1 ... ن4›.

يمكن أن ننظر إلى هذه الشجرة باعتبارها تتضمن مسارات، أي طرقا متعددة يمكن نهجها. وكل مسار تام من مسارات هذا المدخل المعجمي (أي كل متوالية من هذا النمط من الرموز: سما ت تركيبية، دلالية، مميزات، قيود انتقاء) يمثل معنى الوحدة المعجمية المعنية. وتسمى هذه المسارات قراءات.

ويمكن أن نمثل لقراءة [جاسوس] من خلال الشجرة أعلاه كالتالي :

(20)

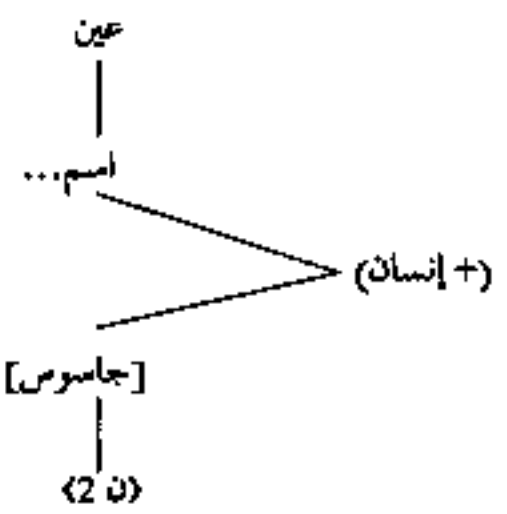

‹وتعني النقط الموجودة بجانب الرمز «اسم» أن هناك عددا من السمات التركيبية التي لم نشر إليها›.

وهذه القراءة هي الواردة في تأويل الجملة التالية : «هناك عين تراقبنا». فلكي تكون الجملة جيدة من الناحية الدلالية ينبغي أن يكون للفظ «عين» هذا المسار (أو هذه القراءة). وإذا اتبعنا مسارا آخر أسندنا تأويلا خاطئا إلى الجملة.

ونمثل للمدخل المعجمي للفظ «عين» على الشكل التالي :

مدخل «عين» : عين [+س، ...] ، (+إنسان) ، [سيد القوم]

(+إنسان) ، [جاسوس]

(–إنسان) ، (حاسة) ، [بصر]

(–إنسان) ، [منبع الماء]

وتمثل ص الصورة الصوتية الموحَّدة في هذا المدخل المعجمي. أما قيود الانتقاء فلم نشر إليها هنا لأنها لا تبرز إلا عندما يسايق المدخل (بل إحدى قراءات المدخل) محمولا معينا.

إن لفظ «عين» ملتبس أربع مرات (حسب الشجرة أعلاه)، أي أن له أربع قراءات. والوحدة المعجمية ذات القراءات التي عددها د، على مستوى مدخلها المعجمي، تعتبر ملتبسة د مرة.

من الأشياء الأساسية التي تمدنا بها نظرية كاتز أنه يمكن أن نعبر عن الخصائص الدلالية العامة، التي يُفترض أنها موجودة في كل اللغات، داخل المكون الدلالي بفضل السمات الدلالية. أما المميزات فتسمح بتحديد ما هو خاص في معنى وحدة معجمية معينة. فالمميزات تفصل بين وحدات معجمية متقاربة من حيث معناها (أي مشتركة في عدد من السمات الدلالية)، أما السمات الدلالية المتضمَّنة في قراءة وحدة معجمية فتتضمنها قراءات وحدات معجمية كثيرة.

من المؤكد أن الالتباس الحاصل على مستوى المدخل المعجمي في المعجم يعتبر مصدرا للالتباس الدلالي على مستوى الجملة. إننا حين ننتقي جزءا معينا من معاني الوحدة المعجمية، فإننا نُقصي بذلك المعاني الأخرى الممكنة. وهذا الأمر له أهمية بالغة، ذلك أن الانتقاء والالتباس المعجمي هما اللذان يحددان المعنى الذي يُسنَد إلى الجملة من خلال قواعد التأويل الدلالي (أي قواعد الإسقاط). ولذا ينبغي أن تتضمن كل قراءة من قراءات المدخل المعجمي قيدا انتقائيا، وهو الصياغة الصورية للشروط الضرورية والكافية التي تحدد ضم القراءة المقصودة إلى قراءات أخرى للوحدات المعجمية. فالقيد الانتقائي الذي يرافق قراءة معينة (ما أشرنا إليه بواسطة ‹ن1› ... ‹ن4›) هو الذي يحدد تراكيبها الممكنة مع قراءات وحدات معجمية أخرى تساوقها عند انطباق قواعد الإسقاط.

خاتمة

تربط النظرية التأويلية بين البنيات التركيبية والتمثيلات الدلالية (أو التأويل الدلالي) عن طريق قواعد الإسقاط. وتشتغل هذه القواعد من خلال الضم المحكوم بقيود الانتقاء. إذن، لدينا خصائص دلالية ترتبط بالمكونات، ولدينا قواعد إسقاط تمدنا بقراءة معينة (أو بقراءات) حين تحترم الخصائص الدلالية للمكونات بعضها البعض، أي عندما تكون متلائمة. وتتم هذه العمليات داخل البنية العميقة. والجمل التي لا تحترم قواعد الإسقاط (إسقاط المعلومات المعجمية في كل من الدلالة والتركيب) تعتبر جملا غير نحوية بالمعنى الواسع، أو تعد «شبه جملة» بحسب تعبير كاتز. وهذا النوع من الجمل (أو الملفوظات) تمنعها قيود الانتقاء التي تشكل عنصرا فعالا في عمل قواعد الإسقاط.

إن ناتج انطباق قواعد الإسقاط يجب أن يكون نحويا (بالمعنيين التركيبي والدلالي). وما لم يكن كذلك اعتبر خارقا لهذه القواعد، أو نقول إنه لم يمرّ، في مراحل اشتقاقه، من هذه القواعد.

وسيتم تحرير بعض المفاهيم الواردة في هذا النموذج، وخصوصا في نموذج الدلالة التوليدية التي تعتبر المكونَ الدلالي مكونا توليديا وليس تأويليا فحسب. وسنجد أن الدلالة التأويلية ستراجع بعض مفاهيمها وبعض تصوراتها، وخصوصا ربطها للتأويل الدلالي بالبنية العميقة. فمع النظرية التأويلية الموسعة سنجد أن جزءا من التأويل الدلالي أصبح واردا في البنية السطحية.

ب – الدلالة التوليدية

(نموذج غروبر)

مقدمة

عرف مسار الدلالة في النحو التوليدي نشوء نظريتين تقاربان المعنى في اللغة الطبيعية: نظرية الدلالة التأويلية، ونظرية الدلالة التوليدية. وتختلف النظريتان في كيفية تمثيل المعنى على مستوى بنية النحو. وقد تعرضنا إلى أهم مميزات النظرية الأولى وأشهر نماذجها، ونسعى في هذا العرض إلى تبيان المنحى الذي نهجته النظرية الثانية في رصد المعنى في اللغة الطبيعية. وينبغي أن نذكر أن النظرية الأولى لا تعطي للدلالة إلا دورا تأويليا، أما النظرية الثانية فتحاول أن تبرر أن هذا الدور لا يليق بالمكون الدلالي. إن المكون الدلالي، بحسب النظرية الثانية، مسؤول عن توليد الجمل واتخاذها الشكل الذي تتخذه في التركيب، كما أن جزءا مهما من العلاقات التركيبية ليس سوى انعكاس للمعلومات الدلالية وليس العكس.

ويعتبر نموذج غروبر Gruber، الذي سنقتصر عليه في تقديم التصور التوليدي في الدلالة، من النماذج السقية التي انتقدت التوجه التأويلي. فالصياغة التي اقترحها شومسكي وأتباعه لجهاز التأويل الدلالي تعد صياغة سطحية إذا ما قورنت باقتراحات غروبر التي تحاول بناء مستوى دلالي قبل–معجمي. وهذا المستوى يقع قبل تشكل الكيانات المعجمية (باعتبارها صَرفيات أو كيانات لفظية متحققة).

وقد عاصر نموذج غروبر نموذجَ فيلمور وشابهه في عدة أشياء. ومن أوجه الشبه بينهما اقتراح مستوى تمثيلي للدلالة أعمق مما عرف بالبنية العميقة عند ذوي الدلالة التأويلية. ويسمي غروبر المستوى الذي يقترحه المستوى قبل–المعجمي (prelexical level). وكما تشير التسمية، فالعناصر النهائية في البنيات الشجرية ليست وحدات معجمية. إنها، في حقيقة الأمر، أوليات دلالية (semantic primitives) يشكل جمعُها الوحدةَ المعجمية فيما بعد. ولتقريب ذلك ننظر في معنى الفعل «قتل»:

(1) أ. قتل زيد عمرا

ب. جعل زيد (صار عمرو لا حي)

فالمحمول «قتل» مكون من محمولين تحتيين : المحمول «جعل» والمحمول الدال على التغير الذي لحق الضحية عمرو، وهو «صار». فالمحمول الأول يصف ما يقوم به المنفذ، والمحمول الثاني يصف التحول الذي لحق الضحية من جراء ما أنجزه المنفذ. والمحمول الثاني نتيجة منطقية للمحمول الأول. ويمكننا أن نفسر تعدي الفعل «قتل» من خلال العنصر الدلالي «جعل» الذي يفترض وجود منفذ، ومن خلال العنصر الدلالي «صار» الذي يفترض وجود ضحية تتعرض لتحول معين (الانتقال من [+حي] إلى [−حي]). وموضوعا هذين المحمولين يترجَمان على مستوى التركيب في وظيفتي الفاعل والمفعول، تباعا. وهذا التحليل يجعلنا نميز بين بنية الفعل «قتل» وبنية الفعل «مات»، حيث لا يتضمن الثاني المحمول «جعل» بخلاف الأول، وهذا ما يفسر الاختلاف في السلوك التركيبي لكليهما. فالفعل «مات» له البنية التحتية التالية:

(2) أ − مات عمرو

ب − عمرو صار (لا حي)

فالفعل «مات» يتطلب موضوعا واحدا يتعرض للتحول الذي يعبر عنه المحمول التحتي «صار»، وهذا الموضوع يترجم على مستوى التركيب في وظيفة الفاعل. ويتضح هنا أنه لا يمكن أن نرسم الفرق بين فاعل «قتل» وفاعل «مات» على مستوى التركيب. فالوظائف التركيبية (من فاعل ومفعول وغيرهما) ليست سوى ترجمة غير دقيقة لمقولات دلالية.

إن هذا التصور يتبنى طرحا معينا للمعجم، وبما أن التمثيلات المعجمية مرتبطة بالتركيب عن طريق قواعد الإسقاط، فإن التمثيلات التركيبية ستتغير تبعا لذلك. ومن تبعات هذا التحليل أننا سنميز، مثلا، بين المحمولات التي تبنيتها «صار» والمحمولات التي تبنيتها «جعل». ولكل زمرة من المحمولات تمثيل تركيبي يلائمها، من ذلك أن الزمرة الأولى لازمة والزمرة الثانية متعدية. وبالإضافة إلى هذا، فإن هذه العناصر التحتية تشكل جزءا من الكليات الدلالية. وبعبارة أخرى، فإنها تشكل الأجزاء التي تتكون منها الدلالات في اللغات الطبيعية(3).

وقد اقترح فيلمور بنيات تحتية في معالجة معطيات من قبيل (3) و(4) :

(3) أحب الجمهورُ الافتتاحَ

(4) أعجب الافتتاحُ الجمهورَ

3) انظر، بصدد الكليات الدلالية وعلاقتها بالكليات الصوتية والتركيبية، كمبسن (1977) Kempson ، ص 96 وما يليها.

إن «أحب» و«أعجب» يعبران عن المعنى العام نفسه. إلا أنهما يختلفان في كون فاعل «أحب» هو مفعول «أعجب»، وفي كون مفعول «أحب» هو فاعل «أعجب». لنسم أحدهما س والآخر ص :

(5) أ – س : [—— م س1 ، م س2]

ب – ص : [—— م س2 ، م س1]

إنه لا فرق بين س و ص على هذا المستوى، وهو المستوى التركيبي. فأصل الفرق دلالي:

(6) أ – س : الفاعل (الجمهور) ---› «أحب»

ب – ص : الفاعل (الافتتاح) ---› «أعجب»

إن نوعية المركب الاسمي الذي يقع في موقع الفاعل هو المسؤول عن تحقق أحد الفعلين دون الآخر. فإذا كان الفاعل هو «الجمهور» كان الفعل «أحب»، وإذا كان الفاعل هو «الافتتاح» كان الفعل «أعجب». فظهور هذا الفعل أو ذاك رهين بنوعية الفاعل. وهذا يسمح لنا بالقول إن هذين الفعلين يرتبطان بواسطة تحويل نسميه، بعد فيلمور، تحويل الفاعلية (subjectivalization transformation). وهذا التحويل له طبيعة دلالية، إذ إنه يتنبأ بالفعل الذي ينبغي أن يظهر.

وإذا كانت التمثيلات قبل–المعجمية التي اقترحها غروبر بخصوص هاتين الجملتين تلتقي من حيث الروح بتحليل فيلمور، فهي تختلف عنها في كونها تتضمن فقط الأوليات الدلالية المشتركة بين الفعلين. وتنطبق التحويلات على هذه التمثيلات قبل–المعجمية قبل أن يتم دمج الوحدات المعجمية. فالوحدات المعجمية تملك تخصيصات سياقية تتحكم في أنماط البنى التي يمكن أن تدمج فيها. فعوض أن تُختار التحويلات التي تنطبق بالنظر إلى الوحدة المعجمية التي تم انتقاؤها (مقاربة فيلمور)، يختار غروبر الوحدات المعجمية التي تدمج بالنظر إلى التحويلات قبل–المعجمية التي تنطبق قبل الإدماج المعجمي في التركيب.

1. بنية النحو عند غروبر

يعد نموذج غروبر برهانا واضحا على وجود نسق صوري للتمثيلات التحتية يلعب فيه المعجم الدور المركزي. ويحيل مفهوم المعجم، في هذا النموذج، على المجموعة القارة من الترابطات المخزنة التي تحصل بين الأشكال الصرفية (أو الصرفيات morphemes) ومعانيها أو استعمالاتها (أو قيمها الدلالية والتركيبية). ويسمى كل ترابط «مدخلا معجميا». فالمدخل

المعجمي مكون من «الوحدة المعجمية» (وهي الشق الصرفي) و«المحيط المعجمي» (وهو الشق الدلالي التركيبي). وحين ترتبط الوحدة المعجمية بالمحيط المعجمي تكون بصدد مدخل معجمي.

تدخل هذه الترابطات في إطار يسميه غروبر «مكون التعالق المعجمي» (lexical attachment component) ويعكس هذا المكون المرحلة الديناميةَ في توليد الجمل حيث تتم «ترجمة» أو «مَعْجَمَةُ» المقولات التركيبية والدلالية فتصير وحدات معجمية متحققة، وذلك تبعا للعلاقات الموجودة في المعجم وللمبادئ التي تنظمه. وعندما نتحدث عن المعجم أو عن المكون المعجمي هنا، فإنما نقصد المعجم وقواعد التعالق المعجمي التي توافقه. ونشير إلى أن مفهوم التعالق المعجمي لا يرتبط بمفهوم الإدماج المعجمي الذي أورده ذوو الدلالة التأويلية، فالإدماج يكون لذوات لغوية موجودة فعلا في اللغة (أي كيانات فعلية متحققة)، أما التعالق فيقتضي وجود كيانات لغوية غير متحققة، أو أجزاء من الكيانات اللغوية المتحققة. وبعبارة أخرى، فالإدماج عبارة عن عملية يتم من خلالها تعويض المقولات الموجودة في الشجرة (أي العُجَر) بمداخل معجمية، وهذا معناه أن المعجم يتضمن الكيانات التي تدخل في التركيب، أما التعالق فيعني أن المدخل المعجمي يبني الشجرة التركيبية (انظر (1-2) مثلا).

وما يمكن أن نلاحظه في نسق النحو الذي يقترحه غروبر أنه لا يتضمن مكونا للتأويل الدلالي (كما نجد عند كاتز وفودور (1963)، وكاتز وبوستال (1964)، وشومسكي (1965)، وكاتز (1972)). فالوظائف التي يمكن أن يقوم بها هذا المكون يقوم بها، داخل هذا النسق، مكون التعالق المعجمي بوصفه مكونا قاعديا.

ينبغي أن نوضح النقط التي تختلف فيها الافتراضات الأساسية في نسق غروبر عن الافتراضات المتضمنة في مقاربات أخرى، كما ينبغي تبيان الأسباب التي أدت إلى تخلي غروبر عن افتراضات التأويليين. ونشير إلى أننا نعني بالافتراضات الأساسية الافتراضات الداخلية المتعلقة بكيفية تنظيم بنية النحو، وكيفية تعالق مكوناته. ومن الافتراضات الأساسية التي دافعت عنها النظريات النحوية قبل غروبر ما سمي بافتراض أحادية إسناد المقولة في المعجم. يقول هذا الافتراض: إنه لا يمكن ربط الوحدة المعجمية بأكثر من مقولة دنيا تقع الوحدة المعجمية تحتها في الشجرة المشتقة. ليس ممكنا، مثلا، أن نجعل «قتل» و«قرر» يقابلان تمثيلين مباشرين لنفس الشجرة المقولية التحتية. ولا نعني بالمقولات، هنا، المقولات التركيبية فحسب، بل المقولات الدلالية أيضا. ونعني بالمقولة الدلالية المعنى التام المرتبط بمدخل معجمي. وسنعمل لاحقا على تبيان الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا الافتراض الأساسي من خلال نموذج غروبر.

2. تاريخ المعجم

صحيح أن تصور المعجم لم يكن تصورا متجانسا في الأدبيات، فقد تنوع تصوره بتنوع الطرق المتبعة في بناء التنظيم العام للنحو المقترح (أي النظرية اللغوية المقترحة). ويمكن أن نتحدث، في إطار النحو التوليدي، عن أربع مراحل في تطور مفهوم المعجم. وهذه المراحل هي:

أ – المعجم الدلالي : لا يلعب هذا المعجم (أو هذا التصور للمعجم) أي دور في توليد الجملة. ومهمته ربط القراءات الدلالية بالوحدات المعجمية النهائية التي يولدها المكون القاعدي بصورة مباشرة. (مثال ذلك عمل شومسكي (1957)).

ب –المعجم الانتقائي: يتضمن معلومات تخص الضغوط السياقية التي تُفرض على استعمال الوحدات المعجمية. ويقتضي هذا التصور أن تتعلق الوحدات المعجمية النهائية بالشجرة القاعدية بحسب الضغوط السياقية. (انظر، في هذا الصدد، كاتز وفودور (1963) وكاتز وبوستل (1964)).

جـ – المعجم التحويلي: يتضمن معلومات تخص إمكان انطباق أو عدم انطباق بعض التحويلات لإنتاج وحدات معجمية دون أخرى، وذلك بمقتضى السمات وتغيرها من مدخل إلى آخر. (انظر المثالين (3-4) ومعالجتهما عند فيلمور).

د – معجم المُعْجَمة أو المعجم المترجِم: تُخصَّص كل وحدة معجمية بشجرة فرعية متعددة المقولات. وهذه الشجرة تمثل الوحدة المعجمية، وتمثل القواعد الدلالية قبل–المعجمية التي توجد في المكون القاعدي، وكيفية انتقال المستوى قبل–المعجمي إلى مستوى صوتي متحقق. ويدافع غروبر عن هذا المنحى في تصور المعجم.

1.2. المعجم الدلالي

اعتبرت النظرية اللغوية المكون التركيبي مكوِّنا من القواعد التي تخصص مجموع المتواليات التي يمكن توليدها في لغة معينة. وتتكون هذه المتواليات من عناصر اعتُبرت أبجدية المتواليات، وهي ألفاظ اللغة. وقد حاولت الأنحاء الأولى توليد المتواليات النهائية انطلاقا من هذه الأبجدية، وذلك من خلال القواعد المركبية الموجودة في المكون القاعدي. وتخضع هذه المتواليات من العناصر إلى التأويل الدلالي وإلى التحويلات فيما بعد.

لقد كانت النظرية اللغوية تتصور المعجم مصفوفة من العناصر النهائية التي ترتبط بتحديد معين (هو «شرح» هذه الألفاظ). ولم يكن المدخل المعجمي يتضمن معلومات تركيبية

عن هذه العناصر. وبعبارة أخرى، فإنه لم يكن للمعجم أي معنى تركيبي، فمعناه كان يوجد في مكون التأويل الدلالي الذي يزاوج، بصورة مناسبة، بين المدخل المعجمي وكل عنصر في المتوالية المولّدة، ويسند بذلك معنى إلى العنصر المتواجد في المتوالية. وتنطبق، بعد ذلك، قواعد الإسقاط كي يتم تأليف معنى المتوالية من خلال جمع المعاني المسندة إلى عناصر تلك المتوالية.

ونشير هنا إلى اعتقاد كان سائدا في ظل هذا التصور المعجمي، ويتلخص هذا الاعتقاد في «مبدأ ارتباط اللفظ بمقولة واحدة» في المعجم. ويفيد هذا المبدأ أنه، في مرحلة معينة من اشتقاق الجملة، تشرف على كل وحدة معجمية مقولة تركيبية واحدة وواحدة فقط. وكان هذا المبدأ يسري بصورة آلية، تسعفه في ذلك بنية النظرية نفسها. فقواعد إعادة الكتابة، بما فيها القواعد النهائية التي تعيد كتابة المقولات لتصير وحدات معجمية، كانت تسند إلى كل وحدة معجمية مقولة تركيبية. وفي المراحل الأخيرة من تطور النظرية التركيبية كان من الضروري نقل هذا الارتباط المقولي من نسق القواعد المركبية في المكون القاعدي، وبذلك كف هذا المبدأ عن الانطباق بصورة آلية، وأصبح الاحتفاظ به يتطلب افتراضا مستقلا.

المقصود بالمعجم الدلالي، إذن، أنه معجم تام تمثله الأبجدية المتعارف عليها آنذاك، وهي الصرفيات (أو الألفاظ). هذه الأبجدية تحمل معناها منذ البدء، وترتبط بمقولة معينة. ويتجه تحليل غروبر، كما سنرى لاحقا، إلى التشكيك في كون الوحدات المعجمية تشكل أبجدية المتواليات اللغوية، وبهذا يسهل هدم مبدأ الارتباط بمقولة واحدة في المعجم.

2.2. المعجم الانتقائي

رأينا، خلال عرضنا لقيود الانتقاء عند التأويليين، أن كل مدخل معجمي يتضمن قيودا سياقية تسمى قيود الانتقاء. ووظيفة هذه القيود، كما رأينا، الحصول على القراءة التي تتلاءم ومعاني الألفاظ المكونة للجملة. فكل مدخل معجمي، إذن، مخصص بقيود انتقاء «ن» (إلى جانب أشياء أخرى نشير إليها بواسطة ـــ):

(7) مدخل معجمي : [ـــ «ن»]

وقد تشترك بعض المداخل المعجمية في عدد من القيود الانتقائية، كما أنه من الممكن أن تختلف عن بعضها في قيود أخرى. إذن، لا مانع من تصنيف الألفاظ التي يحويها المعجم بالنظر إلى السمات الانتقائية التي تلتقي فيها. وقد بدا واضحا، في شومسكي (1965)، أنه من المستحيل أن نتعامل مع قيود الانتقاء، التي عمادها السمات، من خلال توليد الألفاظ أو طبقات الألفاظ في المكون القاعدي. فهذه الطريقة في التعامل مع هذه القيود غير ممكنة، ذلك أن القواعد المركبية التي تشكل المكون القاعدي تنظر إلى الألفاظ باعتبارها معزولة عن باقي

الألفاظ الأخرى، ولا تنظر إلى الألفاظ باعتبارها منظَّمة في طبقات بواسطة سمات دلالية مشتركة أو متضادة أو متجاورة، ...إلخ.

لننظر إلى الألفاظ التالية: «بقرة»، «جمهور»، «حصاة»، «رمل». تمثل هذه الألفاظ لأربع طبقات من الأسماء: وحدة حية، كتلة حية، وحدة غير حية، كتلة غير حية. (ونستعمل مفهوم الكتلة هنا بالمعنى الواسع).

(8) أ – بقرة : وحدة حية

ب – جمهور : كتلة حية

جـ – حصاة : وحدة غير حية

د – رمل : كتلة غير حية

يبدو أنه بالإمكان أن نخصص هذه الألفاظ في المعجم بهذه السمات. إلا أن هناك علاقات واضحة ينبغي أن تصنف هذه الألفاظ باعتبارها. من ناحية بناء العلاقات بين طبقات هذه الألفاظ، هناك طريقتان توليدان هذه الألفاظ :

1. الطريقة الأولى : تقتضي هذه الطريقة أن ننطلق من القاعدة التالية :

(9) س ⟶ { وحدة / كتلة }

وتعمل هذه القاعدة على شطر الألفاظ الأربعة شطرين (ما كان وحدة في مقابل ما كان كتلة). وتتضمن الخطوة الثانية التقسيم الفرعي لهاتين المقولتين اللتين تم توليدهما. وهذا الأمر يحتاج إلى قاعدة إضافية تفرع كل واحدة من هاتين المقولتين. وتتخذ هذه القاعدة الشكل المزدوج التالي :

(10) أ – وحدة ⟶ { حي / لاحي }

ب – كتلة ---›
{ حي / لاحي }

إلا أنه لا يمكن أن ندع الأشياء هكذا. فالقواعد المركبية التي ستولد، فيما بعد، الوحدات النهائية يجب أن تخضع فقط للمقولة التي أعيدت كتابتها على أساسها. ولكي نحتفظ بالفرق بين أسماء الوحدة الحية وأسماء الكتلة الحية، يجب أن تكون المقولات قبل–النهائية متمايزة. وعوض القاعدة (10) سنحصل على (11) :

(11) أ – وحدة --›
{ وحدة حية / وحدة لاحية }

ب – كتلة --›
{ كتلة حية / كتلة لاحية }

وتُضَمُّ (11) إلى القواعد التي تنتج العناصر النهائية على هذا الشكل :

(12) أ – وحدة حية ---› «بقرة»

ب – وحدة لاحية ---› «حصاة»

جـ – كتلة حية ---› «جمهور»

د – كتلة لاحية ---› «رمل»

إلا أنه، بعد هذا، لن نتمكن من أن نحيل بصورة كافية على طبقة الأسماء الحية وحدها، لأنها دخلت في تصنيف آخر باعتبار الوحدة أو الكتلة.

2. الطريقة الثانية : لننظر إلى مقاربة أخرى تنطلق من القاعدة التالية :

(13) س --›
{ حي / لاحي }

إلا أنه، إذا اتبعنا المسار الذي اتخذته المقاربة الأولى، ستتمكن من تخصيص الأسماء الحية وحدها (فتميزها عن اللاحية)، ولن نتمكن من الإحالة على الأسماء الدالة على الكتلة أو الوحدة، لأنها سوف تدخل في التصنيف الفرعي لما كان حيا أو غير حي.

وبعبارة أخرى، فالمقاربة الأولى تتبنى السمة [+ / – كتلة] باعتبارها سمة مميِّزة، أما المقاربة الثانية فتتبنى السمة [+ / – حي] باعتبارها سمة مميزة. وهذا يطرح المشكل التالي: هل نقابل بين «بقرة» و«حصاة» من جهة، و«جمهور» و«رمل» من جهة أخرى، أم نقابل بين «بقرة» و«جمهور» من جهة، و«حصاة» و«رمل» من جهة أخرى؟ التقابل الأول تعكسه المقاربة الأولى، والتقابل الثاني تعكسه المقاربة الثانية.

هاتان المقاربتان ليستا غير كافيتين فحسب، بل لا يمكن أن نعثر بإزائهما على براهين تفاضلية تسمح بتبني إحداهما دون الأخرى. ولتجاوز هذا الصعوبات التصنيفية تخلى المنظرون عن إدماج الوحدات النهائية عن طريق القواعد المركبية، وأدمجوها، عوض ذلك، عن طريق قواعد تحويلية بإمكانها إعادة كتابة البنيات المقولية لتصبح بنيات نهائية. وهكذا تم تصور المكون المركبي متضمنا قواعد كهاته :

(14) س ⟶ { وحدة / كتلة } { حي / لاحي }

وتعمل القاعدة (14) على الشكل التالي:

(15)

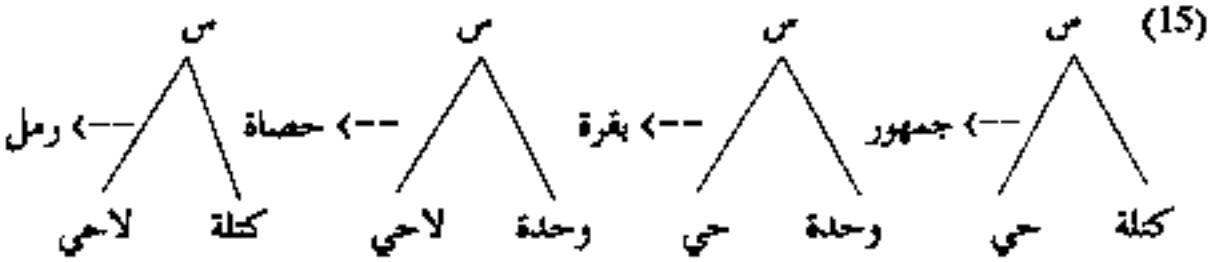

وتصبح هذه القواعد مداخل في المعجم. وكل مدخل معجمي يحتوى على معلومات تتعلق بالمحيط التركيبي الذي يمكن أن يظهر فيه (أي حي/لاحي، وحدة/كتلة، بلغة الانتقاء)، حيث يمكن للوحدة المعجمية المتحققة صوتيا أن تربط بالشجرة المشتقة التي تلائمها. وهنا نجد أن المعجم يصبح دالا ليس فقط بالنسبة لما هو دلالي، ولكن أيضا بالنسبة لذلك الجزء من التركيب الذي يخص القيود الانتقائية بين الألفاظ. ولهذا السبب يمكن أن نصطلح على المعجم في هذا التصور بأنه «معجم انتقائي».

3.2. المعجم التحويلي : نموذج علاقات التوارد

إذا نظرنا إلى مرحلة أخرى من مراحل تطور النظرية التركيبية، وهي مرحلة تشبه كثيرا المرحلتين السابقتين، وجدناها تعتبر الألفاظ مولّدة كصرفيات منذ البدء. وعوض الاهتمام بالمشاكل التي ترتبط بالقيود الانتقائية التي تم اعتبارها مكملة للتركيب (أي مرحلة المعجم الانتقائي)، فإن الاهتمام أصبح يتجه بالأساس نحو رصد طبيعة ما سمي بعلاقات التوارد.

وقد تضمنت علاقات التوارد أدلة مهمة على وجوب النظر إلى المعجم بطريقة مغايرة. فمعلوم أن «قتل» و«جعل يموت» (وهما متواردان) لهما شكل تحتي واحد، ذلك أن المركب الاسمي الذي يكون فاعلا للموت هو نفسه الذي يكون مفعولا للفعل «قتل» :

(16) أ – قتل زيد عمرا

ب – جعل زيد عمرا يموت

ونقول إنه توجد علاقة توارد بين تركيبين مختلفين إذا كانت القيود الانتقائية المفروضة بين عناصر أحد هذين التركيبين هي نفسها القيود الانتقائية المفروضة بين عناصر التركيب الآخر. وبعبارة أخرى، فعلاقة التوارد قائمة على اقتضاء منطقي بين المتواردين، بحيث إن (16 أ) تقتضي منطقيا (16 ب)، والعكس صحيح كذلك. ومن هنا يمكن أن نقول إنه توجَد علاقة توارد بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول المشتق من نفس الفعل، وإنه توجد علاقة توارد بين جملتين يظهر في إحداهما «قتل» وفي الأخرى «مات»، وبين جملتين يظهر في إحداهما «باع» وفي الأخرى «اشترى»، وبين «أعطى» و«حصل على»، وبين «أرسل» و«تلقى»، ...إلخ.

إن وجود علاقة التوارد بين تركيبين يعد حافزا مهما لمحاولة إقامة شكل تحتي مشترك بين التركيبين. ويعني اعتماد شكل تحتي مشترك أحد شيئين: إما أن أحد التركيبين أصل للآخر، وإما أن التركيبين يعدان تحقيقا متناوبا لشكل ثالث مفترض يجمع بين التركيبين. إذن، نحن أمام فرضيتين : فرضية أصلية أحد التركيبين، وفرضية الأصل المشترك بين التركيبين.

كانت الفرضية الأولى القائمة على اشتقاق شكل من آخر متبناة بصورة مطلقة. ولم تلاق الفرضية الثانية أي اهتمام، لأن تبنيها يقتضي التنازل عن مبدأ الارتباط المعجمي بمقولة واحدة، الذي تحدثنا عنه سابقا. أما الفرضية الأولى فتقتضي التسليم بوجود علاقة تحويلية بين التركيبين اللذين تربطهما علاقة توارد. ومن هنا تم افتراض علاقة تحويلية بين «باع» و«اشترى». وفي هذا الإطار، ينبغي أن يكون أحد الفعلين أصلا للآخر. لننظر إلى الجملة التالية:

(17) اشترى خالد الكتابَ من محمد.

التي قد تكون صورتها التحتية، بحسب الفرضية الأولى، هي الجملة (18):

(18) باع محمد الكتابَ لخالد (أو : باع محمد خالدا الكتاب)

نـرى أن (17) و(18) تشتركان في التعبير عن المعنى العام نفسه، ولذلك يصح أن تكون الجملة (17) اقتضاء للجملة (18) أو العكس:

(19) اشترى خالد الكتابَ من محمد ‹---› باع محمد الكتابَ لخالد

(20) باع محمد الكتابَ لخالد ‹---› اشترى خالد الكتابَ من محمد

فإذا اشترى خالد شيئا ما من محمد، فإن محمدا يكون قد باع خالدا ذلك الشيء. ومن هنا فالفعلان متواردان. وفي إطار الافتراض الأول، ينبغي الربط بينهما من خلال عملية تحويل تَعُدُّ أحدَهما أصلا للثاني. وعملية تحويل أحد هذين التركيبين تحتم وجود تبادل بينهما على مستوى الفاعل ومفعول الحرف، وذلك من خلال إعادة كتابة «اشترى من» على شكل «باع لـ». وستكون بإزاء قاعدة تحويلية من هذا القبيل :

(21) وصف بنيوي :	اشترى	م س	م س	من	م س
	1	2	3	4	5
تغيير بنيوي ---›	باع	5	3	ل	2

ويمكن أن نفسر هذا التحويل من خلال تحليل البنية الدلالية لكليهما. إن «اشترى» و«باع» فعلان يدلان على انتقال الملكية المكلَّف (أي بمقابل). ويمكن أن نشبه انتقال الملكية هذا بأي نوع آخر من الانتقال، كأن يتحرك شخص نسميه «ع» من المكان «أ» (مصدر الحركة) إلى المكان «ب» (هدف الحركة). فالكيان «ع» انتقل من «أ» إلى «ب»، والمسافة بين «أ» و«ب» تسمى مسارا. فالانتقال قطعٌ لمسار، إذ لا يمكنك أن تنتقل دون أن تكون قد تحركتَ من «أ» إلى «ب». وذلك ما يخضع له الشيء الذي يشترى أو يباع: إنه ينتقل من شخص إلى آخر. فـ«الكتاب» في المثالين أعلاه محور يخضع لحركة من «أ» باتجاه «ب». فإذا كنا بصدد بيع/شراء كان المصدرُ البائعَ وكان الهدفُ المشتريَ، ومحور الحركة يتنقل تبعا لهذا المسار. وهذان العنصران هما اللذان يجعلان الفعلين «باع» و«اشترى» يفيدان نفس المعنى العام. إلا أنهما يختلفان في الكيفية التي ينظر بها إلى انتقال الملكية هذا: ففي حالة «اشترى» يكون المشتري هدفا (وهو الفاعل)، وفي حالة «باع» يكون البائع هو المصدر (وهو الفاعل). أما المصدر في «اشترى» فهو البائع، وأما الهدف في «باع» فهو المشتري. ويظهر من هذا أن

الفعلين يختلفان في كيفية النظر إلى المسار: هل ينظر إليه من الهدف («اشترى»)، أم ينظر إليه من المصدر («باع») :

(22) أ – اشترى : هدف ‹ ---- مصدر

ب – باع : مصدر ----› هدف

فالفعل «اشترى» يحتوي على عبارة الهدف، أما «باع» فيحتوي على عبارة المصدر، ولا يتضمن «اشترى» عبارة المصدر، ولذلك يمكن أن يرد مركب حرفي يدل على المصدر («من»)؛ ولا يتضمن «باع» عبارة الهدف، ولذلك يمكن أن يظهر مركب حرفي يدل على الهدف («اللام» أو «إلى» حسب اللغات). والمركبان الحرفيان غير ضروريين في الجمل التي يرد فيها الفعلان.

ويختلف انتقال الملكية المكلَّف (ومثاله «باع» و«اشترى») عن انتقال الملكية غير المكلف (ومثاله «أعطى» و«تلقى») في كون الأول يحتاج إلى انتقالين متوازيين، أما الثاني فلا يحتاج إلا إلى انتقال واحد، وهو انتقال المحور من المصدر إلى الهدف (من الذي يعطي إلى الذي يتلقى). ففي انتقال الملكية المكلف تنتقل البضاعة من البائع إلى المشتري وينتقل المال من المشتري إلى البائع. وبدون هذا الشرط الثاني لن يكون هناك بيع/شراء، وإنما سنكون بإزاء إعطاء/تلقٍّ، واللغة لا تسمح بهذا التداخل، إذ لا يمكن أن أصف وضع البيع بأنه إعطاء أو العكس. لهذا يعتبر «اشترى» و«باع» معبرين عن انتقال مزدوج: انتقال البضاعة من البائع نحو المشتري، وانتقال المال من المشتري نحو البائع. ولهذا يمكن أن يرد بعد هذين الفعلين مركب حرفي دال على المقابل، وهذا المركب الحرفي غير ممكن في سياق انتقال ملكية غير مكلف :

(23) أ – اشترى/باع كتابا بدرهمين

ب – * أعطيته كتابا بدرهمين

من خلال ما سبق، تتضح مناحي اتصال الفعلين «باع» و«اشترى». (انظر الفصل الخامس). ولنرجع، الآن، إلى الصياغة المقدمة في (21). هذه الصياغة ليست كافية، ذلك أنها تجعل من القاعدة التحويلية قاعدة مرتبطة بالشكلين الصوتيين المتحققين «اشترى» و«من». فليس الشكل الصوتي لهذين اللفظين هو الذي يؤدي إلى وجود التحويل، بل المقولات التحتية الموجودة في كليهما هي التي تعطيهما معنى باعتبارهما وحدتين معجميتين. فالتغيير البنيوي الذي يحصل ليس قاعدة صوتية بما أن العناصر التي تتغير هي، في الحقيقة، عناصر تحتية. فهذا التحويل يقر بوجود علاقة معجمية تحتية تصبح بمقتضاها العناصر التحتية أشكالا صوتية. إذن، علينا إعادة صياغة هذا التحويل باعتبار العناصر التحتية غير متحققة صوتيا في اللغة، وبذلك

نشير إلى العنصرين التحتيين بهذا الشكل : /اشترى/ و/من/. وهذان العنصران يصبحان بعد التحويل وحدتين معجميتين متحققتين. وبهذا يصبح للتحويل (21) الشكل التالي :

(24) وصف بنيوي :	/اشترى/	م س	م س	/من/	م س
	1	2	3	4	5
تغيير بنيوي ←—	باع	5	3	ل	2

وهذه الصياغة بدورها ليست تامة، لأنه إذا أردنا الحصول على صياغة عامة بخصوص هذا النوع من العلاقات التواردية، مثل العلاقة بين «أرسل» و«تلقى»، وبين «أعطى» و«نال»، الخ، فإنه ينبغي أن يكون لدينا تحويل عام غير مخصص ينطبق على هذه التواردات وما شابهها. إن العنصرين التحتيين /اشترى/ و/من/، والشكلين الصوتيين المتحققين اللذين يقابلانهما، وهما «باع» و«اللام»، لن توجد في هذه الصياغة العامة التي نريدها. ومعنى هذا أنه يجب أن يكون التحويل الذي يعطينا التناوب بين الفاعل والمركب الحرفي تحويلا عاما ينطبق في سياقات أخرى مماثلة. وبعبارة أخرى، فإنه ينبغي صياغة تحويل عام، وعدم الاكتفاء بتحويل خاص وموضعي لا ينطبق إلا على معطى بعينه.

من أجل صياغة ما سبق ذكره، نقول إن أفعالا مثل «اشترى» و«تلقى» و«نال» أفعال تمتلك سمة [+ قلب]. ونعني بهذه السمة ما يمكن أن نسميه التناوب الضدي الموجود بين عدد مهم من أزواج الأفعال في جميع اللغات. فحين نقول (25)، مثلا، فإن (26) مقتضاة بالضرورة :

(25) أعطى زيد عمرا هدية

(26) تلقى زيد هدية من عمرو

وبموجب سمة [+ قلب] يُسمَح للتحويل الذي يقيم تناوبا بين الفاعل والمركب الحرفي أن ينطبق. إذذاك تسهل إعادة كتابة الفعل الذي خضع لهذا التحويل على شكل «باع» أو «أرسل» أو «أعطى»، ...إلخ. ويحصل هذا من خلال استبدال سمة [+ قلب] بسمة [– قلب] في إطار التحويل الاستبدالي. وبهذا يكون لدينا تحويل عام له الشكل التالي :

(27) وصف بنيوي :	ف [+ قلب]	م س	م س	/من/	م س
	1	2	3	4	5
تغيير بنيوي ←—	[قلب]	5	3	ل	2

4.2. المعجم المترجم أو المكون الدلالي التوليدي

الملاحظ أنه بتبني القاعدة التحويلية (27) نكون قد تبنينا الفرضية الثانية التي سقناها

سابقا، وهي القائلة بوجود شكل ثالث مفترض يشتق منه التركيبان كلاهما. وهذا يفند الفرضية الأولى القائلة بأصلية أحد التركيبين.

ومما يعزز السمة المتغيرة [+/- قلب] في الفعلين المتواردين تعارضُ الحرفين المصاحبين لهما. فالبنيتان الدلاليتان للحرفين «من» و«اللام» (أو «إلى») قائمتان على ما يشبه سمة [+/-قلب]. إنهما قائمتان على وجود عنصر نفي في الحرف «من»، ووجود عنصر إيجاب في «اللام». فالحرف «من» نفي للمكان بما أنه يصف مغادرته، و«إلى» (أو «اللام») لا ينفي المكان بل يعبر عن الاتجاه إليه. قارن بين الجملتين التاليتين :

(28) ذهبت هند من الدار

(29) ذهبت فاطمة إلى الدار

ففي الجملة (28) تنفي تواجد هند في مكان اسمه الدار، فالدار بداية مسار ذهابها نحو مكان ليس هو الدار. إن (28) تعني «بعد توجه هند من الدار، توجد هند [لا في] الدار». أما الجملة (29) فتثبت المكان، وهو الهدف الذي اتجهت إليه فاطمة. إن (29) تعني «بعد توجه فاطمة إلى الدار، تحل فاطمة [في] الدار». وبهذا، فالمكان مثبت في (29) منفي في (28) :

(30) أ – اتجاه [لا في] ----> «من»

ب – اتجاه [في] ----> «إلى»/«اللام»

ويمكن قراءة السهمين في (30) كالتالي : «تتم تهجيتها». فالقواعد (27) و(30) قواعد تحويلية تعيد كتابة المقولات والسمات لتصبح أشكالا صوتية متحققة، ولذلك تسمى قواعد تهجية (spelling-out rules). فالمقولات التي تُعاد كتابتُها ليست مولدة في المكون القاعدي بصورة مباشرة، بل تكون قد ولدت قبل ذلك عن طريق تحويلات تقع في المعجم.

يزودنا المكون القاعدي بما أمكن النطق به باعتباره وحدة معجمية. فهذا المكون ينطلق مما انطبقت عليه قواعد التهجية، وهذه القواعد تعتبر خَرْجًا لقواعد التعالق في المستوى قبل–المعجمي. فقبل قواعد التهجية نجد مجالا أوسع وأعمق من المكون القاعدي نفسه كما تصوره أصحاب الدلالة التأويلية.

لو كانت قيود الانتقاء ذات طابع دلالي، فلماذا لا ندعي أن علاقة التوارد بين زوج مثل «باع» و«اشترى» هي أيضا أمر دلالي؟ إذا قلنا بتأويلية الدلالة، فإن كلا الجملتين اللتين يظهر فيهما «باع» و«اشترى» ستُعتبران جملتين قاعديتين. وإذن، فالفعلان لا يرتبطان بواسطة تحويل معين. ومعلوم أن قواعد الإسقاط (كما وردت في النموذج المعيار) قواعد

تؤول مجموع المتوالية انطلاقا من أجزائها، أي أن تأويلها يحصل انطلاقا من ضم القراءات الدلالية للمكونات التي تشكلها. فهي قواعد تعبر بصورة طبيعية عن التشابهات الحاصلة بين القيود الانتقائية المفروضة على علاقات تركيبية متشابهة. إلا أننا نجدها تقدم حلا موضعيا (adhoc solution) للتعبير عن نفس القيود الانتقائية المرتبطة بعلاقات تركيبية غير متشابهة. إن التبني التأويلي لعلاقات التوارد يقتضي بالضرورة رصد قواعد الإسقاط لهذا التعالق. وبعبارة أخرى، فقواعد الإسقاط تؤلف بصورة طبيعية المعنى، ولكي تعبر هذه القواعد عن علاقة التوارد بين فاعل «اشترى» ومفعول الحرف في «باع» (حيث للمكونين قيود انتقاء متماثلة، ولا يناظرها تماثل على مستوى التركيب)، ينبغي أن يكون لدينا تأليف تحتي قبل قيام قواعد الإسقاط بالتأليف «السطحي» بين الوحدات المُمعجمة في الجملة.

خاتمة

بما أننا لا نملك مكونا دلاليا نسقيا يحل بصورة كافية وواضحة مشاكل التعالق بين التركيب والدلالة، فإنه ينبغي أن نتبنى، كما يقول غروبر، طبيعة دلالية لقيود الانتقاء. فالدلالة التأويلية لا يمكن استخدامها بصورة جيدة لتفسير علاقات التوارد التي تحتل جزءا مهما في معاجم اللغات الطبيعية.

إن حل مشكل علاقات التوارد من خلال اعتبار الدلالة مكونا توليديا يجعلنا نغير مفهومنا المعتاد للمعجم. فهذا الأخير يتضمن معلومات دلالية، وهذه المعلومات ليست معطاة بدءا باعتبارها ألفاظا موجودة أصلا على الشكل الذي توجد عليه، بل إنها مرت بعملية بناء قبل-معجمية، ثم خضعت لقواعد التهجية، ثم صارت، بعد ذلك، مداخل معجمية. وعندما نصل إلى المرحلة التي تكون قد تكونت فيها المداخل المعجمية نكون قد انتهينا من مشاكل الدلالة، ولا نحتاج إلى مكون دلالي يؤول ما سبق أن مُعْجِمَ باعتباره كيانا لغويا يحمل معلومات دلالية تركيبية انطلاقا من مراحل اشتقاقه قبل-المعجمية. ومن هنا مركزية مفهومي المعجمة والتهجية في نموذج غروبر.

نرى أن هذه الأفكار تطعن، بصورة مباشرة، في مبدأ أحادية إسناد المقولة في المعجم، فالمقولة قد تتغير في المعجم اعتبارا للقواعد قبل-المعجمية التي انطبقت لتوليد مقولة دون أخرى. إن هذه القواعد هي التي تعطي المقولة. فالمقولة تُبنى، ولذلك لا نحتاج إلى إسناد المقولة (سواء الدلالية أو التركيبية) أصلا في المعجم.

الفصل الرابع

البنية التصورية والبنية الدلالية

مقدمة

إذا كانت المقاربات المنطقية الكلاسيكية قد دافعت عن طرح يتسم بالحياد إزاء الاعتبارات النفسية تارة، وبنوع من الرفض لهذا الاعتبارات تارة أخرى، فإن التيار التوليدي سار في اتجاه مخالف. ويراهن هذا الاتجاه على مسألة أساسية يمكن أن نجملها في كون المعنى في اللغة الطبيعية عبارة عن بنية تحمل المعلومات المرمَّزة ذهنيا عند الكائنات البشرية(1). وتتيح هذه المسألة، التي تسمى بالمسلَّمة الذهنية، البحث في اتجاهين متعالقين:

1. من الذهن إلى اللغة : أي البحث في طبيعة التمثيل الذهني البشري. وهذا التمثيل، إذا نظرنا إليه في استقلال عن اعتبارات المعنى، كفيل بأن يقيد النظرية الدلالية أو يغنيها.

2. من اللغة إلى الذهن : أي البحث في النتائج التي يتم التوصل إليها في إطار النظرية الدلالية، ومحاولة ربط ذلك بمسائل تخص الإدراك البشري والتقاط التجربة عند الإنسان بصفة عامة.

1. سيرورات الإدراك والذهن المنظِّم

هَبْ أن هناك حجرا في مجال رؤيتنا. وهب أن هناك كرة بيننا وبين الحجر. إننا نقول في وصف هذا الوضع إن الكرة توجد أمام الحجر. إلا أن لغة الحاوصا (Hausa)، وهي من اللغات الإفريقية، تقول في وصف الوضع نفسه إن الكرة تقع خلف الحجر. ما يمكن أن نستخلصه من هذا الاختلاف في الوصف أن البعد «أمام/خلف» ليس خاصية لاصقة بالحجر أو الكرة، وإنما هو بعد يسقطه المتكلم عليهما. وكيفية إسقاط هذا البعد تختلف من هذه الثقافة إلى تلك.

---

1) انظر جاكندوف (1983)، ص 81.

هل معنى هذا، من جانب آخر، أن كلمة «أمام» عندنا توافق من حيث معناها كلمة «خلف» في الحاوصا؟ وبعبارة أخرى، هل نقول إن الجملتين (1-2) تحملان المعنى نفسه؟

(1) توجد الكرة أمام الحجر (العربية)

(2) توجد الكرة خلف الحجر (الحاوصا)

إن هاتين الجملتين، وإن كانتا تصفان الوضع الخارجي نفسه، تختلفان معنى وتصورا، إذ كل جملة تعكس التقطيع الجزئي الذي يملكه متكلم العربية ومتكلم الحاوصا للفضاء باعتباره جزءا من العالم الذي نعيش فيه. وسنفصل في موضوع الفضاء في الفصل المقبل.

وما نستخلصه هو أن لنا طريقة نجزئ بها العالم، وهذه الطريقة مرتبطة سببيا بوسائلنا الإدراكية والمعرفية والثقافية. وكما يقول جاكندوف (1983) : «فالكيفية التي بُنيَت عليها ذواتنا البشرية لتأويل العالم –أي القدرة التعبيرية لتمثلاتنا الداخلية – هي التي تحدد ما تصفه اللغة وتقدمه. إن الأمر لا يتعلق بما إذا كانت كيانات معينة تُبنى استجابةً لمماثلات خارجية، أو أنها من الثمار الخالصة لخيالنا: إننا نتصرف كما لو كانت موجودة بسبب الكَيفية التي نحن مكوَّنون بها» (2).

إن هذا الموقف القائم على التمثلات الداخلية للإنسان، والذي نسميه الموقف التمثيلي للتصورات والمعاني، يتعارض مع الموقف الشائع الذي يُخرج ما هو واقعي من بنية التمثلات الموجودة عند الإنسان، بل ويعتبر ما هو واقعي مستقلا عن الكيفية التي يَتصور بها الناس العالم ويُمَقْولونه. والحال أن الأشياء كما توجد في العالم الخارجي لها دور أساسي في تقييد نسقنا التصوري، وذلك من خلال تجربتنا مع هذه الأشياء.

إلا أن الواقع لا يتم تصوره بنفس الكيفية. من الأمثلة الواضحة على ما نقوله الشكلان (3) و(4) :

(3) ∴ ∴ (4) ماذا∴ ناموا∴

∴ ∴ وبعد∴ ...

لماذا نتصور النقط الموجودة في (3) كما لو كانت تشكل مربعا رغم أن هذه النقط لا تربطها خطوط، ولا نتصور النقط البارزة في (4) بنفس الكيفية، رغم أنها تترابط بنفس العلاقة الفضائية التي تجمع بين النقط في (3)؟

2) نفسه، ص ص 24-25. وانظر غاليم (1987).

إننا نحس أن الواقع شيء والتصور (أي ما تحمله اللغة من معلومات) شيء آخر، ولكنه مرتبط به. إذا نظرنا إلى الشكلين (5) و(6) اتضح لنا ذلك أكثر:

(5) ‹———› (6) ›———‹

فالقطعتان في (5-6) متساويتان من حيث الطول، وما اختلف هو وضعية الزوايا التي تحد كل قطعة على حدة. ولكننا نتصور دائما أن القطعة الموجودة في (6) أطول من تلك الموجودة في (5). والواقع أنهما متساويتان.

تعكس الأشكال (3-6) الطريقة التي نجزئ بها العالم والأشياء التي توجد فيه. وهذه الطريقة ناتجة عن تصوراتنا المرتبطة بصورة مباشرة بكيفية الإدراك لدينا. وواضح أن هذه الطريقة لا تعكس ما هو موجود فعلا في العالم الخارجي.

ومن الأمثلة المعروفة التي تبين أهمية كيفية تأويلنا للعالم الخارجي ومركزيتها مشكلُ الصورة الملتبسة:

(7)

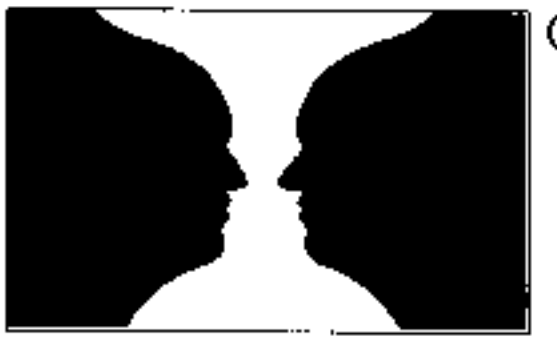

(8)

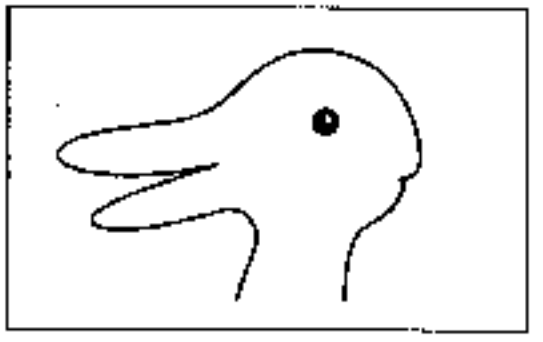

فالمشكل هنا لا يتعلق بالتساؤل عما إذا كانت (7) تمثل وجهين أم مزهرية، أو عما إذا كانت (8) إوزة أم أرنبا. فإن السؤال المتعلق بماهية هذه الأشياء يرتبط بما إذا كان بإمكاننا أن نراها بهذه الطريقة أو تلك، وبالكيفية التي تتدخل بها أنساقنا المعرفية-الإدراكية في التكوين الخلاق للأحكام المقولية بصدد ما نراه(3).

انطلاقا من هذه الملاحظات العامة بصدد سيرورات الإدراك، نفترض أن الإنسان يملك مستوى تنظيميا يرتب بواسطته العالم الخارجي. ومن خصائص هذا المستوى التنظيمي أنه ذهني، ويرتبط بصورة سببية بعملية الإدراك وبحالات الجهاز العصبي. وهذا المستوى، الذي يتم تشغيله وتوظيفه من لدن الكائن البشري في كل حين، يشكل مجالا للمعلومات الموجودة في الذهن. وبعض هذه المعلومات الذهنية نجدها مرمّزة في اللغة.

---

3) جاكندوف (1983)، ص 25، وغالبم (1987)، ص 95.

2. بعض المقدمات العامة

هذه الملاحظات، إذا كانت صحيحة، يجب أن تجد مكانها في إطار نظرية كافية للمعنى. وسنحاول توضيح ذلك من خلال الإجابة عن بعض الأسئلة المركزية المطروحة في البحث الدلالي. الأسئلة كثيرة، إلا أننا سنركز على سؤالين نقدر أنهما أساسيان بخصوص البحث في المعنى. السؤال الأول هو: ما هي طبيعة المعنى في اللغة البشرية؟ وبعبارة أخرى: كيف نتمكن من الحديث عما ندركه ونفعله؟ والسؤال الثاني هو: بماذا تزودنا البنية النحوية للغة بخصوص طبيعة الإدراك والمعرفة؟ وهذان السؤالان يختزلان أهم النقط التي سقناها أعلاه.

لا يمكن أن ننظر إلى هذين السؤالين باعتبارهما منشطرين. فدراسة الدلالة في اللغة الطبيعية تدخل في إطار عام هو علم النفس المعرفي، كما أن البنية النحوية للغة الطبيعية –إذا نظرنا إليها منعزلة– تكوّن مصدرا هاما للبرهنة على نظرية المعرفة ونسقيتها (4).

من الأفكار القديمة التي سادت إلى الآن الفكرة التي تقول إن اللغة تعكس الفكر، أو أن اللغة وعاء يُصَبُّ فيه الفكر. وبحسب جاكندوف (1983)، فالممارسة الفلسفية الحديثة لم تستثمر هذه الفكرة بصورة جيدة رغم وجاهتها. كما أن التقليد الذي سار عليه عدد من المؤسسين في الدلالة (فريغه، وتارسكي، وراسل) كان يهتم بالوجه المنطقي للدلالة دون سواه. وبهذا لم يعبأ هذا التقليد كثيرا بالأسس النفسية للغة، ولا بإيجاد علاقة دالة بين الدلالة والبنية النحوية. ومن شأن هذا الربط أن يقدم نظرية أغنى من الناحية الإبستمولوجية، في مقابل النظريات المنطقية للدلالة.

1.2. العالم الحقيقي والعالم المسقَط

يرتبط ما تطرقنا إليه أعلاه بسؤال عام هو التالي: ما هي المعلومات التي تفيدها اللغة، وعَمَّ تتحدث هذه المعلومات؟ ويبدو أن الشطر الأول من السؤال هو ما اهتمت به الفلسفة وسمته المفهوم، والشطر الثاني هو ما سمي بالماصدق. قد نجيب عن هذين الشطرين بصورة ساذجة فنقول إن المعلومات التي تنقلها اللغة تتكون من الأفكار –أي الكيانات الموجودة في الذهن، وأن هذه المعلومات تتحدث عن العالم الحقيقي الملموس (أي نصفه).

هذا العالم الحقيقي الملموس، ما هي علاقته باللغة؟ كيف تنقل لنا المعلومات اللغوية العالم الخارجي؟ عبر أية سيرورات يتم إدماج العالم الخارجي في اللغة؟

---

4) جاكندوف (1983)، ص 3.

للإجابة عن هذا النوع من الأسئلة والنظر في إشكالاتها، علينا ترك اللغة جانبا، والنظر في بعض المؤسسات النفسية لقيام المعاني. من النتائج الدالة التي توصلت إليها مدرسة الجشطلت النفسية أنها ينت إلى أي حد يعتبر الإدراك نتيجة تفاعل بين ما يسمى بالخَرْج المحيطي أو البيئي والمبادئ العاملة في الذهن البشري التي تفرض بنية ما على هذا الخرج.

إن التنظيم الذي يقيمه الفرد للعالم الخارجي (أو يسقطه عليه)، والذي يتلخص في تقطيع الخرج المحيطي وجمع الأجزاء المتفرقة، يجب أن يكون جزءا من الترميز الذهني الذي ينظم الخرج المحيطي. وهذه السيرورات الذهنية التي تخلق هذا التنظيم سيرورات آلية ولاواعية، ولا يمكنها أن تخرج إلى مستوى المراقبة القصدية (أو الوعي) للعالم الخارجي إلا في حدود معينة كالاختيار بين تنظيمين مختلفين وممكنين لشيء واحد موجود في العالم الخارجي (انظر الشكلين (7-8))، وليس بين خرج منظم وآخر غير منظم، فالخرج غير المنظم لا وجود له على مستوى الإدراك. هذا العالم المنظم المدرَك هو ما نصطلح على تسميته بالعالم المسقَط (projected world) وهو المعلومة التي تنقلها اللغة. ويُعَد هذا جوابا على السؤال الذي يقول: عمَّ تتحدث اللغة؟ ويقابل العالمَ المسقط العالمُ الحقيقي الذي يُشتق منه العالم المسقط عبر الإدراك والتنظيم.

هكذا تكون البنية الدلالية في اللغة الطبيعية بنية منغلقة ومنفتحة في آن. فالانفتاح يكون على هذا العالم الخارجي باعتباره «حقيقة» موجودة، إلا أن هذه الحقيقة لا تكوِّن مقولةً (أو تَتَمَقْوَلُ) إلا بعد مرورها بسيرورات التنظيم المتجلية في الإدراك. وإمكانات التنظيم مغلقة بطبيعة الحال، وذلك لأن إمكانات الإدراك محدودة عند البشر، والثقافات التي ينتمي إليها المتكلمون قد تزيد من تقييد هذه الإمكانات. وإن المعلومات التي يمكن أن يحملها المتكلمون تتعلق بتأويلهم للعالم الخارجي، حيث يكون التأويل نتيجة تفاعل بين الدخل الخارجي والوسائل الصالحة لتمثيله داخليا»(5). وبهذا، فإن البشر يحتاجون في مقوْلتهم للأشياء وتنظيمها في العالم الخارجي إلى أبعاد ذهنية وطبيعية منها ما هو إدراكي وما هو حركي وما هو وظيفي وما هو غرضي استعمالي (6). إن الشيء لا يمكن أن يوجد (أو أن نوجده) إلا إذا كان بإمكاننا أن نعطيه تأويلا معينا (أي كيفية للإدراك). وهذا التأويل، أو هذه الكيفية، أو هذه المقْولة، هي ما يشكل المعنى في آخر المطاف.

2.2. التحليل المعجمي والدلالة

إذا أردنا أن نعرف جزءا مهما من المعلومات التي تفيدها اللغة علينا التزود بنظرية ترصد معاني الكلمات، هذا بالإضافة إلى التصور الدلالي العام الذي يرتبط بطبيعة المعنى،

---

5) نفسه.
6) نفسه. وانظر غالبم (1987).

وذلك للخروج بتصور عام عن المعلومات التي تفيدها الوحدات المعجمية والهندسة التي تنتظم فيها. إلا أنه من الضروري أن نحدد ما نعنيه بالمعجم والتحليل المعجمي. إن المعجم عبارة عن نحو واطراد. «فالمفردات تفرز خصائص واطرادات فرعية أو تامة تمكّن من وضعها في طبقة عامة أو فرعية لها خصائص يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللغوية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات» (7).

فمعاني الألفاظ في اللغة لها دلالة معجمية، وهذه الدلالة نابعة من المستوى الذهني الذي يكيف التقاطنا للتجربة، فيعبر عنها في اللغة. وهذا المستوى متسق ومطرد مثلما تتسق القواعد النحوية وتطّرد، بل إن هذا المستوى الذهني نفسه يدخل في إطار المعرفة النحوية العامة التي تتوافر للإنسان. وعلى النظرية الدلالية، باعتبارها نظرية فرعية في النظرية اللغوية، أن تحدد المبادئ الدلالية التي تتحكم في التأويل الدلالي للجمل (وهوالوجه الآخر لإنتاجها)، وترصد القواعد التي تتيح التوسع في معاني الوحدات المعجمية، وما إلى ذلك من القضايا المرتبطة بالمعنى مثل الالتباس والغموض والترادف والتباين...إلخ. ويُفترض أن هذه القواعد تشكل بنية نسقية، وذلك لسبب بسيط، وهو أن هناك معاني ممكنة وأخرى غير ممكنة: هناك، إذن، قواعد تتيح هذا الممكن وتلغي في الآن نفسه غير الممكن. وهذا الممكن هو ما نتصوره ووُجد كإمكان في بنيتنا التصورية المرتبطة بطبيعة الإدراك وخصائصه عند الجنس البشري.

وتضع الأدبيات اللسانية، من المنظور المعجمي، عدة قيود على النظرية الدلالية. من هذه القيود قيد التعبيرية. فعلى النظرية التي تروم رصد البنية الدلالية أن تكون كافية ملاحَظيا، وذلك بأن تكون قادرة على التعبير عن كل التباينات الدلالية التي تسلكها لغة طبيعية ما. ليس ممكنا، من الناحية العملية، أن نروز كل الجمل الممكنة في لغة ما، إلا أننا نفترض أن بعض الظواهر الدالة في اللغة هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

القيد الثاني الذي تشترطه الأدبيات اللسانية هو قيد الكلية. ويمكن أن نستدل على ورود هذا القيد كما يلي: فلكي نرصد إمكان الترجمة بين اللغات، يجب أن نسلم بأن مجموع البنيات الدلالية المسموح باستعمالها في اللغات بنيات كلية. في الترجمة، هناك لغة مصدر يترجَم منها ولغة هدف يترجَم إليها. فإذا كانت الترجمة الحرفية لجملة ما في اللغة المصدر إلى اللغة الهدف عملية ممكنة، فإنه يجب أن تكون الجملتان (أي المترجمة والمترجَمة) مشتركتين في البنية الدلالية. وهذا لا يعني، من جهة أخرى، أنه بمقدور أية لغة أن تعبر عن أي معنى. فكل لغة محصورة بمعجمها وبنيتها النحوية وقواعدها الإسقاطية (أي التي تُسقط التركيب في الدلالة، أو الشكلَ في المعنى). إلا أنه، في إطار قيد الكلية هذا، نفترض أن ذلك أمر وسيطي (parametric) يرتبط بكيفية تحقق المبادئ الكلية.

---

7) انظر الفاسي الفهري (1986)، ص ص 6-7، وما يليهما.

القيد الثالث هو قيد التأليفية. وقد حظي هذا القيد بمناقشات كثيرة في الأدبيات اللسانية نظرا إلى تحديده الصريح لطبيعة المعنى في اللغة، وبالتالي لطبيعة التحليل المعجمي الذي يجب أن ترتبط به النظرية الدلالية وتدافع عنه. وتبعا لقيد التأليفية يُعتبر معنى الوحدة المعجمية تأليفا لعدد من السمات الدلالية التي يُنتج ضمها معنى الوحدة ككل. وهذا الأمر لا يقتصر على الوحدات المعجمية بل يسري على الجمل أيضا، إذ إن معنى الجملة ناتج عن عملية ضم معاني الوحدات التي تكوّنها(8). ومن الأشياء التي يُشترط رصدُها تأليفيا ما يسمى بالخصائص الدلالية، وذلك بشكل صوري، وينبغي تعليل ظواهر مثل الترادف والانحراف الدلالي والاشتراك والتعدد ...إلخ. وقد انبرى عدد من الباحثين في الدلالة إلى انتقاد النظريات ذات التصور التأليفي (انظر بوتنام Putnam (1975)، مثلا) اعتمادا على معطيات ووقائع لا ينسحب عليها قيد التأليفية. فتنوع الألوان، مثلا، لا يوازيه تنوع ممكن على مستوى السمات الدلالية. وبمعنى آخر، فإنه لا توجد سمات معينة تميز الألوان رغم أنها متمايزة. فما هي السمة التي نجدها في «أحمر»، مثلا، ولا نجدها في «أخضر» أو «أزرق» أو «أصفر» ...إلخ؟ ومعلوم أن ما يجعل تصور «رجل» يتمايز عن «ولد» هو القيمة المسنَدة إلى سمة [بالغ] (أي [+ بالغ] للأول، و[- بالغ] للثاني). وما يميز بين «رجل» و«امرأة» أن للأول السمة [+ ذكر] وللثاني السمة [- ذكر]. وهذا النوع من التحليل المعتمد على هندسة السمات في رصد المتباين من المعاني انطلاقا من تباين السمات لا يمكن تبنيه بالنسبة للألوان.

إلا أن هذه الانتقادات لا يمكن أن تذهب إلى حد هدم النظريات التأليفية. فهي تبرز بعض المعطيات المضادة للتأليف، وهي محدودة جدا(9). فالدفاع عن نظريات غير تأليفية أمر عسير نظرا إلى تعارضه، أولا وقبل كل شيء، مع النظرية اللغوية ككل والنتائج التي توصلت إليها في مستوى التركيب والصواتة والصرف، إذ لا مندوحة عن التصور التأليفي في هذه المجالات (ارجع إلى نظرية ياكبسون حول السمات الصوتية، مثلا). إذن، فالمطلوب تطوير هذه النظريات الدلالية من خلال إحلال مفاهيم أكفى مثل افتراض مستوى البنية التصورية المرتكزة على مقولات أنطولوجية وثقافية وإدراكية. ومعلوم أن الوحدات المعجمية لا توجَد منعزلة، ولذلك لا يمكن الاقتصار على وصفها منعزلة. ولعل التركيز على ما يدعى تركيب الدلالة يعيننا على استخراج السمات الدلالية التامة سواء في الاستعمال العادي أو في الاستعمال المجازي للفظ معين(10).

---

8) انظر كاتز وفودور (1963)، وكاتز وبوستل (1964)، وشومسكي (1965)، وكاتز (1972)، من بين آخرين. وقد عرضنا لمسألة الضم في الفصل الثالث.

9) انظر جاكندوف (1983).

10) ويعد عمل غروبر (1965) من الأعمال الأولى في هذا الإطار.

3. في الاستدلال على مستوى البنية التصورية

رغم أهمية معايير مثل التعبيرية والكلية والتأليفية في الحكم على النظريات الدلالية، ورغم وجود الخصائص الدلالية التي يمكن أن تزودنا بوصف للبنية الدلالية في اللغة، فإن كل هذا لا يفسر بصورة مباشرة كيف يعكس الشكلُ التركيبي في اللغة الطبيعية طبيعةَ الفكر البشري. من أجل تبيان هذا الارتباط نحتاج إلى معيارين إضافيين يتعلقان بالنظرية الدلالية، وهما القيد النحوي والقيد المعرفي.

1.3. القيد النحوي

يقول هذا القيد إنه يجب تفضيل نظرية دلالية تفسر التعميمات الموجودة في كل من المعجم والتركيب، على اعتبار أن المعجم يعطينا «المحتوى»، والتركيب يعطينا «الشكل» الصوري الملائم لهذا المحتوى. ومن الأشياء التي تحتم وجود هذا القيد مهمةُ من يكتسب اللغة، إذ عليه أن يكتسب ذلك الربط بين الشكل التركيبي والمعنى. ويبدو أن هذا المتعلم لا يمكن أن يكتسب تركيب اللغة دون استعمال قواعد للمقابلة أو الموافقة : عليه أن يلتقط بصورة مستقلة معاني الملفوظات ويضعها في التركيب الملائم. واعتمادا على افتراضات معينة حول طبيعة التركيب استدل عدد من اللغويين على أن التركيب لا يمكن أن يُتعلَّم صوريا بما أن المتعلم يستقي المعلومات من البنية التحتية للجمل التي يعتبرها هؤلاء اللغويون مشتقة من المعنى. ولتقوية هذا الافتراض لجأ اللسانيون إلى التركيز على الدور الرئيسي الذي تلعبه مظاهر المعنى المكتسبة في المراحل الأولى لاكتساب اللغة، ومدى إسهامها في تطوير اكتساب التركيب. ومن جهة أخرى أبرزت عدة أعمال أهمية العلاقات الصورية في إبراز القراءات المختلفة لجملة متعددٍ معناها، إذ تساهم هذه العلاقات في تسهيل اكتساب متعلم اللغة لقراءة معينة في مقابل قراءة أخرى تلغيها هذه العلاقات. كما يشير جاكندوف (1972)، من جهته، إلى أن عددا من القيود التي تبدو تركيبية مصدرُها بالأساس قيودٌ دلالية. وعندما يتعلم المتكلم معنى هذه التراكيب يتم استحضار الشكل التركيبي بصورة آلية. ومن أمثلة ذلك ما يسمى بالاشتراك الإحالي بين مركبين اسميين في تركيب معين، إذ يحيلان كلاهما على كيان واحد. ومعلوم أن الاشتراك الإحالي محكوم بعدد من القيود الصورية، ومنها قيد سبق العائد على الضمير الذي نجد له صدى في النحو القديم، كما في وجوب تقدم المفعول على الفاعل إذا وُجد ضمير يحيل على الأول مضافا إلى الثاني، مثل: « نادى الولدَ أبوه». فتأويل الاشتراك الإحالي بين الهاء والولد في المثال لا يمكن أن يحصل في جملة من قبيل : « نادى أبوه الولدَ». والتأويل الممكن يكون على عدم الاشتراك الإحالي بين هذين المكونين التركيبيين.

ويشرح فودور (1975) هذا التلازم بين الشكل التركيبي والتأويل الدلالي بكون الجمل التي نفهمها لا تختلف عملية فهمها عن الشكل التركيبي الذي يمثلها داخليا، ومن هنا تعالق

فهم الجمل وإنتاجها، إذ إنهما عملية واحدة ذات وجهين. إلا أن هذا لا يعني أنه يجب تفسير كل مظهر تركيبي من خلال ما هو دلالي. فالاسم باعتباره مقولة تركيبية لا يمكن تحديده من خلال مقولة دلالية معينة. فالأسماء تصف كل الكيانات وإن اختلفت مقولاتها الدلالية. إن القيد النحوي يُفترَض بالأساس للتقليل من الاختلافات بين التركيب والدلالة، وهذا الافتراض من شأنه أن يرصد ذلك التلاؤم الذي يوجد بين الجانبين لما نلحظه من نسقية بينهما.

2.3. القيد المعرفي

من الأعمال التي تركت بصماتها واضحة في البحث الدلالي عموما، وفي نموذج الدلالة التصورية بالخصوص، رسالة غروبر (1965). وقد سمي الافتراض الذي دافع عنه غروبر بافتراض العلاقات المحورية، نسبةً إلى المحور، وهو المفهوم الدلالي الجوهري في نظريته. (وسنعتمد هذا الافتراض في الفصل المقبل). فالمحمولات، حسب هذا التصور، قد تفيد الحركة أو الحلول والاستقرار. وفي الحركة لا بد من مصدر (وهو مكان ابتداء الحركة)، ومن هدف (وهو مكان انتهاء الحركة)، ومن محور ينتقل بين المصدر والهدف. أما في الاستقرار والحلول فلا بد من كيان حالٍّ في المكان، وهو محور الحلول. وهذا التقسيم لا يسري على المحمولات الدالة على الفضاء المادي الفيزيائي فحسب، بل يسري على المحمولات غير الفضائية أيضا. فالعلاقات الفضائية تُبنّين حقل الفضاء والحقول الأخرى غير الفضائية، ولا بد من وجود محور في كل هذه الحقولَ الدلالية. وبهذا يُعدُّ المصدر والهدف والمحور أدوارا دلالية تلازم البنيات الدالة على الحركة الفضائية وغيرها، ويعد المحور والمكان دورين دلاليين ملازمين للبنيات الدالة على الحلول الفضائي وغيره.

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات تقترح أدوارا دلالية أخرى غير فضائية مثل دور المنفذ ودور الضحية وما شابههما. وطُرح مشكل الربط بين هذه الأدوار والأدوار الفضائية السالفة الذكر. وتم افتراض تقابل ممكن بين هذه وتلك، إذ تقابل مصفوفةُ الأدوار الدلالية الفضائية مصفوفةَ الأدوار الدلالية غير الفضائية.

لن ندخل في التفاصيل النظرية والتجريبية التي تطرحها علينا الفكرة أعلاه. ما يهمنا بالأساس هو المفاهيم التي تم اقتراحها في وصف الانتقال في الفضاء أو الحلول فيه. من هذه المفاهيم مفهوم المكان والمسار والأشياء. فالمكان هو الحيز الذي يحل فيه المحور، والمسار هو المسافة التي تفصل بين المصدر والهدف ويقطعها المحور، والشيء هو الكيان الذي يحل في المكان أو ينتقل عبر المسار وهو المحور.

لنرجع، بعد هذا، إلى القيد المعرفي. يقول هذا القيد : « إن نظرية البنية الدلالية في اللغة الطبيعية هي في حد ذاتها نظرية لبنية الفكر» (جاكندوف (1983)). وقد أشرنا سابقا إلى أصل هذه الفكرة الذي يقول إن اللغة تعكس الفكر.

ولكي يتم الاستدلال على واقعية المفاهيم الفضائية انصب البحث على أنسقة إدراكية معرفية أخرى، مثل نسق البصر ونسق الحركة. فواقعية هذه المفاهيم، من مكان ومسار وشيء، مرتبطة بوجودها في الأنسقة غير اللغوية. ففي نسق البصر، مثلا، نجد ثلاثة أبعاد تشكل عالَم الرؤية، ويقتضي هذا النظام وجود مفهوم للمكان ومفهوم للمسار، كما يقتضي وجود ما يحل في المكان أو ما ينتقل عبر المسار. وفي النسق اللغوي نجد فرقا بين المركبات الحرفية والمركبات الاسمية. فالمركب الحرفي له خصائص تركيبية تختلف عن خصائص المركب الاسمي. وكل من المركبات الاسمية والمركبات الحرفية تحيل، إلا أن إحالة المركب الاسمي تكون على الأشياء والكيانات، وإحالة المركب الحرفي تكون على الأمكنة والمسارات. وهذه حجة معرفية أولى تبين التقاطع الحاصل بين نسق إدراكي ومعرفي (وهو نسق البصر) ونسق آخر هو نسق اللغة. وهذه الحجة تنطلق من النحو (الذي تُبنى فيه المركبات) في اتجاه الدلالة (التي تسند معنى لهذه المركبات)، تلك الدلالة التي ما هي إلا بنية تصورية يفعل فيها النسق اللغوي كما تفعل فيها باقي الأنسقة المعرفية وتنظمها.

بالإضافة إلى هذه الحجة، هناك حجة أخرى ترتبط بوجود مستويين للتمثيل الذهني للكيانات (أو الأشياء). ومن الأمثلة المقدَّمة في هذا الشأن أمثلة تخص ما يسمى بمشكل الصورة. والصورة هنا بمعناها الحقيقي، ولتكن صورة فوتوغرافية أو مرسومة لشخص نسميه زيدا. مشكل الصورة يدل على أن البنية الدلالية تحتوي على أشياء تعمل كتمثيلات لأشياء أخرى. لنفرض أن رساما انتهى من رسم زيد وقال :

(9) وضعتُ زيدا في الصورة

فما وضعه الرسام في الصورة ليس زيدا وإنما صورة زيد. ونفهم أن صورة زيد توجد داخل الصورة، لكن هذه الصورة تحيل على شيئين في نفس الآن : صورة زيد وزيد. هناك تمثيل لزيد عبر صورته، وهناك تمثيل لزيد داخل الصورة. لشرح هذا الالتباس نفترض أن الرسام أردف قائلا:

(10) يبدو أنه حزين

هنا نجد قراءتين : 1. كان زيد حزينا، أو كان يظهر حزينا في الواقع الخارجي، والتقطه الرسام ووضعه في الصورة بشكله الحزين. وتُعتبر الصورة هنا تمثيلا لحالة كانت تعتري زيدا وقت التقاطه. 2. لم يكن زيد حزينا وظهر في الصورة حزينا. وما قاله الرسام ينسحب على الصورة وليس على زيد. فالكلام ينصبُّ على صورة زيد، وليس على زيد.

يتضح أننا بإزاء شيئين : زيد الواقع، وزيد الصورة. وهناك علاقة متضمَّنة بين زيد الصورة وزيد الواقع. وما يجعلنا نعالق بين شيء في الصورة وشيء في الواقع أن الصورة

(وهي عبارة عن مجموعة من المواد والألوان) تتوق إلى تمثيل شيء في الواقع هو زيد. هناك علاقة مقابلة، إذن، بين وسيلتين للتمثيل داخل الذهن: تمثيل صورة زيد وتمثيل زيد. وبدون هذه الخاصية التمثيلية، أو العلاقة بين التمثيلات، لا يمكن للصورة أن تكون أكثر من رسم بصري تلتقطه العين. ولا يمكن وجود هذا التمثيل إلا إذا افترضنا أن هناك بنية معرفية تقوم على قواعد للمقابلة بين التمثيلات المختلفة. وهذا يعني أن البنية الدلالية تتضمن مفهوم التمثيل، وأن البنية المعرفية يجب أن تتضمن إمكان وصف وتعلم أنظمة لقواعد المقابلة هاته.

لنلخص ما سبق. حين نقول :

(11) وضعت زيدا في الصورة، يبدو أنه حزين

فإن تأويل اللبس الموجود في جملة «يبدو أنه حزين» يقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار وجود شيء هو صورة زيد ووجود شيء آخر هو زيد. ووجود علاقة تربط بين الشيء وتمثله (أي الواقع والصورة) دليل على وجود علاقة بين نظام معرفي هو النظام البصري (الذي يختص في إدراك الأشكال والألوان ومقوّلتها) ونظام معرفي آخر هو النظام اللغوي إذ لدينا قراءتان، إحداهما للشيء والأخرى لتمثيله. وهذا دليل، أيضا، على وجود التقاء في نقطة معينة بين هذا النظام وذاك، وأن هناك مقابلة بين ما يوجد في هذا النظام وما يوجد في ذلك النظام، وأن المقابلة بينهما هي التي تُخوّل التأويل الدلالي. فتأويل الجملة ينتج عن قواعد تقابل بين البنية اللغوية والمعلومات الموجودة في البنية البصرية. والمزج بين المعلومات اللغوية والمعلومات غير اللغوية (كتلك الموجودة في نظام البصر) هو الذي يبين أنه توجد بنية تصورية تخص البنية الدلالية التي يتم بناؤها في اللغة من خلال قواعد مقابلة مع أنسقة معرفية أخرى. وهكذا، فالإنسان لا يتعلم قواعد دلالية، وإنما أنظمة معرفية مختلفة، وإذا وقعت المقابلة بين هذه الأنظمة نتجت الدلالة التي نرغب فيها.

ويمكن أن نعطي أمثلة عديدة على التعالق بين الواقع والصورة الذهنية (أو التمثيل الذهني). فحين أقول، مثلا، «تصورت أن لك رأسين»، نجد أن هناك صورة واقعية (=رأس واحد)، وصورة ذهنية (=رأسان). والجملة تبين أن هناك خلافا بين الصورة الذهنية والصورة الواقعية. وهذه الأفعال (مثل «تصور» و«ظن» و«خال» ...إلخ) التي تخص ما يتعلق بالمجال الذهني، نجد فيها دائما ذلك الالتباس بين الصورة الواقعية والصورة الذهنية التي تعتبر بدورها واقعا، أي واقعا في الذهن. فالصور الذهنية واقعية (أو لها واقعها) لأن الصورة تقع فعلا في ذهن الإنسان.

ولعل التفريق بين نوعي الواقع (الواقع الخارجي والواقع الذهني) يتضح من خلال أمثلة ما يسمى بالاستغلاق الإحالي. وقد تعرض لهذا النوع من المعطيات عدد من فلاسفة اللغة، خصوصا فيما يتعلق باستعمال المعادلات بين الأشياء. فإذا قلنا مثلا :

(12) أ – يعتقد زيد أن عدد الكواكب يساوي سبعة

ب – وعدد الأقمار تسعة

جـ – إذن، يعتقد زيد أن سبعة هي تسعة

فإن قياسنا سيكون خاطئا، والسبب في ذلك أن التصور هنا لا يحيل على وصف الواقع الخارجي أو حتى على وصف الواقع الذهني باعتباره مرآة للأول، وإنما يحيل على وصف اعتقاد زيد، أو الصورة الذهنية الموجودة عند زيد والتي تحاول أن تمثل للواقع. فالجملة (أ) تصف الواقع الذهني عند زيد، والجملة (ب) تصف الواقع الخارجي الذي يقابل الواقع الذهني لزيد، والجملة (ج) تسوي بين الواقع الذهني والواقع الخارجي. ولذلك فالقياس خاطئ لأن الأمر ليس كذلك.

4. البنية التصورية والبعد الذريعي

لم نعرض، في هذا الكتاب، لمجال الذريعيات، رغم ما له من اتصال بالدلالة. ويدخل في هذا المجال ظروف الإنتاج والمقامات وظواهر الإنجاز بوجه عام. ويمكن اعتبار نظريتي الاستعمال ونظرية الأفعال اللغوية نظريتين ذريعيتين (وقد قدمناهما في الفصل الأول). وقد حاولت النظرية الثانية أن تبين ارتباط المعلومات الإنجازية ببنية اللغة، فيما وقفت نظريات ذريعية أخرى خارج اللغة، واقتصرت على المستوى الإنجازي وعلى عوامل التواصل، ولم تسع إلى رصد الخصائص الداخلية في اللغة وعلاقتها بالمستوى الإنجازي.

ولربما كان لمفهوم البنية التصورية ارتباط قوي بالذريعيات. ونشير، قبل الحديث عن هذا الارتباط، إلى أنه ينبغي أن نميز داخل ما يسمى بالذريعيات بين نماذج قائمة على التواصل ونماذج قائمة على الدلالة. فقد تبدو اللغة لأول وهلة سلوكا تواصليا، وبذلك يتم الاعتقاد بأن اللغة مبنية بهذا الشكل وليس بشكل آخر بقصد أن يحصل التواصل. وبهذا نقرر بأن بنية اللغة يتحكم فيها ما هو «وظيفي»، وهو هنا التواصل. إلا أن هذا الاعتقاد ليس مبررًا من الناحية العلمية، بل يبرره ما يسمى بالحس المشترك المرتبط بالمعرفة العامة للأشياء ووظائفها. وهذا الاعتقاد لم تتأسس عليه الذريعيات المسماة تواصلية فحسب، بل تأسس عليه كذلك ما يسميه إيكو (1979) التصور الأمبريالي للسيميائيات. والقاسم المشترك بين هذه الذريعيات وهذه السيميائيات أنهما ينظران إلى كل شيء في اللغة وفي الكون، تباعا، باعتباره موضوعا لهما، وذلك راجع إلى نظرتهما المفارقة. ومن هنا نعت هذا التيار بالأمبريالي.

تسمح لنا هذه المقارنة بإطلاق تسمية جديدة على هذا النوع من الذريعيات، إذ يمكن أن نسميها، استلهاما من إيكو، الذريعيات الأمبريالية، وذلك لشبهها الكبير بالسيميائيات المذكورة. والأمبريالية لا تتجلى في جعل كل الملفوظ اللغوي موضوعا لها، بل تتجلى في

محاولة احتضانها لكل الاجتهادات الخارجة عن المجال الذريعي، ذلك أن هذه الاجتهادات وإن كانت صورية «غير وظيفية» فهي تخدم التواصل في آخر المطاف، حسب هذا الاعتقاد الذريعي.

أما النوع الذي سميناه بذريعيات الدلالة (وهي تسمية تقريبية وإجرائية فقط)، فلا ينظر إلى التواصل باعتباره المظهر الوظيفي الوحيد للغة. فاللغة وظيفية على عدة مستويات إضافة إلى المستوى التواصلي. ويبدو أن عملية التواصل ما هي إلا انتقال لدليل لغوي (أو مجموعة من الدلائل اللغوية) من مصدر نحو هدف (=المتكلم والمستمع). ففي عملية الانتقال هاته لا تملك مجموعة الدلائل هاته أن تفيد شيئا خارج هذه المسافة. وفي هذه الحالة لا نتحدث عن دلالة معينة بقدر ما نتحدث عن انتقال معلومة ما. فالمصدر أنتج أو رمّز الدلائل، والهدف فهم أو فك ترميز تلك الدلائل تبعا لنسق من القواعد الدلالية التي يعرفها كل منهما. فما يعطي الدلائل دلالة هو هذا النسق من القواعد وليس الانتقال. فإمكان الانتقال ناتج عن وجود نسق القواعد المذكور. إذن، ما يهمنا هو هذا النسق: كيف تم بناؤه؟ وكيف نتعرف عليه؟ وهل يسعفنا هذا النسق في فهم أشياء تقع خارجه؟

وتُعتبر اللغة وظيفية في هذا الاتجاه إذ تكشف عن هذا النسق المختزن عند كل من المصدر والهدف (أي المتكلم عموما). فهي تكشف عن جزء من قدرات المتكلم الذهنية، وهذه القدرات هي مجموع الأنساق المعرفية التي يعتمدها الإنسان في سلوكاته سواء أكانت هذه السلوكات لغوية أم غير لغوية. ويتم هذا الكشف عن طريق تبني نموذج لغوي مفتوح على علم النفس المعرفي ومسيرورات الإدراك، بما أن اللغة ترمز كيفية التقاط التجربة. واللغة وظيفية في مساعدتنا على معرفة جزء من الأنساق المعرفية غير اللغوية الموجودة عند الإنسان.

في مجال البصر، ندرك العالم الخارجي من خلال الكيفية التي يشتغل بها النظام البصري والمبادئ المتحكمة في هذا الإدراك. كما نتحدث عن العالم الخارجي من خلال كيفية اشتغال اللغة والمبادئ المتحكمة في هذا الإدراك أيضا. فكلاهما إدراك للعالم الخارجي، والاختلاف موجود في النسق المعرفي المدرِك. فهل نستنتج من ذلك علاقة ممكنة بين نسق البصر والنسق الدلالي في اللغة؟ من المفترض أن نسق البصر، في تأويله للعالم الخارجي، يسلك مسيرورات مشابهة لإدراك العالم بواسطة اللغة وتأويلها إياه. فالنسق الدلالي ليس سوى تمثيل للنسق البصري (انظر المثال السابق المرتبط بزيد الصورة وزيد الواقع). لماذا نفترض ذلك؟ هنالك عدة اعتبارات، منها ما سبق الحديث عنه، ومنها الاعتبار الاقتصادي الذي يفترض أن العمليات الذهنية ليست خاصة بكل مجال من مجالات المعرفة على حدة، ومنها أيضا اعتبار المستوى الذهني غيرَ متعدد. وكلا الاعتبارين يرتبط بالآخر.

يبدو مستبعدا، من الناحية الاقتصادية، أن يحتاج الإنسان لمبادئ ذهنية مختلفة تماما لإدراك «نفس الحقيقة الخارجية» وتمثيلها وتأويلها. فأنا حين أتحدث عما أراه أترجم ما حصل رؤيةً (وهو عبارة عن معلومات إلا أنها ليست لغوية) إلى معلومات لغوية. والفرق، كما سبق، أن الثانية تمثيل للأولى. فموضوع الإدراك والمعرفة واحد، وسبل «التعبير» عنه متباينة. وهذا الاعتبار الاقتصادي مرتبط بالاعتبار الذهني الإدراكي إذ إن سيرورات الإدراك واحدة إلا أن مجالها هو الذي يختلف (أي البصر في مقابل اللغة)، لأن كل مجال تحكمه المبادئ العامة التي تجعل الإنسان يدرك شيئا معينا بالشكل الذي يدركه به وليس بشكل آخر، وذلك مهما كان المجال الذي يتم فيه الإدراك. وتتوضح هذه الفكرة بشكل ملموس إذا نظرنا في المعالجات التي تم تقديمها بخصوص أفعال البصر في اللغة. فسلوك هذه الأخيرة في اللغة يعكس بصورة واضحة كيفية إدراكاتنا البصرية وتنوعها(11).

إذن، فدراسة اللغة وظيفية في هذا الاتجاه، إذ تساعدنا على كشف كيفية حصول المعرفة والتصورات عند الإنسان. كما أن هذه المعرفة والتصورات وظيفية أيضا لأنها تعيننا في استخلاص المبادئ العامة التي تتحكم في الدلالات الممكنة في اللغات الطبيعية. وهذا هو ما يشكل روح المسلمة الذهنية التي افتتحنا بها هذا الفصل.

وبعبارة واضحة، فالفرق بين الاتجاهين التوليديين السابقين كامن في كون نموذج التواصل يبدأ من النهاية، أي بَعد حصول التواصل، ولا يفسر مسببات وقوعه. أما النموذج الثاني فيرصد مسببات الوقوع هاته، إضافة إلى إقامته لشبكة من العلائق بين الأنسقة المعرفية ليست اللغة سوى جزء منها.

وبهذا، فإنه لا مانع مبدئيا من اعتبار هذا النموذج التصوري الذي بين أيدينا نموذجا ذريعيا للدلالة لكونه وظيفيا بالمعنى المحدَّد أعلاه، إلا أنه يختلف عن التيارات الذريعية الأخرى المندرجة تحت النوع الأول من الذريعيات.

5. العلاقة بين النظرية الدلالية والبنية التصورية

لننظر كيف يؤثر كل من القيد المعرفي وافتراض البنية التصورية في النظرية الدلالية. هناك، مبدئيا، طريقتان يمكن أن تُربط بواسطتهما البنية التصورية بالنسق اللغوي.

أولا. قد تكون البنية التصورية مستوى إضافيا يحكم البنية الدلالية، ويرتبط بها بواسطة مكون يسمى الذريعيات. وهذا المستوى يخصص العلاقة الموجودة بين المعنى اللغوي والخطاب أو الوضع الخارج-لغوي. وهذا رأي كاتز وفودور (1963) وكاتز (1980).

11) انظر، بهذا الصدد، غروبر (1967)، وجاكندوف (1983)، وفاليم (1990)، من بين آخرين.

ثانيا. قد تكون البنيات الدلالية فرعا من البنيات التصورية، وبالخصوص تلك البنيات التصورية التي يعبَّر عنها بواسطة اللغة. وقد تبنى هذا الرأي عدد من العاملين في الذكاء الاصطناعي، ودافع عنه فودور وفودور وغاريت (1975) وتبناه شومسكي (1975).

ولكن، كيف يمكن أن نميز بين الطرحين أو نفاضل بينهما؟ قد ندافع عن استقلال المستوى الدلالي (أي الطرح الأول) بالإشارة إلى أن هناك عناصر بدائية أو أولية (primitives) أو مبادئ تأليفية خاصة باللغة، ولا علاقة لهذه المبادئ بمبادئ الأنسقة المعرفية الأخرى. إلا أن الدراسات الدلالية المرتكزة على الجانب المعرفي ما فتئت تقدم لنا الأدلة على أن الدلالة في اللغة ما هي إلا حالة خاصة تحترم مبادئ عامة تتحكم في السلوك البشري غير اللغوي أيضا (انظر ما قلناه عن النسق اللغوي والنسق البصري). وهذا ما يؤكد الطرح الثاني، حيث تعتبر البنية الدلالية جزءا من البنية التصورية. وإذا عمقنا النظر في هذا الارتباط الجزئي تبين لنا أنه، في الحقيقة، ليس جزئيا. فالبنية الدلالية هي البنية التصورية، فكل ما يُتصور (أي وُجد كتصور أي كان له تمثيل ذهني) يُعبَّر عنه في اللغة، وتعبر عنه اللغة كما بُني، أي كما هو متصور في الذهن. ومن هنا فالبنية الدلالية هي البنية التصورية، أو إنها إسقاط للبنية التصورية في مجال اللغة. وبهذا تكون المعاني تمثلات ذهنية مستنبَطة تعبر عن البنية الذهنية، وتكون دراسة اللغة الطبيعية جزءا من علم النفس المعرفي، كما أوضحنا في الفصل السابق.

6. المجاز دليل على البنية التصورية

يشكل المجاز دليلا واضحا على عدم قيام علاقة مباشرة بين اللغة (= الواقع الذهني) والواقع «الحقيقي» الخارجي. ونعلم أن عدم قيام هذه العلاقة المباشرة هو الذي يتيح إمكان افتراض البنية التصورية، لأن بين الأمرين تمثيلا.

إن إحالة اللفظ «عين» في العالم الخارجي محدودة وواضحة وتصدُق على شيء معين في هذا العالم. إلا أنه عندما أقول «هذا الرجل عينٌ» فإن من يقف عند الإحالة الخارجية لن يعتبر هذه الجملة ذات معنى، فهي لا تحيل خارجيا، بل هي صادقة باعتبار تصورنا للعين، وليست صادقة باعتبار العين/الواقع الخارجي. فنحن نعلم أن عملية التجسس والمراقبة من قِبَل شخص معين تجعله يُتصور كما لو كان عينا، وبذلك نكني عنه بما هو أساسي في نشاطه فنقول عنه «إنه عين». والمجاز ليس موجودا في مستوى العالم الخارجي، بل يوجد في مستوى التمثيلات التي تحكم تصوراتنا كمتكلمين. فالمتكلم هو الذي يربط بين الأشياء ويقيم بينها نظاما معينا فنحصل على علاقة مجازية. وهذه العلاقة لا وجود لها إلا على مستوى التصور.

إنه لا توجد علاقة خارجية – مبدئيا وخارج تصورات المتكلمين – بين البدر والمرأة الجميلة. سيقال إن العلاقة الموجودة بينهما هي الجمال، إلا أن هذا الجمال نفسه من صنع

تصورات المتكلمين ليس إلا. فالجمال قيمة تنظيمية يسقطها البشر على بعض الأشياء دون أشياء أخرى. فالمتكلمون يبنون الدلالات اللغوية انطلاقا من التصورات الذهنية التي يملكونها، إنهم يبنونها انطلاقا من كيفية التقاطهم للتجربة، وكيفية الالتقاط هاته ما هي إلا ذلك التنظيم الذي يسبغه المتكلم على العالم من حوله.

إن المجاز، بإيجاز، عملية لغوية تعمل على إنتاج بنيات لغوية من نوع معين، وهي البنيات المسماة مولّدة. ويتحكم في إنتاجها ما هو تصوري. وبذلك، فإن بناءها يتم على مستوى التمثيل الذهني، وليس على مستوى ما يربط بين الأشياء المتعالقة مجازيا في العالم الخارجي غير اللغوي. وعلى النظرية الدلالية أن ترصد كيفية إبداع هذه الدلالات الجديدة المولّدة وتحدد المبادئ الدلالية التي تسمح بقيام تأويل دلالي لها.

7. الصدق والإحالة

لا يكاد يخلو كتاب في الدلالة من مفهومي الصدق والإحالة. ونريد أن نضبط هذين المفهومين بالنظر إلى تيار الدلالة التصورية. وسنبين نسبية هذين المفهومين، وذلك انطلاقا من خطأ الفكرة الساذجة القائلة إن المعلومات التي تفيدها اللغة تتعلق بالعالم الخارجي أو الحقيقي. (بالمناسبة، يجب أن نتساءل دائما عن الحقيقي أو الواقعي، عم يحيلان بالضبط؟ ما هي مصداقية هاتين الكلمتين في وصف أي شيء على الإطلاق؟)، إن ما نعرفه عالمٌ مسقَط كما أشرنا آنفا، أي عالم نظمه الذهن بطريقة لاواعية. ولا يمكننا أن نتحدث عن الأشياء إلا إذا التحقت بالتمثيل الذهني، أي بعد أن تكون مرت بسيرورات التنظيم الذهني. إذ ذاك تكون المعلومات التي تفيدها اللغة معلومات عن العالم المسقط وليس عن سواه. ويمكن أن نفسر الموقف الساذج باعتباره ناتجا عن كوننا مؤهلين لمعالجة العالم المسقط وكأنه الحقيقة (أو الواقع).

وتبعا لهذا، فإن العالم الحقيقي لا يؤثر إلا بصورة غير مباشرة في اللغة: إن دوره ينحصر في كونه يساعد ويعمل على تحفيز السيرورات التنظيمية الإدراكية التي تنتج العالم المسقط. وإذا كان الأمر على هذه الحال، فإنه يجب أن نتساءل بخصوص مفهومين أساسيين في وصف معاني اللغات الطبيعية، وهما مفهوما الصدق والإحالة.

لقد نُظر إلى الصدق باعتباره تلك العلاقة التي تربط بين مجموعة معينة من الجمل (الجمل الصادقة، في مقابل الجمل الكاذبة) وبين العالم الحقيقي. فالعلاقة الممكنة هي الصدق حين نكون بصدد جملة صادقة، وهي الكذب حين نكون بصدد جملة كاذبة. ويتحدد الصدق والكذب من خلال احترام ما يسمى بشروط الصدق. وتقابل شروط الصدق، في التصور المنطقي، التمثيل الدلالي في التيار التصوري.

أما الإحالة فهي تلك العلاقة التي تربط بين العبارات في اللغة والأشياء الموجودة في العالم التي تحيل عليها تلك العبارات. ومن هنا، فإن الصدق يوازي الإحالة، والكذب يوازي عدم الإحالة. ومن أهم النظريات التي تعرضت لعلاقة العبارة بالشيء في العالم نظرية فريغه حول الإحالة. فالعبارة لا تحيل بشكل مباشر على المرجع الموجود في العالم الخارجي، ذلك أن للمتكلم كيفية في الإحالة على المرجع بواسطة اللغة، ونحن نلمس ذلك في اللغة نفسها. ومثاله المعروف بنجم الصباح ونجم المساء، اللذين يحيلان على كوكب الجوزاء، يؤكد ذلك. وقد أسلفنا أن: «نجم الصباح هو نجم الصباح» عبارة عن جملة هيهية طوطولوجية لا تفيد شيئا، وهذا حال جميع الجمل التي يكون طرفا الإسناد فيها بمعنى واحد. أما الجملة التالية: «نجم الصباح هو نجم المساء» فجملة مفيدة وذات معنى، وإفادتها راجعة إلى تباين معنيي طرفي الإسناد فيها. ومن هنا يستخلص فريغه أن كيفية الإحالة على المرجع هي التي تعطينا المعنى، وبذلك فالإحالة ليست مباشرة. وفكرة فريغه هاته، وإن كانت آتية من دلالي منطقي لا يعترف بالبعد النفسي في الدلالة، تشكل خلفية أساسية في التفريق بين العالمين السالفي الذكر.

وإذا كنا نستبعد، انطلاقا من النظرية التصورية، الارتباط المباشر بين العالم الحقيقي واللغة، فإننا لن نعتبر مفهومي الصدق والإحالة محددين وصالحين كي يكونا نقطة انطلاق لنظرية المعنى. وبهذا سيكون المفهومان نسبيين، وعلاقتهما بالعالم الخارجي – كما هو الحال بالنسبة لكل التصورات – ليست علاقة بليخانوفية يعكسان بموجبها، وبصورة أمينة، العالم الحقيقي. إنهما لا يعكسان العالم الخارجي إلا كما تعكسه سيرورات التنظيم الإدراكي، أي كما تعكسه البنية التصورية بوصفها مستوى تمثيليا. فالبنية الدلالية في اللغة لا تعكس العالم الخارجي، وبما أن هذين المفهومين ينتميان إلى البنية الدلالية، فهما أيضا لا يعكسان العالم الخارجي، بل يعكسانه كما هو متصوَّر في أذهان المتكلمين للغة (ارجع إلى مثال الاستغلاق الإحالي أعلاه، وهو المثال (12)). فالإحالة إحالة على الواقع الذهني، والصدق صدق الواقع الذهني، إذا أردنا اعتبارهما مفهومين مرتبطين بالمعنى وبنظريته.

الفصل الخامس

الفضاء في التصور وفي الدلالة

مقدمة (1)

أوضحنا، في الفصل السابق المخصص للبنية التصورية، التعالق الذي تفترضه النظرية الدلالية بين الإدراك والتمثيلات الذهنية. فالبشر يمتلكون طريقة لتقطيع العالم الخارجي. والفضاء عبارة عن عالم خارجي نصفه/نؤوله العبارات الفضائية في اللغة. والبحث في هذه العبارات يمكننا من الوقوف على تمثلاتنا الداخلية لهذا العالم الخارجي، كما يسعفنا في رصد بنية هذه التمثلات، وفي رسم حدود قدرتها التعبيرية.

فإذا انطلقنا من الموقف التمثيلي للتصورات والمعاني، يتبين لنا أن الفضاء، كما تعبر عنه اللغة، يمثل الحالة الذهنية التي يمتلكها البشر بصدد هذا الموضوع. وبهذا تكون نظرية البنية الدلالية في اللغة الطبيعية نظرية للفكر، كما أسلفنا.

ما هو الفضاء؟ كيف ندركه؟ كيف نقطعه ونصنفه؟ ما تمثيله الذهني؟ لكي نحصل على أجوبة على هذه الأسئلة وما شابهها، علينا أن ننظر في الكيفية التي تقدم بها اللغةُ الفضاءَ، بحيث إنها ترمز تصورنا له، كما تقدم اقتراحات بصدد بنيته وتعميماته.

يسمح لنا الانطلاق من اللغة باستنباط افتراضات يتم سحبها على بنية التمثيل الذهني. إن للغة وسائل يفترض أنها تعكس الأنساق المعرفية التي يشتغل الذهن البشري في حدودها. فنحن، حين نريد موقعة شيء ما، عن طريق اللغة نستخدم مجموعة من العبارات «المُمَوقِعة». وهذه العبارات تتضمن في بنيتها تصورنا العام للفضاء. كما أن الفضاء، بوصفه مفهوما لغويا، لا يبنين حقل الفضاء المادي فحسب، بل إنه يبنين حقولا أخرى غير فضائية. وهذه الحقول غير الفضائية تقدم الدليل على أن التمثيل الذهني يتعامل مع حقول مختلفة تعاملا متجانسا إلى حد ما.

---

1) ألخص في هذا الفصل، بشكل مبسّط، فصلا من رسالة أعددتها لنيل دبلوم الدراسات العامة (1989)، بإشراف أستاذي د. عبد القادر الفاسي الفهري. وبالمناسبة، أود أن أشكر له مسايرته الجدية وانتباهه ودقة ملاحظاته.

ومن العوامل الأساسية في تصور الفضاء علاقة المتكلم وشكله الهندسي بالفضاء، وإمكانات تحركه فيه، إضافة إلى إمكاناته التعبيرية. فالمتكلم، حين يموقع شيئا ما، يكُون مركزَ نسق الإحالة الفضائية، بحيث لا تكتسب هذه الموقعة قيمتها إلا بالنظر إلى هذا المركز (المتكلم). وتستند الإحالة الفضائية، في هذا المستوى، على ثلاثة محاور تخترق هذا المركز : محور عمودي، ومحور أمامي، ومحور جانبي(2). وهذه المحاور تعبر عنها في اللغة الاتجاهات الستة (تحت/فوق، وراء/أمام، يمين/شمال). ولأن المتكلم مركز الإحالة، فإنه لا يمكن أن ندرك المعنى الدقيق لجملة نحو (1) إلا إذا تخيلنا الموقع الذي يوجد فيه المتكلم:

(1) يوجد زيد أمام الشجرة

فالمتكلم يجب أن يكون في مكان يتيح له رؤية زيد أمام الشجرة، وليس بجانبها أو خلفها أو عن يمينها أو عن شمالها. إذن، فزيد يوجد أمام الشجرة (وهل للشجرة أمامٌ وخلفٌ ويمينٌ وشمالٌ؟) بالنظر إلى موقع المتكلم الذي يشكل مركز النسق الإحالي للفضاء (أو «هُنا»). وبهذا، فموقع المتكلم يشكل جزءا من التأويل الدلالي للجملة.

ولهذا الأمر ما يوازيه في الإحالة الزمنية. لننظر إلى الجملتين (2) و(3) :

(2) مات خالد

(3) سيموت خالد

تعبر الجملة (2) عن حدث حصل في الماضي (موت زيد). ونعلم، من خلال هذه الجملة، أن خالدا ليس حيا الآن، لأنه مات قبل الآن. وتشير الجملةُ (3) إلى أن خالدا ما زال حيا، لأنها تموقع موته بعد الآن. وهذا «الآن» هو الوقت الذي أتلفظ فيه بالجملتين (2) و(3). وبذلك، فالماضي يصف ما حصل قبل أن أتلفظ به، والمستقبل يصف ما يحصل بعد أن أتلفظ به. يوازي وقتُ التلفظ في تأويل (2) و(3) موقعَ المتكلم في تأويل (1). وهذا التوازي، الذي يبين ارتباط مفهوم الزمن بمفهوم الفضاء، هو ما عُرف بالترابط القائم بين «هُنا» و«الآن»، باعتبارهما يعبران عن مركز الإحالة.

مما يعبر عن الفضاء في اللغة العربية ظروف المكان وحروف الجر وبعض الأسماء الدالة على الأمكنة، بالإضافة إلى حقل الأفعال الفضائية. وسنقتصر على وصف حروف الجر لكونها تتميز عن باقي العبارات الفضائية الأخرى بالتعبير عما هو نووي في بنية الفضاء: الحلول والمسار، ولكونها تستقل عن المتكلم وموقعه، بخلاف الظروف. يتضح ذلك من خلال الجملتين التاليتين :

---

2) انظر فاندلوز (1986)، ص 12.

(4) أ – يوجد القط خلف الكرسي

ب – يوجد القط أمام الكرسي

فهاتان الجملتان قد تصفان نفس «الحقيقة الخارجية»، إذا كان من تلفظ بالجملة الأولى يوجد في موقع مقابل لمن تلفظ بالجملة الثانية، وكان الكرسي بينهما، وكان القط في موقع معين في هذا الخط الفضائي. ويمكن أن تفيد هاتان الجملتان الشيء ذاته وإن تلفظ بهما متكلم واحد، غير أن هذا المتكلم تلفظ بالأولى وغيّر مكانه حتى صار يرى القط أمام الكرسي وليس خلفه، ثم تلفظ بالجملة الثانية. فموقع وصف هذه الحالة هو الذي يختلف، أما ما تصفانه فقد يكون شيئا واحد. وبما أن لكل جملة معنى يختلف عن معنى الجملة الأخرى، فإن موقع المتكلم جزء مهم في تمثيل معنيي الجملتين.

هذا الالتباس لا نجده في حروف الجر، نظرا إلى حيادها النسبي إزاء المتكلم وموقعه. وبذلك، فما تتميز به الظروف عن حروف الجر أنها تضيف تخصيصات للحلول أو المسار اللذين تعبر عنهما حروف الجر بصورة نووية، بحيث تضيف معلومات تتعلق بموقع المتكلم، كما نلاحظ في بنية الاتجاهات الستة.

(5) كان القط { خلف/أمام ; فوق/تحت ; شمال/يمين } الكرسي

فالمتكلم في (5) يحل في مكان يتيح له إسقاط هذه الخصائص على الفضاء الذي يصفه. وبذلك يصير لهذا الفضاء خصائص من قبيل «خلف» أو «أمام» أو «يمين»، إلخ.

1. المكونات التحتية لحروف الجر

بعد تحديدنا للإطار الذي تندرج فيه معالجة هذه الطبقة من الألفاظ، وجب تحديد كيفية رصد ذلك. من المؤكد أن معرفة هذا الجزء من المعلومات الذي ترمزه اللغة (وهي المعلومات الفضائية) لا يمكن أن يتم إلا داخل نظرية لمعاني الألفاظ. وعلى هذه النظرية أن تمدنا، إلى جانب ذلك، بتصور عام عن المعلومات التي تفيدها الوحدات المعجمية (وحروف الجر منها، بالطبع). إن المعجم هو الكفيل بإعطائنا معاني الألفاظ والتأويلات الدلالية التي تستند إليها. ونفترض أن هذا المعجم (الذهني) مستوى متسق ومطرد، ولا يختلف عن المعرفة النحوية التي ينبغي أن تكون لمتكلم اللغة(3).

3) انظر الفاسي الفهري (1986). ويبين هذا العمل، عبر فصوله، اتساق المكون المعجمي واطراد بنيته. كما يعالج عددا من الظواهر التي لم تكن الأدبيات تحيرها معطيات معجمية.

من الاقتراحات الدالة في رصد البنية التحتية للعبارات الفضائية واتساقها ما قدمه غـــروبر (1965)(4). ينطلق غروبر، كما أوضحنا في الفصل الثالث، من افتراض بنيات قبل–معجمية للمداخل المعجمية. والحروف لها أيضا بنياتها قبل–المعجمية التي تفسر الاختلاف السطحي المتجلي فيما تفيده هذه الحروف. ولهذه البنيات ثوابت معينة تسمح للحروف بأن تُستعمَل لوصف العلاقات الفضائية عموما، كما نجد عناصر متقابلة تنتج الدلالة الفضائية لكل حرف على حدة. وعلاوة على هذا، فإننا نجد تسلسلا من حيث البساطة والتعقيد في بنيات هذه الحروف.

لقد كان التصور القديم لحروف الجر مبنيا على تصور تصنيفي يقدم كل حرف على حدة من غير ربطه، في الغالب، بالحروف الأخرى. والدراسات القديمة، وإن ربطت بين بعض الحروف وبعض معانيها، فإنها لم تكن تقدم طرحا عاما يفسر التعالق بين المعاني في إطار نظرة شمولية لما يمكن أن يدل عليه حرف الجر بوجه عام. وقد جُمِّعَت حروف الجر تركيبيا ودلاليا. ويرى التجميع التركيبي أنها حروف إضافة لأنها تضيف ما بعدها إلى ما قبلها، وأنها حروف جر لأن مفعولها يكون مجرورا. أما التجميع الدلالي فكان يشكو من بعض النقص، وخصوصا على مستوى ربط العلائق الدالة، سواء بين استعمالات الحرف الواحد وتأويلاته، أو على مستوى ما يوحِّد تأويلا بين حروف متعددة(5).

تعبر حروف الجر في أصل معناها عن علاقات فضائية. ومن هذه العلاقات ما يفيد الحلول، ومنها ما يفيد الابتعاد عن الحلول، ومنها ما يفيد الاقتراب من الحلول. تسمى العلاقة الأولى علاقة المكان، ونمثل لها بالحرف «في» و«الباء» و«مع» و«على». وتسمى العلاقة الثانية انتهاء الغاية، ونمثل لها بحروف من قبيل «إلى» و«اللام» و«حتى». وتسمى العلاقة الثالثة ابتداء الغاية، ونمثل لها بحروف من قبيل «من» و«عن». والجمل (6-8) تقدم كل نوع، على التوالي :

(6) أ – نمت في الفندق

ب – كنت مع صديقي

جـ – أقطن بالدار البيضاء

---

4) البنيات التحتية المقترحة يمكن اعتبارها جزءا من البنية التحتية للأفعال. والأفعال لا يمكن أن تخرج عن الدلالة على الحركة أو الاستقرار. ولذلك اعتبر هذان العنصران من العناصر الأولية في التمثيل الدلالي للأفعال. وسنبين علاقة هذا ببنية حروف الجر وتأويلاتها. وانظر الفاسي الفهري (1986)، وجاكندوف (1983).

5) لا يمكن أن نذكر عددا من الملاحظات الدقيقة التي قدمها سيبويه في باب حروف الجر. ومن هذه الملاحظات اقتراحه أن لكل حرف جر معنى أصليا، وكل معاني الحرف الأخرى ترتبط بهذا المعنى الأصلي. وقد تبعه في ذلك كل النحاة الذين بحثوا في حروف المعاني، ومنهم الزجاجي وابن هشام والمرادي، وغيرهم. غير أننا لا نجد عندهم معالجة واضحة لهذا «الاشتقاق» الدلالي.

(7) أ – جئت من مراكش

ب – رحلت عن مراكش

(8) ذهبت إلى فاس

الملاحظ أن هناك تجانسا بين الجملتين (7) والجملة (8)، إذ تصف هذه الجمل كلها مسافة معينة، أو انتقالا في الفضاء. أما الجمل (6) فتصف حلولا في الفضاء. إلا أنه ليس معنى هذا أنه لا يوجد ارتباط بين الجمل (7-8) من جهة، والجمل (6) من جهة أخرى. فالجمل (7-8) تتضمن بالضرورة ما تتضمنه الجمل (6). فالجملة (8) تفيد أنني انتقلت (من مكان ما) إلى فاس ؛ وهذا معناه أنه حصلت حركة وانتهت في فاس؛ ففاس حلولٌ تلا الحركة. ولهذا، فإن الحرف «إلى» يتضمن، في جزء منه، ما يفيده «في»، أي الحلولَ. ولذلك نسمي النوع الذي ينتمي إليه «إلى» الاقتراب من الحلول. إلا أن الجملتين (7) لا تفيدان الاقتراب من الحلول، وإنما تفيدان الابتعاد منه. فهاتان الجملتان تعنيان أنني غادرت مراكش. ولهذا، فهاتان الجملتان لا تتضمنان الحلول، وإنما نفيَه. فإذا كانت عبارات الاقتراب من الحلول تتضمن المسار والحلول، فإن عبارات الابتعاد من الحلول تتضمن المسار ونفي الحلول.

(9) أ – الاقتراب (= اتجاه + هدف) : مسار + في

ب – الابتعاد (= اتجاه – هدف) : مسار + لا في

وإذا كانت الصياغة (9 أ) تركز على الهدف الذي يتم الحلول فيه بعد قطع مسار معين، فإن (9 ب) تركز على المصدر الذي انطلقنا منه في الاتجاه غير المحدد.

نستخلص، إذن، أن هناك علاقة واضحة بين العبارات الاتجاهية (الاقترابية والابتعادية) والعبارات الحلولية. فالاقتراب يثبت الحلول، والابتعاد ينفيه. وإذا كانت علاقة الاتجاه بالحلول علاقة تضمن (تضمُّن الهدف أو تضمُّن نفيه)، فإن علاقة الاقتراب بالابتعاد هي النفي. لاحظ الفرق بين (10) و(11) :

(10) ذهب زيد من المدرسة

(11) ذهب زيد إلى المدرسة

إن المسافة التي يصفها المركب «من المدرسة» تنفي المسافة التي يصفها المركب «إلى المدرسة». وهذا التعارض واضح في كل الاستعمالات الفضائية الموجودة في اللغات الطبيعية.

ونشير إلى أن النفي الذي يبنون الحرفَ «من» داخليا (أي تحتيا) لا علاقة له بالنفي الذي يدخل على الجملة، مثلا. فنفي الجملة التي تتضمن «إلى» لا يعطينا عادة المعنى الذي تفيده «من» :

(12) لم يذهب زيد إلى المدرسة.

فالجملة (12)، التي تعتبر نفيا للجملة (11)، لا تنفي المسافة «إلى المدرسة». وبذلك لا يمكن أن نتصور علاقة ترادف ما بين (12) و(10)، لأن نفي الجملة المتضمنة «إلى» لا يؤدي إلى معنى «من».

ويتجلى هذا النفي المقترن بالحرف «من» في سياقات لا يمكن أن يكون معناها إلا النفي. ولذلك يرتبط «من» بأفعال تفيد المنع والحرمان، فنقول مثلا «منعته من الشيء» أو «حرمته منه»، ولا نقول «منعته إليه» ولا «حرمته إليه» ولا «منعته الشيء». ولننظر، إضافة إلى هذا، إلى الفرق الدلالي بين «رغب الطفل في الطعام» و«رغب الطفل عن الطعام»: يعني التركيب الأول أن الطفل يريد الطعام، ويعني التركيب الثاني أن الطفل لا يريد الطعام. وهذا النفي الذي يعنيه التركيب الثاني إنما مرده إلى «من». ألا ترى أن التركيبين يتماثلان في كل شيء سوى في ورود «في» مقابل «من». ولذلك، فالحرف «من» يتضمن النفي في بنيته قبل-المعجمية.

يدل «في» على الحلول، ويدل الاقتراب على الحلول، ويدل الابتعاد على نفي الحلول. ومعنى هذا أن «في» عنصر نووي في كل هذه البنيات. ولعل هذا التضمن هو السبب في نفي «من» للحرف «إلى»، إذ يرجع ذلك، بالأساس، إلى كون «إلى» يتضمن «في»، وفي كون «من» يتضمن «لا في». واعتبارا لهذا، يمكن أن نقول إن العنصر التحتي البسيط [في] يتحقق في الحلول والمسار. غير أن المسار أعقد من الحلول، لأنه إما أن يمثّل له بالعنصر التحتي [إلى [في]]، أو بالعنصر التحتي [إلى [لا [في]]].

إن ما يشترك فيه «في» و«الباء» و«مع» و«على» أنها تدل كلها على الحلول، غير أنها تختلف في شيء أساسي : إن «في» هي أبسط تعبير عن الفضاء. فالحرف «على»، مثلا، يتضمن «في» عمقا:

(13) الكتاب على الطاولة.

إن «الكتاب»، بحسب هذه الجملة، يوجد في مكان من خصائصه أنه «على الطاولة». فالحرف «على» يضيف سمة الاستعلاء إلى «في». أما «الباء»، فهي، وإن شاركت الحرف «في» في دلالته على الحلول، فإن بنيتها أعقد من بنية «في» نظرا إلى غنى التراكيب التي تظهر فيها، ونظرا إلى تنوعها، بحيث تظهر في تراكيب الأداة والمكان والمصاحبة، ..إلخ. والحرف «مع» شبيه، من هذه الناحية، بالباء.

إذا كانت هذه الملاحظات صحيحة، فإنه من المفترض أن تعكس البنيةَ النووية التي نملكها في تصور الفضاء بوجه عام. وسنرى أن هذه البنية تؤطر حقولا أخرى غير فضائية، بحيث تُعامَل معاملة الفضاء جزئيا.

2. العلاقات شبه–الفضائية

تبين المعطيات اللغوية أن حروف الجر لا تُستعمل لوصف حقل الفضاء فحسب، بل نجدها في العبارات الدالة على الملكية، وفي العبارات الدالة على الزمن، وفي العبارات الدالة على الاتصاف أو التعيين (Identification)، وفي العبارات الدالة على العلل والأسباب والغايات. ونفترض، تبعا لجاكندوف (1983) والفاسي الفهري (1986)، أن العلاقات الفضائية المادية، التي حللناها أعلاه، تُسقَط في هذه الحقول الشبه–فضائية وتعمَّم عليها. وبذلك توصف هذه الحقول من خلال مفهومي الحلول والمسار. ويعتمد هذا الإسقاط على افتراضين: افتراض العلاقات المحورية، الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق، وافتراض التلاقح عبر الحقول، الذي يقتضي أن تستجيب الحقول لتمثيل تحتي متجانس.

1.2. حقل الملكية

لننظر إلى الجملتين التاليتين :

(14) أ – باع زيد الكتاب لعمرو

ب – أعطى زيد الكتاب لعمرو

تعبر بواسطة هاتين الجملتين عن انتقال في ملكية الكتاب من مالك قديم («زيد») إلى مالك جديد («عمرو»). والمالك الجديد يكون مفعولا لحرف اللام (أو «إلى» في حالات أخرى). وقد يرد المالك الجديد بدون حرف، غير أن هذا المالك يكون هدفا للانتقال. والجملتان كلتاهما تستلزمان انتقال ملكية الكتاب من «زيد» إلى «عمرو».

غير أن البنيتين (14) لا تعبران سوى عن جزء من انتقال الملكية. وتعبر الجملتان (15) عن الجزء الثاني من انتقال الملكية:

(15) أ – اشترى عمرو الكتاب من زيد

ب – تلقى عمرو الكتاب من زيد

بحيث نرى أن المالك الجديد يكون فاعل الجملة، أما المالك القديم فيكون مفعولا للحرف «من». وبهذا، فالجملتان (14) تمثلان فكرةَ «الانتقال إلى»، فيما تمثل البنيتان (15) فكرةَ «الانتقال من». وهذه الاستعمالات كلها استعمالات حركية لارتباطها بأفعال تفيد الحركة(6). غير أننا نجد استعمالات غير حركية تعبر عن الملكية، وتكون دالة على وضع استقراري، ويكون مفعول الحرف هو المالك :

---

6) تحدثنا، في الجزء الثاني من الفصل الثالث، عن العلاقة بين أفعال من قبيل «اشترى» و«باع»، أو «أعطى» و«تلقى». وسمينا هذه العلاقة علاقة توارد. ويعني ذلك أن القيود الانتقالية المفروضة على أحد التركيبين تكون مفروضة على التركيب الذي يقابله. وقد أدت هذه العلاقة إلى افتراض شكل تحتي يجمع بين التركيبين المتعالقين بالتوارد. انظر غروبر (1965)، الفصل الأول بالخصوص.

(16) أ – كان لي أمل

ب – كانت لي ثروة هائلة

ونلاحظ أن الجملتين (16) يمكن أن نفسرهما بالجملتين : «كنت أملك أملا»، و«كنت أملك ثروة هائلة»، تباعا.

ومن استعمالات الملكية غير الحركية، التي تتسم بظهور الحرف «في»، المثالان التاليان:

(17) أ – كان في جاه ومال

ب – إنه في غنى يحسد عليه

ونستخلص أن الجمل (14-17) تستخدم العلاقتين الفضائيتين الأساسيتين (الحلول والمسار) في الدلالة على الملكية، من خلال اعتمادها على الحروف الفضائية التي حللناها أعلاه. وبعبارة أخرى، فالعلاقات الفضائية تبنين حقل الملكية. ولكن، كيف يتم ذلك؟

حين نستعمل العلاقات الفضائية للدلالة على الفضاء المادي، يكون مفعول الحرف عبارة عن مكان، وحين نستعملها للدلالة على الملكية، لا يكون مفعول الحرف مكانا، وإنما شخصا. وبهذا يكون الانتقال، في الملكية، من شخص إلى شخص، ويكون الحلول للشخص في الشيء المملوك. ولهذا تعتبر الملكية شبه–فضاء.

والملاحظ أن حقل الملكية حقل مغاير للحقل الفضائي، ذلك أن الملكية تتشكل من أسرة من الحقول، بحيث توجد مفاهيم متعددة للملكية. ولعل أهم تمييز داخل حقل الملكية ذلك التمييز بين الملكية الثابتة، مثل امتلاك الفرد لأنفه أو ليده، والملكية غير الثابتة، مثل امتلاك الفرد لكتاب أو لسيارة وما شابههما(7). ويمكن أن نسمي الملكية الأولى ملكية انعكاسية، والملكية الثانية ملكية متعدية. وتتعدى الثانية إلى شيء ليس جزءا من المالك، أما الأولى فعلاقة الملكية فيها بين المالك والمملوك علاقةُ جزء بكل.

ومهما تكن الملكية التي نتحدث عنها، فالملاحَظ أن المالك فيها يسلك سلوك عنصر المكان في الحقل الفضائي. ويكمن التوازي بين الملكية غير الثابتة (التي اعتمدناها في الأمثلة السابقة) والمكان في أن عبارة الملكية: «س يملك ص» هي الموازي التصوري للعبارة الفضائية: «ص يوجد في س».

7) انظر ميلر وجونسن–لير (1976) في تفصيل أسرة حقول الملكية.

ومن خصائص الملكية، التي تميزها عن الفضاء، أن الانتقال في الملكية انتقال متقطع، بحيث إن الشيء المملوك ينتقل مباشرة إلى نهاية المسار (المالك الجديد). ونعلم أن الانتقال في الفضاء يتطلب أن يقطع المحورُ كل النقط الفضائية الفاصلة بين بداية المسار ونهايته.

وتمثل الجمل (18) لأهم الأفعال التي تندرج في حقل الملكية :

(18) أ – يملك زيد سيارة
ب – تلقى زيد هدية
جـ – أضاع الأمير مُلكَه
د – فقد ماله
هـ – أعطت هندا قميصا لعمرو
و – صانت هند متاعها
ز – حافظت على مالها
ح – باعت الأستاذة كتبها لزيد
ط – اشترى زيد الكتب من الأستاذة
ي – بقي الكتاب في حوزته

ونجد أن بعض الأفعال مشتركة بين حقل الفضاء وحقل الملكية(8)، ومنها «مكث» و«بقي»، إذ نقول :

(19) أ – بقي زيد في البيت طول النهار

ب – مكث الطفل على مقعده

وهذان الفعلان استقراريان، ولذلك ترد معهما حروف حلولية، ولا يمكن أن ترد معهما حروف مسارية :

(20) أ – * بقي زيد من/الى البيت طول النهار

ب – * مكث الطفل من/الى مقعده

ويسري هذا القيد على عبارات الملكية، بحيث لا يمكن أن نقول، عوض (18ي)، الجملة (21) :

(21) * بقي الكتاب من/الى حوزته

8) انظر الفاسي الفهري (1985)، الفصل الثامن، والفاسي الفهري (1986) الفصل الأول.

وإذا كان التركيب مصدر–هدف، الذي يتخذ الشكل «من أ إلى ب»، واردا في التعبير عن الفضاء، فإننا نجده في حقل الملكية كذلك. ويستعمل هذا المركب، في حقل الفضاء، للدلالة على انتقال المكون الحامل للدور الدلالي المحور بين مكانين (مصدر وهدف). أما في حقل الملكية فيُستعمل للدلالة على الانتقال بين شخصين. ولعل أكبر دليل على توازي العلاقات التي في الحقلين التباسُ جمل مثل (23) بين تأويل الملكية والتأويل الفضائي، أما الجملة (22) فلا يظهر فيها التباس رغم أنها مبنية بنفس الشكل :

(22) انتقل الكتاب من زيد إلى عمرو

(23) انتقل خالد من زيد إلى عمرو

وما يميز بين هاتين الجملتين هو نوعية المحور («الكتاب» في الأولى، و«خالد» في الثانية). فكل من «زيد» و«عمرو» في الجملتين في مكان (مكان بداية الحركة ومكان نهايتها، على التوالي). وما يتميز به المحور في (22) أنه [–حي]، في حين ينتمي المحور في (23) إلى ما كان [+حي]. وهذا هو أصل الالتباس، بحيث لا نعرف هل انتقال المحور في (23) انتقال على أساس الملكية، أم انتقال على أساس الفضاء. وهذا الالتباس غير حاصل في (22) لأن المحور فيها لا يمكن أن ينتقل إلا ملكيا، أما محور (23) فقد ينتقل فضائيا، وقد ينتقل ملكيا.

لنعد إلى المثالين الواردين في (14)، من أجل الوقوف على بعض خصوصيات حقل الملكية التي تميزه عن حقل الفضاء. هناك فرق بين (14أ) و(14ب)، بحيث تصف الجملة الأولى انتقال ملكية مكلّفا، وتصف الجملة الثانية انتقال ملكية غيرَ مكلّف. والفرق بين الملكية المكلفة والملكية غير المكلفة أن الأولى تعبر تصوريا عن انتقالين : انتقال المحور وانتقال مقابله من مال وما أشبهه (انتقال وانتقال معاكس)، فيما تعبر الثانية عن انتقال واحد فحسب. ولا نجد في حقل الفضاء ما يقابل الانتقال في بنية الملكية المكلفة الذي نمثل له بواسطة (24):

(24) انتقال الملكية المكلّف (= «باع») :

أ – ينتقل المحور من «أ» إلى «ب»

ب – ينتقل المقابل من «ب» إلى «أ»

ومن نتائج هذا الانتقال المزدوج ازدواج الدور المسنَد إلى كل من «أ» و«ب». فالمكون «أ» يكون مصدرا للمحور وهدفا للمقابل، والمكون «ب» يكون هدفا للمحور ومصدرا للمقابل(9).

9) واضح أن للعنصرين «أ» و«ب» وظيفتين أو دورين دلاليين. وهذا يناقض المقياس المحوري الذي دافع عنه شوسنكي (1980)، والذي يفترض أن كل مكون يطفي دورا دلاليا واحدا، وأن كل دور دلالي يسند إلى مكون واحد فقط. ويحمد جاكندوف (1983) على هذه المعطيات لإفراغ الجزء الأول من المقياس المحوري من محتواه التجريبي.

2.2. حقل الزمن

تشير الأدبيات إلى أن هناك تماثلا كليا بين الحروف الدالة على الفضاء والحروف الدالة على الزمن. وترتبط المركبات الحرفية الزمنية بجملها بالكيفية نفسها التي ترتبط بها المركبات الحرفية الفضائية بجملها. والمعطيات (25-27) تثبت ذلك؛ بحيث تمثل (25) مركبات حرفية زمنية، وتمثل (26) ما يقابلها من مركبات حرفية فضائية؛ ونلاحظ في (27) التماثل الحاصل في ارتباط كل نوع من المركبات الحرفية بالجملة:

(25) أ – في الساعة العاشرة

ب – من الأربعاء إلى الجمعة

جـ – في سنة 1976

(26) أ – في الغرفة

ب – من الكلية إلى البيت

جـ – في فاس

(27) أ – كتبتُ مذكراتي في 1976

تناولت العشاء في الثامنة

ب – كتبتُ مذكراتي في فاس

تناولتُ العشاء في الغرفة

يتضح من هذه المعطيات أن العبارات الزمنية تعبر عن شبه–فضاء ذي بعد أحادي، وهذا البعد الأحادي يتمثل فيما يسمى بالخط الزمني. وهنا يكمن الفرق الجوهري بين الزمن والفضاء (10).

وللنظر في عمق التماثل بين الحقلين، نشير إلى أن نماذج الجمل والأفعال التي ترد صحبة عبارات الفضاء المادي تظهر أيضا صحبة عبارات الزمن. لنقارن بين المجموعة (28)، التي تعبر عن علاقات زمنية، والمجموعة (29) التي تعبر عن علاقات فضائية :

---

10) يكمن الفرق بين الزمن والفضاء في كوننا لا نتصور الفضاء باعتباره خطا واحدا، بل نتصوره متعدد الخطوط والأبعاد. أما الأزمنة فلا يمكن أن نتصورها إلا منظمة في خط واحد يتدفق عبره الزمن، ولا يمكن للأزمنة أن تتموقع خارج الخط، سواء أكانت أزمنة دقيقة أم مراحل زمنية.

(28) أ – الاجتماعُ في العاشرة

ب – نقلنا الاجتماعَ من الأربعاء إلى الجمعة

جـ – رغم انشغالاتنا، أبقينا الاجتماع في العاشرة

(29) أ – النافورةُ في الساحة الكبرى

ب – نقلنا النافورة من الساحة إلى الحديقة

جـ – أبقينا النافورة في الساحة

فهاتان المجموعتان من الجمل تبينان قوة التوازي الحاصل بين الحقلين. فعندما نريد التعبير عن وضع استقراري (أو حالة) نستعمل الجملة الاسمية، كما في (28 أ) و(29 أ)، التي تعبر عن هذا النوع من الأوضاع. وحين نريد التعبير عن التغيير تتماثل أفعال الحركة المعبرة عن الحقلين، وهذا واضح في (28 ب–ج) و(29 ب–ج). ونلاحظ الشيء ذاته في الدلالة على الامتداد، إذ يوازي الامتدادُ الزمني الامتدادَ الفضائي. ولنقارن، في هذا الخصوص، بين (30 أ) و(30 ب) :

(30) أ – امتد الخطاب من الثانية إلى الرابعة

ب – تمتد الطريق من فاس إلى مراكش

للتدقيق في قوة هذا التوازي، علينا النظر في التداخل الحاصل بين العبارات الفضائية والعبارات الزمنية التي تقابلها. فالفعل الدال على الامتداد في (30ب) يحوِّل شيئا ومسارا فضائيا إلى حالة استقرارية، ويفيد أن الشيء (وهو «الطريق») يحتل كل نقطة في المسار. وفي الامتداد الزمني، الذي تعبر عنه (30أ)، نجد أن الفعل الدال على الامتداد يحول حدثا (وهو «الخطاب») ومسارا زمنيا إلى حالة، ويفيد أن الحالة تحتل كل النقط الزمنية الموجودة داخل المسار الزمني.

إن الفعل «نقل»، في (28ب)، يفقد معنى العبور غير المتقطع الذي يفيده في الفضاء (انظر (29 ب))، فهو يفيد أنه في بداية الحدث الذي يصفه كان الاجتماع في الأربعاء، وفي نهايته في الجمعة. فالاجتماع لم يعبر كل النقط الفاصلة بين الأربعاء والجمعة. فإذا كان المسار الفضائي غير متقطع من حيث تصوره، فإن المسار الزمني قد يُتصور متقطعا.

وليست هذه هي الطريقة الوحيدة التي قد يُتصور بها الزمن. هناك صيغة أخرى يكون فيها الزمن محورا يتحرك أو يحل في مكان، عوض أن يكون مفعولا للحرف. لنقارن بين (31) و(32) :

(31) أ – يقترب الإثنينُ بسرعة

ب – كان مستقبلنا أمامنا

(32) أ – كان القطار يقترب بسرعة

ب – كانت الحقول أمامنا

فالمراحل الزمنية هنا تُتصور كما لو كانت تتحرك في علاقتها بالمتكلم الذي يعتبر مُعانيا لها (experiencer). وهذا المُعاني يصير هو الكيان المحيل. وينبغي أن نلاحظ سلوك هذا النوع من الزمن باعتبار ما قلناه سابقا. فهذه العبارات تبدو دائما أكثر حركية بالمقارنة بما سبق، ويبدو أن السبب كامن في أن هذه العبارات ترتبط بتجربة الزمن ومعاناته، خلافا للأمثلة السابقة التي تجعل الزمن مجردا من المعاناة، ولا تتنبأ بإمكان جعل الفرد يعيش الزمن كمراحل مختزلة تتحرك داخل الأحداث، لا أن تتحرك الأحداثُ داخلها (11).

ومن خصوصيات حقل الزمن في العربية التعبير عن المصدر الزمني بحرف مخصوص، وهو الحرف «منذ». ومن خصائص «منذ» إفادته لابتداء الغاية، شأنه في ذلك شأن الحرف «من». غير أنه، إذا كان «من» يُستعمَل في كل الحقول، فإن «منذ» لا يستعمل إلا في حقل الزمن. ويكون مفعول الحرف اسما دالا على الزمن، كما في :

(33) يكتب زيد الشعر منذ صباه

وما دخل عليه «منذ» ولم يكن دالا على الزمن، يؤوَّل على الزمن، وليس على شيء آخر :

(34) لم أره منذ حادثة الغاز المشؤومة

ومعناه : منذ حصول تلك الحادثة. كما أن الجملة التالية لا يمكن أن تؤوَّل إلا على الزمن، خلافا لما يُعتقَد:

(35) لم يحدثني منذ الرباط وما ودعني بعد الوصول إلى فاس

تصف هذه البنية المعقدة، من بين ما تصفه، مسارا يبدو فضائيا لأول وهلة (من الرباط إلى فاس)، غير أن هذا المسار مسار زمني محدَّد بواسطة اسميْ مكان (ومعناه: «منذ زمن وجودنا بالرباط، إلخ»).

---

(11) يذهب لايكوف وجونسن (1980) إلى أن هذا التصور الزمني عبارة عن تنظيم استعاري للزمن، بحيث إننا نتصور الزمن في الجملة (31أ) كيانا متحركا. وتعتبر اللفظات الزمنية شيئا يتحرك باتجاهنا، ولذلك نتصور الماضي وراءنا والمستقبل أمامنا. ويمكن فهم هذا من خلال لفظي «الماضي» و«المستقبل»: الماضي هو ما مضى (أي تحرك في اتجاه يتجاوزنا)، والمستقبل هو ما يأتي في اتجاهنا فنكون له مستقبِلين. غير أن هذا التنظيم ليس التنظيم الوحيد للزمن في اللغة. وانظر لايكوف وجونسن (1980)، ص 59-62.

للمسار الفضائي قطبان هما عبارة المصدر وعبارة الهدف، وعلى القطبين أن ينسجما، بحيث ينبغي أن ينتميا إلى نفس الحقل. ويسمى هذا القيد قيد انسجام قطبيْ المسار. وتخضع كل الحقول لهذا القيد، بما فيها حقل الزمن. والمعطيات (36-37) تؤكد ذلك:

(36) أ – سافرتُ من فاس إلى مراكش (مسار فضائي)

ب – حاضرتُ من الساعة الثالثة إلى الساعة الخامسة (مسار زمني)

(37) أ – * سافرت من فاس إلى الساعة الخامسة

ب – * حاضرتُ من الساعة الثالثة إلى مراكش

والمسارات الواردة في (36-37) مسارات تامة، تتضمن القطبين معا. ومن خصائص «منذ» أنها ترد في مسار غير تام، بحيث لا يرد بعدَها مركبٌ من نوعها دال على الهدف. ولهذا لا نجد معطيات من قبيل :

(38) أ – * اشتريتُ هذا الكتاب منذ صغري إلى سن الأربعين

ب – * نام منذ ثلاث ساعات إلى الآن

إذن يختلف الحرف «منذ» عن «من» في كونه يستعمل في حقل الزمن فحسب، وفي كونه يرد في مسار غير تام. غير أن عدم تمام المسار لا يعني أن القطب الثاني (وهو الهدف) ليس واردا من ناحية التأويل. فبروز الهدف مع «منذ» يفيد نهاية الحدث، والحال أن «منذ» يُستعمل لإفادة المصدر وإفادة هدف مقتضى تقديره، مع فعل ماض، «إلى الآن». لذلك كانت الجملتان (38) لاحنتين، لأنهما لا تقتضيان هدفا، وإنما تحققانه. وعلاوة على هذا، فإنه إذا كان المسار الزمني فضاء يمتد عليه الحدث، فإن الجملة (38 أ) لا تفيد امتدادا زمنيا للفعل «اشترى»، وإنما تفيد حدثا حصل وانقطع، ولا يمكن لهذا الحدث أن يتردد عبر مسار معين.

3.2. حقل التعيين

نكون بصدد حقل للتعيين حين يُسبَغ وصف ما (أو خاصية) على موضوع داخل الجملة. وأهم ما يمكن أن نسجله في هذا الحقل أن التحلي بخاصية ما يقوم بدور الفضاء في الحقل الفضائي. والتحلي بصفة معينة إما أن يكون ثابتا على الموضوع، وإما أن يكون متغيرا. لننظر إلى الأمثلة (39) :

(39) أ – محمد رسام

ب – تحولت هند إلى مُغامرة

جـ – تحول سلوك المديرة من الرزانة إلى عدم المسؤولية

فالتعيين في (39 أ) يعني التحلي بصفة «رسام»، وترجمتها بالتعبير الفضائي هي: «الصفة «رسام» توجد في الموضوع «محمد»». غير أن الحالات النفسية ترد بعكس هذا المعنى، بحيث يكون الموضوع في صفته :

(40) أ – إنه في حيرة من أمره

ب – خالد في حيص بيص

جـ – إنه في حالة من الحزن والغم

أما المسار الجزئي الموجود في (39 ب) والمسار التام الموجود في (39 ج) فيقدمان الصفة بوصفها مصدرا وهدفا يتنقل بينهما الموضوع الموصوف.

أما الجمل التي تكون من قبيل (41) :

(41) بقي زيد وزيرا

فتعني استمرار التحلي بصفة معينة، وتتضمن حرفا تحتيا هو [في]، شأنها في ذلك شأن (39 أ). وهذا الحرف لا يتحقق إلا جزئيا، كما في (40). غير أن الانتقال التعييني يتطلب حروفا متحققة سطحيا (كما في (39ب–ج)). فإذا كان التعيين حلوليا، وكان الموضوع في الصفة، لم يظهر الحرف الحلولي «في» بالضرورة، لكون التعيين القائم يُستَعْجَمُ هذا المعنى داخل الفعل، بخلاف الاستعمال الفضائي. ولعل الدليل على وجود الحرف «في» وعدم تحققه في هذه البنى وجوده في بنى مشابهة :

(42) أ – في هذا الرجل مكر

ب – في وزيركم استكبار

إن «المكر» و«الاستكبار»، في (42 أ – ب) صفات تضفيها على الموضوعين («رجل» و«وزيركم»، تباعا). ونلاحظ الشيء ذاته في العربية المغربية :

(43) أ – احمد فيه الكْذوبْ (حرفيا : «أحمد فيه الكذب»)

ب –مليكة فيها النّعاسْ (حرفيا : «مليكة فيها النوم»)

فالصفات تسنَد إلى الموصوفات فضائيا. ذلك أن الكيانات، في تصورنا، عبارة عن فضاءات تحل فيها الأوصاف، وتتنقل الكيانات عبر هذه الأوصاف.

ومن مميزات هذا الحقل توظيف حرف الجر «الكاف» لوسم ما يسمى بالتعيين الحلولي. ولا نعثر على هذا الاستعمال في اللغة العربية القديمة، ولربما تسلل إلى العربية في إطار اقتراض معين. ولا يفيد هذا الاستعمال التشبيه، وإنما التعيين :

(44) أ - كنت أعمل كمدرس

ب - كمواطن، من حقي إبداء رأيي

و«الكاف» عبارة عن حرف حلولي، شأنه في ذلك شأن «في». وقد ترد مقابلات وصفية للمركبات التي يرد فيها «الكاف» بدون هذا الحرف:

(45) كنت أعمل مدرسا

خاتمة

سعينا، في هذا الفصل، إلى الاستدلال على ورود مفهومي الحلول والمسار الفضائيين في التقاط تجارب غير فضائية، بحيث يتم توظيف هذين المفهومين في البنيات الدلالية لكل هذه الحقول. وفي هذا دليل واضح على مفهوم التمثيل الذي يشكل ركيزة البنية التصورية.

ويمكن أن نضيف حقولا أخرى إلى زمرة الحقول التي تَستنبط بنيتَها من حقل الفضاء ومن مفاهيمه. فحقل التعليل، الذي تستعمله اللغة في التعبير عن الأسباب والأهداف والتعليلات، حقل شبه-فضائي. فنحن نتصور السبب مصدرا، كما في : «نمتُ من تعبي»، وقد نتصوره هدفا، كما في: «خرجتُ للتبضع»، وقد نتصوره حلولا، كما في : «فيك علاجي». وهذه الجمل يمكن أن نشرحها بما يلي : «سببُ نومي تعبي، وسببُ خروجي التبضع، وسببُ علاجي أنت». ويمكن البحث في خصائص هذا الحقل وتعميم المفاهيم الفضائية عليه بالشكل الذي تسمح به بنيته.

نظرنا، خلال محاولتنا التعميمية، في بعض استعمالات الحروف التي تؤكد بصورة مباشرة التلاقحَ عبر الحقول الذي يعني الإسقاط الشفاف للعلاقات الفضائية في حقول أخرى. ومعلوم أن لهذه الحروف استعمالات أخرى مجازية، وتتصف هذه الأخيرة بشفافية أقل في التعبير عن العلاقات الفضائية. إن الإسقاط الشفاف لا يحتاج إلى قواعد اشتقاقية إضافية، أما الإسقاط غير الشفاف فيحتاج إلى قواعد تشتق المجاز (12). غير أن النوعين كليهما لا يختلفان عن بعضهما في التعبير عن التصور الفضائي، الذي يلعب دور المنظم لهذه الاستعمالات كلها.

12) يمكن اعتماد المبادىء التي اقترحها غالبم (1987) في اشتقاق المجازات وتوليدها، وسحبها على هذه الاستعمالات، على أنه يمكن تعويض السمات التي يفترض غالبم حصول تحويلات عليها في اشتقاق المجاز، بمقولات دلالية أخرى.

فإذا كانت سيرورات التنظيم عند المتكلم هي التي تبني المعاني اعتمادا على المسلمة الذهنية، فإن المفاهيم الفضائية تقوم بالدور ذاته بالنسبة للحقول غير الفضائية التي تعرضنا لها، ففي المستويين لا يمكن رصد المعنى بدون افتراض مستوى تمثيلي. فلكي نمر إلى مفاهيم فضائية مجردة، يجب أن نعرج على المفاهيم الفضائية المادية.

خاتمة عامة

طُرحت قضية المعنى، في المجال اللغوي، في إطار «مكونات» ثلاثة تقرها جل النظريات : بنية اللغة، والمتكلم، والعالم الخارجي. وسواء أكانت هذه النظريات نظريات لدلالة الألفاظ أم نظريات لدلالة الجمل والتراكيب، فإن اقتراحاتها ظلت مخلصة لهذا المنطلق.

وقد عرضنا، بتبسيط شديد، عددا من النظريات التي تتجانس في المقدمات والمسلمات أحيانا، وتتضارب فيها أحيانا أخرى. غير أننا ركزنا على مشكل المعنى في بنية اللغة، وفي الموقع الذي يمكن أن يحتله في بنية النموذج المقترح. وقد سقنا بعض الاختيارات النظرية التي تحكمت في بناء بعض النظريات.

انصبّ اهتمامنا على التيار النفسي، وعلى بعض نماذجه التمثيلية. وقد شكلت النظرية التوليدية مجالا لأهم الاقتراحات التي تمت في هذا الإطار. وتعرضنا للأسس النفسية لهذه النظرية، ونقلنا أجزاء هامة من النقاش الذي دار في النحو التوليدي بخصوص قضية المعنى.

تعد نظرية الدلالة التصورية من النظريات النفسية الأساسية في البحث الدلالي، سواء من حيث مقدماتها العامة واختياراتها النظرية، أو من حيث الوسائل التي تتيحها للتحليل الدلالي في اللغة الطبيعية. وتفترض هذه النظرية أن للبنية الدلالية في اللغة الطبيعية خصائص تماثل خصائص بنيات إدراكية ونفسية أخرى غير لغوية. وعليه، فالبشر يملكون مستوى تمثيليا ينظمون به العالم الخارجي، ويرتبط هذا المستوى الذهني بعمليات الإدراك. ولا يخص هذا المستوى تنظيم المعنى و«إقراره» بنيويا، بل يخص أيضا جميع المعلومات والمعارف الذهنية، سواء أكانت لغوية أم غير لغوية.

وللاستدلال على انسجام أطروحات هذه النظرية وقيام المستوى التمثيلي الذي تفترضه، قدمنا تحليلا لبعض العبارات الفضائية في اللغة العربية. وتوصلنا إلى أن الاعتماد على

تحليل البنيات اللغوية يمكننا، كما تفترض هذه النظرية، من استنباط افتراضات دالة بخصوص التمثيلات الذهنية وحصول التصورات؛ كما يعد برهانا على مفهوم التأليف بوصفه خاصية من الخصائص الجوهرية للمعنى.

ولا نزعم أننا عرضنا كل النماذج التي عالجت إشكال المعنى، وسعت إلى بناء نظريات كافية لرصد هذا الإشكال في إطار نسقي. فقد اقتصرنا على بعض النماذج التي اعتبرناها دالة وحاسمة في إبراز قضايا التأويل الدلالي. كما أغفلنا بعض الإشكالات التي قام عليها جزء من انشغالات النظريات الدلالية. كما ساءلنا النماذج التي عرضناها بخصوص رصدها للخصائص الدلالية في اللغات، على اعتبار أن هذه الخصائص أساسية في الافتراضات التي تقود إلى مبادئ عامة تبني نظرية الدلالة في اللغة الطبيعية.

المراجع

جحفة، عبد المجيد (1989)، **حروف الجر في العربية : بعض قضايا التركيب والدلالة**، ددع، كلية الآداب، الرباط.

شومسكي، نعام (1986)، **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة حمزة المزيني، دار توبقال للنشر، 1990.

غاليم، محمد، (1987)، **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

غاليم، محمد، (1990)، «أفعال البصر في العربية»، بحث قدم في المعهد الدولي لجمعية اللسانيات بالمغرب، يوليوز 1990.

غاليم، محمد، (1999)، **المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1985)، **اللسانيات واللغة العربية**، (في جزءين) دار توبقال للنشر.

الفاسي الفهري، عبد القادر، (1986)، **المعجم العربي : نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر (1990)، **البناء الموازي**، دار توبقال للنشر.

لايكوف وجونسن (1980)، **الاستعارات التي نحيا بها**، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر.

المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، 1983.

Alston, W.P. (1968), Meaning and Use, in Rosenberg and Travis, eds. (1971), **Readings in the Philosophy of Language**, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, New Jersey.

Austin, J.L. (1962), **How To Do Things With Words**, Oxford University Press, New York.

Barwise, J. and J. Perry (1983), **Situations and Attitudes**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Carnap, R. (1947), **Meaning and Necessity**, University of Chicago Press, Chicago.

Chomosky, N. (1957), **Structures syntaxiques**, Point.

Chomsky, N. (1965), **Aspects de la théorie syntaxique**, Seuil.

Chomsky, N. (1972), **Questions de sémantique**, Seuil, Paris.

Chomsky, N. (1975), **Reflections on Language**, Pantheon, New York.

Clark, H.H. and Chase, W.G. (1972), « On the process of comparing sentences against pictures », **in Cognitive Psychology** 3.3, 472-517.

Davidson, D. (1967), Truth and meaning, **Synthese**, 17.

Davidson, D. and Harman, G., eds., (1975), **Semantics of Natural Language**, Reidel, Dordrecht.

Eco, U. (1979), **A Theory of Semiotics**, Indiana University Press, Bloomington.

Fauconnier, G. (1985), **Mental Representations**, MIT Press, Cambridge, Mass.

Fillmore, C. (1968), The case for case, in Bach E. and Harms R.T. eds., (1968), **Universals in Linguistic Theory**, Holt, New York.

Fillmore, C. (1984), Frames and the semantics of understanding, ms., University of California, Berkeley.

Fodor, J.A. (1975), **The Language of Thought**, Harvard University Press, Cambridge.

Fodor, J.D. (1977), **Semantics : Theories of Meaning in Generative Grammar**, The Harvester Press.

Fodor, J.D., Fodor, J.A. and M. Garrett (1975), « The psychological unreality of semantic representations », **LI 6.**

Frege, G. (1982), On sense and reference, in Geach P. and M. Black, eds. (1952), **Translations from the Philosophical Writings of Gottlob Frege**, Blackwell, Oxford, England.

Gibson, J.J. (1992), Conclusions from a century of research on sense perception, in Keach and Leary, eds., (1992).

Grice, H. (1975), Logic and conversation, in Davidson and Harman, eds. (1975).

Galmiche, M. (1975), **Sématique générative**, Larousse.

Gruber, J.S. (1965), **Studies in Lexical Relations**, Doctoral diss., Bloomington : Indiana University Linguistics Club.

Gruber, J.S. (1967), Look and see, **Language**, 43.

Hagen, M.A. (1992), Gibson's Ecological Approach ot Visual Perception, in Keach and Leary, eds., (1992).

Jackendoff, R. (1972), **Semantic Interpretation in Generative Grammar**, MIT Press.

Jackendoff, R. (1983), **Semantics and Cognition**, MIT Press.

Jackendoff, R. (1985), Information is in the Mind of the Beholder, **Linguistics and Philosophy**, 81.

Jackendoff, R. (1990), **Semantic Structures**, MIT press.

Johnson, M. (1987), **The Body in the Mind : the Bodily Basis of Reason and Imagination**, University of Chicago Press, Chicago.

Katz, J.J. (1964), Semi-sentences, in Fodor & Katz (eds), **The Structure of Language : Readings in the Philosophy of Language**, Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall, Inc.

Katz, J.J. (1972), **Semantic Theory**, Harper & Row Publishers.

Katz, J. and J. Fodor (1963), The Structure of a Semantic Theory, **Language**, 39.

Katz, J.J. & Postal, P.M. (1964), **Théorie globale des descriptions linguistiques**, trad. franç. Pollock J.Y. Mame, 1973, Paris.

Kempson, R.M. (1977), **Semantic Theory**, Cambridge University Press.

Koch, S. and D.E. Leary, (1992), **A Century of Psychology as Science**, Amercian Psychological Assocation, Washington, DC.

Lakoff, G. (1987), **Women, Fire, and Dangerous Things : What Categories Reveal About the Mind**, University of Chicago Press, Chicago.

Lakoff, G. (1988), Cognitive Semantics, in Eco, U. and als. (eds), **Meaning and Mental Representations**, Indiana university Press, Bloomington.

Lyons, J. (1980), **Sémantique linguistique**, trad. franç. Durand et Boulonnais, Larousse, Paris.

McCawley, J.D. (1968), The Role of Semantics in a Grammar, in Bach & Harms (eds), **Universals in Linguistic Theory**, Holt, Rinehart and Winston, Inc.

Miller, G. (1978), Semantic Relations Among Words, In Halle, Bresnan, and Miller (1978), **Linguistic Theory and Psychological Reality**, MIT Press.

Miller, G. and Johnson-Laird, P.N. (1976), **Language and Perception**, Harvard University Press.

Montague, R. (1974), **Formal Philosophy : Selected Papers of Richard Montague**, edited and with an introduction by R.H. Thomason, Yale Univ. Press, New Haven, Connecticut.

Parkinson, G.H.R. ed. (1968), **The Theory of Meaning**, Oxford Readings in Philosophy Series, Oxford Univ. Press, New York.

Popper, K. (1959), **The Logic of Scientific Discovery**, London, Hutchinson.

Putnam, H. (1975), The meaning of "meaning". In Gunderson (1975), **Language, Mind, and Knowledge**, University of Minnesota Press, Minneapolis.

Putnam, H. (1981), **Reason, Truth, and History**, Cambridge University Press, Cambridge.

Quine, W.V.O. (1953), **From a Logical Point of View**, Harvard University Press.

Schlick, M. (1936), Meaning and Verification, **Philosophical Review**, XLV.

Searle, J.R. (1969), **Speech Acts : An Essaay in the Philosophy of Language**, Cambridge Univ. Press, New York.

Steinberg, D.D. and L.A. Jakobovits eds; (1971), **Semantics : An Interdisciplinary Reader in Philosophy, Linguistics, and Psychology**, Cambridge Univ. Press, New York.

Tarski, A. (1944), The Semantic Conception of Truth, in : **Symposium on Meaning and Truth, Philosophy and Phenomenological Research, IV.**

Vandeloise, C. (1986), **L'espace en Français**, Seuil, Paris.

Wittgenstein, L. (1953), **Philosophical investigationes**, translated by g. E. M. Anscombe, Blakcwell, Oxford, England.